القياس على القليل بين البصريين والكوفيين
قراءة في المنهج والتطبيق

الدكتور
عبد المؤمن محمود أحمد محمد
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية البنات الأزهرية ـ طيبة الجديدة ـ جامعة الأزهر

العدد الثاني والعشرون
للعام ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م
الجزء الخامس
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٨م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

ملخص البحث

عنوان البحث:

(القياس على القليل بين البصريين والكوفيين. قراءة في المنهج والتطبيق).

أهميته: يهدف هذا البحث إلى معالجة مسألة من مسائل القياس المختلف فيها بين النحاة، وهي مسألة القياس على القليل بين البصريين والكوفيين ، ففي دراستنا لعلم العربية نَمُرُّ على أحكام تختلف فيها آراء العلماء ، فيقصرها بعضهم على السماع ، ويراها آخرون من مواطن القياس ، وما زالت تتردد في كتب النحو عبارة (يحفظ ولا يقاس عليه) عند فريق من النحويين ، دون غيره، ولم يتوافر أحد على دراستها غالبا على ظني أن أحدا لم يتطرق إلى معالجته بهذه الكيفية، فقد كُتِبَ عن القياس الكثير ، من كتب مستقلة أو بحوث ضِمْنَ كتبٍ ورسائل ، وأشاروا فيما كتبوا إلى القياس على القليل ، كإشارات عابرة لا تتجاوز وريقات ، دون تتبّعٍ لهذا القليل المقيس عليه بين أئمة البصريين والكوفيين.

وقد وضّح البحث تحديد القليل ،وضوابط القياس عليه ، وتتبّع المسائل والأحكام النحوية التي اعتمد البصريين والكوفيين علي القليل في استخلاصها واستنباطها، وصحّح من خلال ذكر النماذج أن البصريين استفادوا من القليل كالكوفيين ، وأن الكوفيين لم يقيسوا على كل مسموع ، كما يتردد في كتب النحاة قديما وحديثا.

محتويات البحث: جاء البحث في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة.

أما **المقدمة**، فظهر خلالها بيان أهمية الموضوع، وخطّته، وطريقة معالجته.

وأما **التمهيد** ، ففيه التعريف بمصطلحات البحث (القليل ، والقياس).

وأما **الفصل الأول**، وعنوانه (القياس على القليل عند البصريين)، وفيه الحديث عن:

منهج البصريين في القياس،واستفادتهم من القليل في استخلاص كثير من القواعد والأحكام النحوية، والقياس على القليل عند أئمتهم ، بدءا بسيبويه ، ومرورا بالمبرد ، ويونس ، والمازني ، حتى الأخفش الأوسط، وتفسير ما ظاهره التناقض بين المنهج النظري والتطبيق العملي عند البصريين، ثم ضوابط القليل الذي يقاس عليه.

أما **الفصل الثاني**، فسميّته (القياس على القليل عند الكوفيين)، وفيه :

منهج الكوفيين في القياس على القليل، و صور من تركهم القياس على القليل، وصور من القياس على القليل عند أئمة الكوفيين.

ثم **الخاتمة** ، وضمنتها أهمَّ ما توصّل إليه البحث من نتائج وفوائد، والتي منها:

-أن مصطلح القليل وما يرادفه من (النادر ، والشاذ ، واللغة) وما يقابله من (المطرد، الغالب، والشائع ، والمتلئبّ) نشأ من خلال الاستقراء الذي هو تتبع كلام العرب الفصيح شعره ونثره، وفق قواعد وضوابط زمانية ومكانية تقنّن عملية السماع، من هنا كان من معاييرهم في نقد المسموع الكثرة ، والقلة ، والندرة ، والشذوذ ، والضرورة ، واللغة، وغيرها ، فحكموا على المسموع في هذه الظاهرة اللغوية بعينها بالكثرة ، وعلى المسموع المقابل في الظاهرة بعينها بالقلة ، دلّهم على ذلك استقراء كلام العرب .

– وأن مصطلح القلة وغيره من مصطلحات الاستقراء مظهر من مظاهر اختلاف اللهجات.

–وأن الكوفيين وإن كان لهم رخص لكن لا تصل إلى درجة الإهمال لقواعد اللغوية المتعارف عليها بين النحويين.

–وأن البصريين لم يبيّنوا مرادهم بالكثرة التي يصح القياس عليها، وما يقابلها من القلة التي لا يقاس عليها ، أَهُمْ يريدون بها ما بين أفراد القبيلة الواحدة ذات اللهجة الواحدة ، أم هم يريدون ذلك بين القبائل المعتد بلهجاتهم ممن أخذت عنهم اللغة، أم بين قبائل العرب قاطبة؟.

–كما يمكن لنا أن نأصل لقاعدة في الأصول العربية صحيحة ، أن الشيء إذا قلّ في السماع، فلا يخلو إما أن يكون مقبولا في القياس أوْ لا ، فإن كان مقبولا في القياس ولا معارض له استوى مع ما كثُر في القياس عليه مطلقا ، وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ما ينتقضه ويعارضه فهذا هو الذي قد يوقف على السماع في بعض المواضع ، وقد يطلق فيه القياس على استضعاف ، وذلك بحسب قوة المعارض وضعفه.

– ما يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كان تخطئ العرب ،بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم، حتى لَربّما بنت على الشاهد الواحد غير صحيح، بدليل أن الفراء كان يردّ بعض ما سمعه من كلام العرب ؛ مؤمنا بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طرده في العربية، وربما خطّأ لغات بعضهم ، هي حقا قد تتوسع في القياس ،ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد، بل لقد كانت تتكاثر الشواهد أحيانا، وتُرفض القاعدة والقياس.

Summary of the Research

Research Title:

Modicum-Based Analogy between the Basriens and the Kufians (Reading in the Methodology and Application)

Significance of the Research:

The research aims to address one of the different issues among grammarians. This issue is modicum-based analogy between the Basriens and the Kufians, identifying the extent of the modicum and its definition and measurement controls following the issues on which the two groups relied on the modicum to extract and identify the grammatical judgments.

The Research Contents:

1. **Introduction: It presents the significance of the research, its plan and the way it is addressed.**
2. **Preface: It contains the definition of the research terms (Modicum and Analogy).**
3. **Chapter One: Its title is modicum-based analogy among the Basriens. The chapter discusses their approach in dealing with the linguistic phenomena that marked by scarcity, and their attitude toward constructing the grammatical judgments from Siboyeh to Al-Akhfash Al-Awsat, and to explain what is the contradiction between the curriculum and application.**

4. **Chapter Two: Its title is modicum-based analogy among the Kufians. It discusses the Kufians` method in modicum-based analogy. It also presents some examples of how they dealt with this modicum. Further, it shows how they used the modicum-based analogy to identifying the grammatical judgments.**
5. **Conclusion included the most important results and benefits, which included that:**

- **The term of modicum and other induction terms is one of the dialect differences.**
- **The Basriens, as the Kufians, depended on the modicum in constructing the grammatical base.**
- **The modicum is accepted in case it agreed with the analogy. On contrary, if it contradicts the analogy, it is preserved.**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله المفيض الخيرات ، الواهب البركات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الرسالات ، وعلى آله الطّيّبين والطّيّبات ، صلاة دائمة دوام الأرض والسماوات.

أما بعد

فإن القياس مصدر من مصادر اللغة ، لجأ إليه النحاة منذ وضعوا أسس علم النحو ، فكان السبيل الأول لمعرفة اللغة ، وأصلا من أصولها، فقد أدرك القدامى ضرورة تنظيم المادة اللغوية التي وصلوا إليها ، ووضعها تحت ضوابط عامة تجمع ظواهرها اللغوية، فوجدوا في الجمع بين الأشباه والنظائر، وقياس بعضها على بعض ، طريقا يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية والنحوية.

غير أن أنظار النحاة قد تشعبت فيه ، وطغت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله، فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من جَرّاء هذا الاختلاف الذي يعتاق سيره(١).

ومن مسائل القياس المختلف فيها بين النحويين ما يتعلق بالقياس على القليل أو النادر ، فبعضهم يمنع ، وبعضهم يجيز ، وما زالت تتردد في كتب النحو عبارة (يحفظ ولا يقاس عليه) عند فريق من النحويين ، دون غيره.

وقد أردت معالجة هذا وتتبّعه بين المتقدمين ، غالبا على ظني أن أحدا لم يتطرق إلى معالجته بهذه الكيفية، فقد كُتِبَ عن القياس الكثير ، من كتب مستقلة أو بحوث ضِمْنَ كتبٍ ورسائل ، وأشاروا فيما كتبوا إلى القياس على القليل ،

(١) انظر تحقيق الشيخ عضيمة على المقتضب ١/١١٣ .

كإشارات عابرة لا تتجاوز وريقات ، دون تتبّعٍ لهذا القليل المقيس عليه بين أئمة البصريين والكوفيين.

من هنا جاء هذا البحث بعنوان: (القياس على القليل بين البصريين والكوفيين).

وكان مما دفعني إلى معالجة هذا الموضوع وتتبّعه – إضافة إلى ما سبق– ما يلي:

* – كان مما عاب به المحدثون على القدماء القياس على الكثرة والشهرة، وترك القياس على القلة والندرة ، جاء ذلك في نقدهم للتحديد الزماني والمكاني الذي وضعه النحاة للغة المروية المقبولة ، فذكروا أن مدوني اللغة ومعهم النحويون أوجدوا– من وجهة نظرهم– في ظل تحديدهم المكاني للبيئة اللغوية قواعد مضطربة ومتضاربة وقاصرة . الأمر الذي أدي إلى خَلْق مصطلحات مبهمة وغامضة ، مثل الكثرة والقلة والشذوذ والندرة ، فقاسوا على الأولى ، وتركوا غيرها ، فضيّقوا واسعا ، وضيّعوا قواعد كثيرة ؛ بسبب إهدارهم جانبا كبيرا من الثروة اللفظية والظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال اللغوي ، وقد كان الأولى من وجهة نظرهم ألا يجري الاستقراء على أشكال لغوية مختلفة أو لهجات قبلية متعددة ، بل يلتزم باختيار لهجة واحدة بعينها ، دون خلط بغيرها ، كأنهم يريدون وضع نحو خاص لكل قبيلة[١].

(١) انظر على سبيل المثال: اللغة والنحو بين القديم والحديث .عباس حسن . ص ٤١ ، ١١٥، دراسات في علم اللغة . كمال بشر ص : ٥٢ ، النحو العربي والدرس الحديث .عبده الراجحي . ص : ٤٨،

ونسى هؤلاء المحدثون أو تناسوا أن اللغويين القدامى كان لهم من الظروف ما جعلهم يضطرون لسلوك هذا المسلك ، على الرغم من كونه في أساسه بشهادة الكثير منهم مسلكا صحيحا ومتفقا مع المنهج الذي يدعون إليه ، وأنهم اقتصروا على ما اقتصروا عليه من زمان ومكان لضمان صحة الاستقراء التي وضعت الفصاحة معيارا لها ، وليس لهذا تأثير على سعة القواعد.

يأتي هذا البحث ليثبت أن النحاة قاسوا على القليل – بضوابط معينة– كما قاسوا على الكثير ، وأنهم تركوا الكثير أحيانا فلم يقيسوا عليه ، كما تركوا القليل.

*–ما اشتهر عن مذهب البصريين أنهم كانوا يتحرون في وضع قياسهم– أي قواعدهم– أن يكون على أساس الكثير الغالب من المسموع أو المروى عن العرب، "ويسمون هذا الكثير: (مقيسا أو قياسيا)، ويُحفظ ما سُمِع من القليل، ولا يقيسون عليه، ويسمونه (شاذا)، وقد يوصف بالسماعى أيضا"[(١)] ،وذلك لأنهم أرادوا لقواعدهم الاطراد، وهذا أمر يدعو إلى التوقف عن القياس على ما خالف الشائع العام، ومحاولة تأويله حتى لا يعترض به على الكثير المطرد، ولو أفسحوا المجال أمام كل ما عارض قواعدهم، وأجازوا القياس عليه لأدى ذلك إلى اضطراب المقاييس، وعدم ضبط اللغة بضوابط ، أراد منها البصريون أن تَحفظ اللغة[(٢)].

وإذا كان البصريون قد اشترطوا لصحة القياس كثرة المقيس عليه، وجعلوا ما فَقَد هذا الشرط مندرجا تحت أقوالهم (لغة، أو ضرورة، أو شاذ يحفظ ولا يقاس

(١) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص: ٤١ .
(٢) انظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم . حسن هنداوي . ص: ٢٦٠، ٢٦١.

عليه، أو خطأ)،فإن الكوفيين قد أهملوا هذا الشرط؛ احتراما منهم للمسموع عن العرب، فكانوا أحيانا ــ على ما يذكر الكثيرون من القدماء والمحدثين ــ يؤسسون القاعدة على أي مسموع، ولو كان مثالا واحدا أو مثالين، "فقاسوا على الشاذ والنادر والقليل، وما يمكن أن يحمل على الضرورة، وما لا يعرف قائله من الشعر والنثر، وما يعد من باب القراءات الشاذة أو السبعية التي وسمها بعض مناصري البصريين بالشذوذ، أو القبح، أو اللحن، أو غير ذلك من الأوصاف"(١) ، فاشتهر عنهم الاعتداد بالسماع القليل فما دونه والقياس عليه، وقد جنبهم ذلك كثيرا من التأويل والتقدير الذى "كَثُرَ عند البصريين بطريقة لافتة للنظر، وذلك تبعا لرفضهم كثيرا من الأمثلة العربية الصحيحة، ونتيجة لمحاولاتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية البحتة(٢).

جاء هذا البحث ليثبت عدم دقة ذلك واطراده ، ويؤكد بالشواهد والأدلة أن البصريين استفادوا من القليل والنادر في استخلاص كثير من القواعد،وأنهم تركوا القياس على الكثير في عدد من المسائل ، وإن لم يمثل ذلك اتجاها عامّا لهم ، وأن الكوفيين حقّا قد يتوسعون في القياس ، ولكن ليس معنى ذلك أنهم كانوا يصنعون ذلك بكل شاهد، بل لقد كانت تتكاثر الشواهد أحيانا، وترفض القاعدة والقياس عندهم.

وبناء على هذا جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد ، وفصلين، وخاتمة.

أما **المقدمة**، فظهر خلالها بيان أهمية الموضوع، وخطّته، وطريقة معالجته.

---

(١) انظر :الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر. عبد الفتاح الحموز . ص : ٧.

(٢) انظر : البحث اللغوي عند العرب . أحمد مختار عمر . ص : ١٣٨.

وأما **التمهيد** ، ففيه التعريف بمصطلحات البحث (القليل ، والقياس).

وأما **الفصل الأول**، فَوُسِمَ بـ (القياس على القليل عند البصريين)، وفيه الحديث عن:

١- منهج البصريين في القياس.

٢- استفادة البصريين من القليل في استخلاص كثير من القواعد والأحكام النحوية.

٣- القياس على القليل عند أئمة البصريين، وفيه الحديث عن مسائل القياس على القليل عند أئمة البصريين ، بدءا بسيبويه ، ومرورا بالمبرد ، ويونس ، والمازني ، حتى الأخفش الأوسط ، غير مراعٍ في ذلك الترتيب الزمني في عرضه ، فقدمت سيبويه على يونس ، والمبرد على المازني والأخفش ؛ لكثرة تصريح سيبويه والمبرد بالقياس على الكثير وترك القياس على القليل، مما دفعني هذا إلى البدء بهما.

٤- تفسير ما ظاهره التناقض بين المنهج النظري والتطبيق العملي عند البصريين.

٥- ضوابط القليل الذي يقاس عليه.

أما الفصل الثاني، فسميّته (القياس على القليل عند الكوفيين)، وفيه :

١- الكوفيون والقياس على القليل.

٢- صور من تركهم القياس على القليل.

٣- صور من القياس على القليل عند أئمة الكوفيين.

ثم الخاتمة ، وضمنتها أهمَّ ما توصّل إليه البحث من نتائج وفوائد.

وبعدُ

فإن هذا العمل خطوةٌ لمُبْتَدِئٍ، في أمر تشعبت مسالكه ، وانبهمت مصطلحاته، فلا غرو إن قَصُرَتْ بي مطيّتي أو زلّت قدمي ، وحسبي أني أدرت النظر وقلّبته في كتب المتقدمين والمتأخرين ، أستخرج تلك المسائل ، فقضيت معها جلّ وقتي، متابعةً وبحثًا وتدقيقًا؛ رغبةً مخلِصةً في إخراج البحث إخراجًا – آملُ أن يكون– مُتْقَنًا، فإن وُفِّقت، فإنه لا يَتوفّق عبدٌ حتى يوفِّقَه اللهُ، وإن أخطأت، فحسبي ما ذكرتُ، فجزى الله خير الجزاء كلَّ مَن أعان تلك المحاولة على تسديد نَظْرة، أو تصويب خَطْرة، والشكر أولاً وآخرًا للمنعِم المتفضِّل على ما أعطى وأجزل ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد في (مفهوم القليل والقياس)

أولا: مفهوم (القليل) لغة واصطلاحا.

القليل في اللغة دون الكثير [١] ، والقلة نقيض الكثرة ،وهي تقتضي نقصان العدد ، يقال : قوم قليل وقليلون ، ومنه في القرآن (لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ) [٢] ، يريد أن عددهم ينقص عَن عدَّة غَيرهم ، وَلأنها نقيض الْكَثْرَة ، وَلَيْسَت الْكَثْرَة إِلَّا زِيَادَة الْعدَد وَهِي فِي غَيره اسْتِعَارَة وتشبيه [٣].

ويرادفه في اللغة : النَّزْر ، قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: "النَّزْر والنَّزِير الْقَلِيلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ نَزُرَ الشَّيْءُ، بِالضَّمِّ، يَنْزُرُ نَزْراً ونَزارة ونُزُورة ونُزْرَة. ونَزَّر عَطَاءَهُ: قَلَّلَهُ. وطَعام مَنْزُورٌ، وعَطاء مَنزُور: قَلِيلٌ، وَقِيلَ: كُلُّ قَلِيلٍ نَزْرٌ ومَنْزُورٌ"[٤].

وفِي حَدِيث أُمِّ مَعْبَدٍ الخُزاعِيَّة فِي صفة كَلَامه صلى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وسلّم: "فَصْلٌ لَا نَزْرٌ وَلا هَذَرٌ"[٥] . النَّزر: القليلُ، أَي لَيْسَ بِقَلِيل ، فيدلُّ على عِيٍّ ، ولَا بكثيرٍ فاسدٍ[٦].

أما مفهومه في الاصطلاح ، فإن النحاة لم يتفقوا فيما بينهم على تحديد معنى القليل ، فثمّة تداخلٌ بينه وبين غيره من المصطلحات ، فبعضهم جعله مرادفا للشذوذ والتفرد ، جاء ذلك في قول ابن الحاجب في أماليه :" يطلق الشاذ على أوجه : أحدها – أنه قليل الاستعمال ، أو خارج عن القياس ،أو غير فصيح،

---

(١) انظر : الكليات (ص: ٥٢٩).
(٢) من الآية ٥٤ من سورة الشعراء.
(٣) انظر : الفروق اللغوية للعسكري (ص: ٢٥٢).
(٤) انظر : المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٢٦).
(٥) الحديث في شرح السنة للبغوي ٢٦٣/١٣ بَاب جَامع صِفَاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برقم ٣٧٠٤، ودلائل النبوة للبيهقي (١/ ٢٨٤) ، والسيرة النبوية لابن كثير (٢/ ٢٦١).
(٦) انظر : لسان العرب (٥/ ٢٠٣).

فقول من قال :" (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب)[١] شاذ ، إن أريد به الأول فَمُسَـلَّمٌ ، وإن أراد الثالث فممنوع ، والثاني كالأول"[٢].

وكذا الشاطبي ،فقد نص على إطلاق الشاذ على الشيء القليل أو النادر في قوله :" وإنما يستعمل لفظ الشذوذ حيث لا يوجد في السماع منه إلا لفظ أو لفظان أو شيء نادر"[٣].

بناء على أن الكلام إما مطرد ، وهو الكثير الغالب الموافق للقياس المتتابع المستمر، فأصل مواضع (ط ر د) التتابع والاستمرار ، وإما شاذ وهو ما خالف ذلك ، فأصل (ش ذ ذ) في كلامهم التفرق والتفرد[٤].

وكذا حينما يجاب عن بيت لا يحتج به بأنه شاذ لا يُبني عليه ، يريدون أنه قليل لا يقاس عليه، وربما جاء هذا الإطلاق من باب الصلة القوية بين الشذوذ والقلة ، فقلة النظائر والأشباه والأمثال قد تكون سببا للحكم بالشذوذ ، والشذوذ مترتب عليها ،ألا ترى أن الأنباري صرح بذلك في الجواب عن مذهب الكوفيين جواز دخول لام الابتداء على خبر (لكن) ، قال: " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله:

---

(١) هذا مثلٌ يُضربُ في ظُهور أمارات الشّرّ ومَخَايله؛ كأنّهم سمعوا هرير كلبٍ في وقتٍ لا يهرّ في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك؛ أي: إنّ الكلب إنّما حمله على الهرير شرّ. انُظر: مجمع الأمثال(١٧٢/٢)، والمستقصى(١٣٠/٢)، والكتاب(١/ ٣٢٩).

(٢) الأمالي النحوية ٤ / ٧٦.

(٣) المقاصد الشافية ١٤٢/٨.

(٤) انظر : الخصائص (١/ ٩٦) ،والأشباه والنظائر ٢٥٤/١.

ولكنَّنِي مِن حُبِّها لَكَمِيدُ [١].

فهو شاذ ، لا يؤخذ به ؛ لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر (إنَّ)، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه[٢]".

ومنهم من جعل القليل مرادفا للنادر ، وليس للشذوذ ، فالقليل : النادر الموافق للقياس. يوضح ذلك الشريف الجرجاني بقوله :"والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا ، لكن يكون على القياس"[٣].

ونمثل لهذا بمجيء الماضي من (يذر ويدع) ، وذلك لقلة ما جاء منه ، مع موافقة القياس، ألا ترى أنك لا تجد مستقبلا ، إلا وله ماض ، هذا هو القياس[٤].

وكذا يقول الرضي :" أن صَعْفُوقاً على فَعْلُول بالفتح نادر، وهو الذي قَلَّ وجوده وإن كان على القياس"[٥].

---

(١) عجز بيت من الطويل ، ويروي (لعميد) بدلا من (لكميد) ، وينص أكثرهم على أن هذا الشاهد لا يعلم قائله ، ولا تعرف له تتمّة ولا سوابق أو لواحق، إلا ابن عقيل – وتلاه الأشموني–فإنه رواه بيتًا كاملًا من غير عزو، هكذا:

يلومونني في حب ليلى عواذلي ... ولكنني من حبها لعميد

ــ الشاهد: قوله: "لكميد" ،حيث دخلت لام الابتداء على خبر "لكن"، وهذا جائز عند الكوفيين. شاذ عند البصريين لا يجوز القياس عليه. انظر : الإنصاف (١/ ١٦٩) ، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٦٣) ، وشرح الأشمونى (١/ ٣٠٦) .

(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ١٧٣).

(٣) انظر : التعريفات (ص: ١٢٤).

(٤) انظر : المنصف لابن جني، (١/ ٢٧٨) ، والندرة في الدراسات النحوية (ص : ٦٤).

(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي(٤/ ٤).

أما الشاذ فمن خلال كلامهم ما خالف القياس من كلام من يحتج به ، من غير نظر إلى قلة أو كثرة ، جاء ذلك في قول الجرجاني :" الشاذ: ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"(١).

والكفوي :" وَالْمرَاد بالشاذ فِي استعمالهم مَا يكون بِخِلَاف الْقيَاس من غير نظر إِلَى قلَّة وجوده وكثرته كالقَوَد"(٢).

وفى شرح الشافية للجاربردي: " المراد بالشاذ فى استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته. والنادر: ما قل وجوده، وإن لم يكن خلاف الأصل. والضعيف: ما يكون فى ثبوته كلام"(٣).

فالشاذ المخالف القياس وإن كان كثيرا ، كما في عبارة الرضي وهو يفرق بين القليل والشاذ :" نادر، وهو الذي قَلَّ وجوده وإن كان على القياس ، والشاذ: هو الذي على خلاف القياس، وإن كان كثيراً"(٤).

وإن كانت هذه التعريفات يعوزها الدقة ، فالشاذ ما خالف القياس أمر مسلَّمٌ به ، لكن وإن كان كثيرا ، أو من غير نظر إلى قلّة أو كثرة ، أمر غريب بعض الشيء، فإن كثرة الاستعمال مُخرِجة للكلام من الشذوذ إلى القياس ، إلا إذا كانت كثرة في لهجة دون الأخرى، أو أنه كثير في بابه لكنه قليل بالنسبة إلى غيره ؛ والأولى أن يكون تعريف الشاذ هو "الذي يكون وجوده قليلا ، لكن لا يجيء على

---

(١) التعريفات (ص: ١٢٤).
(٢) انظر : الكليات (ص: ٥٢٩).
(٣) ١/ ٥٢ ضمن مجموعة شروح الشافية.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب(٤/ ٤).

القياس"[١] ، فإن الشيء لا يشذ منه إلا أقله ، ولهذا سمي شاذا ؛ لأنه خرج عن الجمهور وركن إلى الانفراد والتفرد، فاستحق أن يطلق عليه شاذا ؛ لخروجه من بابه ومن بين نظائره[٢] ، وقد قابل به ابن جني الاطراد ، فلا يمكن حينئذ أن يكون كثيرا ؛ لأن القلة نقيض الاطراد والتتابع.

قال ابن جني :" باب القول على الاطراد والشذوذ:أصل مواضع "ط ر د " في كلامهم التتابع والاستمرار... وأما مواضع "ش ذ ذ" في كلامهم فهو التفرق التفرد ... هذا أصل هذين الأصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا ، حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"[٣].

وبهذا يكون بين الشذوذ والقلة فارق لطيف ، فالشاذ يطلق على القليل الذي خالف القياس، والقلة أعم ، فهي تطلق على ما قلّ وجوده ، سواء وافق القياس أو خالفه.

وفي رأيي أن القلة وصف للندرة ، وليست هي الندرة ، بل هي في درجة عددية دون الكثير وفوق النادر ، كما جاء في قول ابن هشام :" فالمطرد: لا يتخلف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل"[٤].

---

(١) انظر : الكليات (ص: ٥٢٨).
(٢) انظر : الندرة في الدراسات النحوية (ص: ٦٩).
(٣) الخصائص (١/٩٦-١٠٠).
(٤) انظر : المزهر، للسيوطي: (١/ ٢٣٤) ، وهمع الهوامع (١/ ٤١٨).

غاية القول أن تحديد المصطلح فيما يتعلق بهذا أمر مُشْكِل ، فالمصطلحات متداخلة ؛ إذ يقال للقياسي : الأصل ، والمطرد ، والكثير ، والأكثر، والغالب،....وأشباهها ، مما يفيد الكثرة والقوة، كما يقال للشاذ : القليل، والأقل ، والنادر، وأمثالها ، مما يفيد القلة والضعف أيضا.

وهكذا يصعب على المرء العثور على فَهْمٍ واضح ودقيق لهذه المصطلحات التي يكثر دورانها على الألسنة ، وهذا كان مثار نقد من المحدثين ، حيث ذكروا أن من الأمور التي أساءت إلى استقراء القدماء للشواهد العربية عدم تحديد الاصطلاحات الكميّة للاستقراء(١).

وأيًّا ما كان ، فإن أقرب المصطلحات المرادفة للقليل في استعمال النحاة هي النادر أو النزر ، ومعناه ما قابل الكثير ، سواء وافق القياس فيعتبر أصلا ، كقول العرب في النسب إلى (شنوءة : شَنَئِيّ) ، ولم يرد غيره (٢). أو خالفه ، كما في تقديم التمييز على عامله المتصرف عند البصريين ، بحجة أنه فاعل في المعنى ، والأصل عندهم ألا يتقدم الفاعل على فعله حتى لا يلتبس بالمبتدأ(٣).

(١) انظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة د محمد عيد (ص: ١٥٥).
(٢) انظر : الكتاب (٣/ ٣٣٩) ، الخصائص (١/ ١١٥).
(٣) انظر : الكتاب(١/٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١) ، والمقتضب(٣/٣٦) ، والأصول(١/٢٢٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ١٢٠(٢/ ٦٨٢) ، والتبيين مسألة ٦٥(٣٩٤، ٣٩٥).

نشأة المصطلح.

ارتبط مصطلح القليل وما يرادفه من (النادر ، والشاذ ، واللغة) ، وما يقابله من (المطرد، الغالب ، والشائع ، والمتلئبّ[١]) بالمسموع المقيس عليه ، فقد جاء في تعريف الأنباري للسماع (النقل): (الكلام العربي الفصيح الخارج عن حدّ القلة إلى الكثرة) [٢]، دون أن يوضح لنا حدّ القلة أو حدّ الكثرة.

وقد نشأت تلك المصطلحات من خلال الاستقراء الذي هو تتبع كلام العرب الفصيح شعره ونثره ، وفق قواعد وضوابط زمانية ومكانية تقنن عملية السماع .

وتتبع كلام العرب يقتضي تتبع الظواهر اللغوية المسموعة أو المروية عند جمهور العرب الفصحاء الموثوق بفصاحتهم ، فإذا سمع المستقرئ من العرب ظاهرة لغوية من مجيء الفاعل مرفوعا مثلا ، ثم تتبع هذه الظاهرة عند جمهور العرب الفصحاء ، فوجدها على هذه الصفة من الرفع ، فقد استقرى هذه الظاهرة اللغوية بتتبعها في كلام العرب ؛ ليكون حكمه على الظاهرة اللغوية فيما بعد عند تقرير الأصول والقواعد النحوية صحيحا، من هنا كان من معاييرهم في نقد المسموع الكثرة والقلة والندرة والشذوذ والضرورة واللغة وغيرها ، فحكموا على المسموع في هذه الظاهرة اللغوية بعينها بالكثرة ، وعلى المسموع المقابل في الظاهرة بعينها بالقلة ، دلّهم على ذلك استقراء كلام العرب.

---

(١) متلئبّ : مطرد مستقيم ، يقال : اتْلأَبَّ بِهِمُ (الطَّرِيقُ) أَيِ اطَّرَدَ و (اسْتَقَامَ) وانْتَصَب ، قِيَاسٌ مُتْلَئِبٌّ: مُطَّرِدٌ، تاج العروس (٢/ ٧٧)، وهي من مصطلحات سيبويه في الكتاب (٣/ ٥٥٤. ٤/ ٤١٧).

(٢) لمع الأدلة (ص : ٨١).

وإنما نتجت هذه المصطلحات في تفكير النحاة كمبدأ أصولي يسوغ للنحاة اعتماد الظواهر اللغوية الفصيحة المسموعة أو المروية على هذه الصفة في الاعتداد بها والبناء عليها، حين وجدوا الاختلاف بين القبائل التي اعتمدوها في الأخذ والتقعيد في نطق بعض الظواهر اللغوية واستعمالهم لها كثيرا أحيانا وقليلا حينا آخر ، فقد تشيع الظاهرة في قبيلة من القبائل ، وقد تكون قليلة الاستعمال في قبيلة أخرى ، فلجئوا إلى هذا المعيار لتطرد قواعدهم النحوية وأصولهم على الكثير المسموع أو المروي عن العرب الفصحاء ، ولو لم يجدوا هذا الاختلاف في نطق تلك الظواهر المسموعة أو المروية ، وفق استعمالهم لها في التعبير عن حاجاتهم وأغراضهم واستعمالهم لها في خطبهم وأشعارهم لم يسعهم حينئذ القول بالكثرة أو القلة في المسموع(١) ، وقد قال رجل لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميت عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة؟ فقال : أحمل على الأكثر وأُسمّى ما خالفني لغات"(٢).

وبهذا يكون اختلاف الظواهر اللغوية الفصيحة المسموعة أو المروية بين القبائل التي أُخذ عنها(قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ،وبعض كنانة ، وبعض الطائيين) له أثر في الحكم بالقلة وغيرها ، فبرغم أن هذه القبائل العربية وفروعها اعتُبرت حجة يؤخذ عنها ويقاس على قولها ، كما تردد كتب اللغة والنحو عبارات " ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك

(١) انظر : الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية ، ضيف الله الطلحي (ص : ٤٥ ، ٩٠).

(٢) انظر : وفيات الأعيان (٣/ ٤٦٩) ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص : ٣٩).

من رسيلتها"[١] ، و" كل ما كان لغة لقبيلةٍ قِيْسَ عليه[٢]" و" اختلاف اللغات وكلها حجة" [٣] ، و" الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ"[٤] ، إلا أنه في وضع القياس فإن النحوي له أن يتخير إحدى اللغتين ويقويها وينتصر لها ؛ لعدم إمكان الأخذ بهما معًا؛ إذ لا يمكن الجمع بين لغتين في وقت واحد، وهذا إذا كانت اللغتان متساويتين في الكثرة والجودة أو متقاربتين ، كإعمال (ما) النافية عند الحجازيين وإهمالها عند التميمين ، فاللغتان يقبلهما القياس؛ فقد أعملها الحجازيون حملًا لها على (ليس)؛ لأن "ما" تشبهها في الجمود ونفي الحال، فلما أشبهتها عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر. وأهملها بنو تميم فلم تعمل عندهم شيئًا؛ لأنه قد فُقد منها شرط العمل وهو الاختصاص، إذ تقرر أن غير المختص لا يعمل كحروف الاستفهام، فإنه يقع بعدها الاسم والفعل؛ فلا تختص بأحدهما دون الآخر.

وكذلك "ما" فإنها تدخل على الأسماء والأفعال، فالأصل ألا تعمل، ولذلك وصف سيبويه في (الكتاب) إهمالها بأنه هو القياس[٥].

فلما كانت اللغتان –لغة الإعمال ولغة الإهمال– متقاربتين؛ لم يجز ردُّ إحداهما بالأخرى، وإنما نقدّم إحدى اللغتين على الأخرى، مع اعتقادنا أن اللغة الأخرى صحيحة فصيحة ، فنقول: إن لغة الحجازيين في إعمال "ما" هي المقدّمة ؛

---

(١) انظر : الخصائص (٢/ ١٠).
(٢) انظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٠٤).
(٣) انظر : الخصائص (٢/ ١٠).
(٤) انظر : الخصائص (٢/ ١٢).
(٥) انظر : الكتاب (١/ ٥٧).

لكثرة استعمالها وشيوع المسموع بها؛ لأنه إذا تعارض قوَّة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّم ما كَثُر استعماله،ومثل ذلك كثير[١].

وأما إذا كثرت إحداهما وقلّت الأخرى فإنه يؤخذ بأوسعهما رواية وأقواهما انتشارا وقياسا، كنصب الجزأين بـ(إنّ) وأخواتها[٢] ، والجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) [٣] ، والجر بـ(لعل) [٤] ؛ لأن هذه اللغات قليلة لا يقاس عليها.وإنما يُكتفي فيها بما سُمع عن العرب ، كما ذكر الزجاجي:" ومثل هذا يُروى على شذوذه ولا يقاس عليه" [٥].

فقبيلة أسد – مثلا- كانت من القبائل الستّ التي أخذت عنها اللغة ، ومع ذلك وجدنا بعض النحويين يحذر من الأخذ عن بني أسد فيما شذ عن قياس النحو العربي ، كما جاء في التصريح :" وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون: سكرانة، ويصرفون سكران. فقال الزبيدي: "ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء". وقال أبو حاتم: "لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها"[٦].

---

(١) انظر : الخصائص (٢/ ١٠ ، ١/ ١٢٥) ، والإنصاف . مسألة ١٩(١/١٣٤) ، واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٨٧) ، والنحو والصرف بين الحجازيين والتميميين (ص : ٢٦).

(٢) عيّن ابن سلام بأنهم قوم رؤبة بن العجاج . انظر : طبقات فحول الشعراء / ٧٨ ، ونقله الأشموني عن قوم ، منهم ابن سيدة . انظر : شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٢٩٤).

(٣) حكى اللحياني أن من العرب من يجزم بـ(لن) وينصب بـ(لم)، انظر : الجني الداني(٢٦٧، الداني(٢٦٧، ٢٧٢).

(٤) الجر بها لغة عقيل ، انظر : النوادر لأبي زيد(٢١٨)، ومغني اللبيب (ص: ٣٧٧).

(٥)اللامات (ص: ١٣٦).

(٦)التصريح بمضمون التوضيح (٢/٣٢٣).

ومن هنا ظهر الحكم بالشذوذ والقلة والندرة واللغة وغيرها من مصطلحات الاستقراء، وتردد على ألسنة النحاة وفى كتبهم كلمتا: (القياسى والسماعي)، يريدون بالقياسى هنا : ما جرى على كثير ما نطقت به العرب ، وساير الشائع من لغتهم.

ويريدون بالسماعى أيضا : ما ورد من كلام بعض العرب الخُلّص مخالفا للكثرة في بعض النواحي، ويحكمون عليه بأنه " يحفظ ولا يقاس عليه" كما أشرنا ، فكلا النوعين "المقيس عليه ، والمسموع " كلام عربي أصيل ، غير أن الأول فاز بالشيوع والكثرة والاشتراك بين ألسنة عربية كثيرة أصيلة ، وحُرِمَ الثانى تلك الخصيصة؛ فلم يجر إلا على ألسنة أصلية قليلة، ولم يسمح بمحاكاتها[١].

إذن فمصطلح القلة وغيره من مصطلحات الاستقراء مظهر من مظاهر اختلاف اللهجات كما سبق.

ثانيا : مفهوم القياس.

القياس مصطلح قديم في التراث النحوي ، ويعنى به في اللغة : تقدير شيء بشيء ، جاء في اللسان :" قِسْتُ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ ، وَعَلَى غَيْرِهِ ، أَقِيسُ قَيْسًا ، وقِياسًا، فَانْقَاسَ ، إِذا قدَّرته عَلَى مِثَالِهِ"[٢].

وشبيه بهذا تعريف الأنباري :" اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدرته ، ومنه المقياس ، أي: المقدار ، وقيس رمح ، أي : قدر رمح"[٣].

---

(١) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث (ص : ٤١).
(٢) انظر : لسان العرب (٦/ ١٨٦) فصل القاف.
(٣) انظر : لمع الأدلة (ص : ٩٣).

أما في الاصطلاح النحوي ، فقد عُرِّف القياس بتعريفات عدة ، عرّفه الأنباري بأنه " حمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم ،وإنما لمّا كان غير المنقول عنهم في معنى المنقول كان محمولا عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"(١).

كما عرّفه أيضا بأنه "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، أو حمل فرع على أصل بعلته، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"(٢).

وهذه التعريفات كلها متقاربة ، فالتعريف الأول للقياس باعتبار الاستعمال الذي يعني انتحاء كلام العرب ، فليس نحوا ، بل تطبيقا للنحو ، بمعنى : محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا علي كلامهم في صوغ الكلمة وما يعرض لها من أحكام (كالإبدال والإعلال ، والحذف والزيادة...) ، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام (كالتقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والوصل والفصل، والإعراب والبناء بأن ترفع في كلامك ما يستحق أن يكون فاعلا وتنصب ما يستحق أن يكون مفعولا) ، وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم ، وذلك لأنه لمّا كان في معنى المنقول كان محمولا عليه ، فهو يرتبط بالمسموع مباشرة، من حيث كان المنقول المحمول عليه هو ما شمله السماع بمصادره ، من حيث كان سبيلها النقل المحض ، ولذا اقتصر عليه السيوطي- نقلا عن الأنباري- دون غيره من التعريفات(٣).

---

(١) انظر : الإغراب في جدل الإعراب (ص:٤٥-٤٦).

(٢) انظر : لمع الأدلة (ص : ٩٣).

(٣) انظر : الاقتراح . ص: ٤٥، والقياس في اللغة العربية . (ص : ٢٠) ، واللغة والنحو (ص ٤٢).

أما التعريف الثاني فهو القياس النحوي الذي يبتدعه النحوي تنبيها إلي علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح ، فهو قياس الأحكام ، كأن تقول مثلا: أعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم ؛ لمشابهته له ، وعملت (لا) النافية للجنس قياسا على (إنّ) ؛ لمشابهتها إياها في التوكيد ، فـ(لا) لتوكيد النفي ، و(إن) لتوكيد الإثبات ، وهكذا... ، فإذا كان القياس بمعناه الأول الانتحاء ، فهو بمعناه الثاني النحو ، وهو ما يعنيه النحاة حين يقولون : النحو كله قياس(١).

وهو –على التعريف الأول– يتكون من أركان أربعة:

– (المقيس عليه) وهو الأصل ، ويشمل ما ثبت بالنقل الصحيح من كلام العرب بطريق السماع، والرواية بالمشافهة، أو التدوين ، كما يشمل كذلك الأحكام النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة ، مما ثبت بالإجماع أو القياس أو الاستنباط ، بحيث عُدّتْ أصلا يقاس عليه غيره من الأحكام(٢).

– (المقيس) وهو الفرع ، ويعنون به ما كان محمولا على كلام العرب وموجَّهًا على ما وُجِّهَت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها(٣).

– (الحُكْم) ، وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه ، يتضمن إعطاءه حكمه، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المَقضىّ به، والذى لا يجوز أن يتخلف(٤).

---

(١) انظر : الأصول . تمام حسان (ص :١٦٧)، والقياس في اللغة العربية (ص : ٢٠)

(٢) انظر : ظاهرة قياس الحمل ،ص ٨١ ، والأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية. ص : ٣١٩.

(٣) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . خديجة الحديثى (ص ٢٧٥).

(٤) انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية للبيدي (ص ٦٥) ، وظاهرة قياس الحمل (ص ٩١).

– العلة الجامعة، ويقصد بها الصفةُ، أو الميزةُ التى من أجلها عُدّي حكم المقيس عليه إلى المقيس، وهذا يعنى أن المقيس إنما استحق حكم المقيس عليه لوجود علامات، وأمارات فيه تستوجب هذا الحكم(١).

قال الأنباري :" ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل (المقيس عليه) ، وفرع (المقيس) ، وعلة ، وحُكْم ، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله ، فتقول : اسم أسند إليه الفعل مقدما عليه ، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ،فالأصل هو الفاعل ، والفرع ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو للفاعل ،وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يُسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو كل قياس من أقيسة النحو"(٢).

شرط الأصل المقيس عليه.

الحديث عن اتجاهات النحويين في القياس على القليل المسموع ، يستلزم منا أولا أن نبيّن ما يشترط في هذا الأصل المقيس عليه ، قبل بيان منهج كل فريق من النحويين في التعامل معه.

سبق القول بأن المراد بالمقيس عليه النصوص اللغوية المأخوذة من كلام العرب ، وكذا القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة.

ويشترط في هذا المقيس عليه ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس(٣) ، ويقصد بهذا الشرط أن يكون المقيس عليه مطَّرداً في القياس والسماع معاً، فالاطراد في الشيء معناه تبعية بعضه على بعض حتى لا يتخلف ، فأصل

(١) انظر: ظاهرة قياس الحمل (ص ٩٣).
(٢) لمع الأدلة ، (ص ٩٣).
(٣) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (ص : ٤٧).

مواضع "ط ر د" في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة إذ اتبعتها واستمرت بين يديك ، وأما مواضع "ش ذ ذ" في كلامهم فهو التفرق والتفرد[١].

والمطرد في القياس موافقة المقيس عليه للقاعدة ، سواء أكانت هذه القاعدة أصلية، كرفع الفاعل، أم فرعية ، كقواعد الإعلال والإبدال والحذف ، وغيرها.

أما المطرد في السماع فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرةً تنفى عنه أن يُرَى قليلا أو نادرا أو شاذا[٢].

قال ابن جني:" فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"[٣].

والاطراد ممّا يقوّي المسموع بحيث يقاس عليه ، ويقابله الشذوذ الذي يُوهِن المسموع ويقدح فيه ، بحيث لا يصح القياس عليه.

وقد أوصي ابن أبي اسحق الحضرمي – الذي يعدّ أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل[٤]– يونس بن حبيب بقوله : عليك بباب يطرد من النحو وينقاس"(٥).

وقد قُسّم كلام العرب من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام ، باعتبارين وغايتين ، أما الاعتباران فهما الاستعمال والقياس ، أما الغايتان من

---

(١) انظر : الخصائص (١/ ٩٦) ، والأشباه والنظائر(١/٢٥٤).

(٢) انظر : الأصول. تمام حسان (ص: ١٧٠).

(٣) انظر : الخصائص (١/ ٩٧).

(٤) انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ١٠٥) ، والبجع : الشق ، ولعل المراد أنه أول من استوفي تصنيف النحو وتقسيمه إلى أبواب بواسطة تفصيل ما تركه أبو الأسود الدؤلي وأصحابه.

(٥) انظر : طبقات فحول الشعراء (١/ ١٥) ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ١٠٨).

التقسيم فهما معرفة ما يقاس عليه، وما يوقف به علي ما وقفت به عليه العرب ، وهذه الأقسام هي :

– مطرد في القياس والاستعمال جميعًا ، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ، وذلك نحو: قام زيد ، وضربت عمرًا ، ومررت بسعيد.

– ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع. وكذلك قولهم "مكان مُبْقِل " هذا هو القياس، والأكثر في السماع (باقل)، والأول مسموع أيضًا؛ ومما يَقْوَى في القياس ويَضْعُف في الاستعمال مجيء خبر (عسى) اسمًا صريحًا ، نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا، هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم.

– ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، نحو قولهم: استصوبت الأمر،واستحوذ ، وأغيلت المرأة ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاة.

– وشاذ في القياس والاستعمال جميعًا. كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف[1].

وهذا التقسيم للظواهر اللغوية من حيث الاطراد والشذوذ مبني على الاستقراء الصحيح لكلام العرب وفق المسموع كله ، وليس جزءا منه دون آخر.

فإذا كان المسموع شاذا خارجا عن سنن القياس فلا يجوز القياس عليه كتصحيح (استحوذ ، واستصوب) ، وحذف نون التوكيد في قوله :

(١) انظر : الخصائص (١/ ٩٦-١٠٠)،

اضرِبَ عنك الهُمُوم طَارِقَهَا ... ضربَك بالسَّوط قَوْنَسَ الفَرَسِ[١].

أي :(اضربن) ، ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق ، وإنما يليق به الإطناب والإسهاب ، لا الحذف والاختصار[٢].

وكما لا يقاس علي الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا ، فقد أوضح ابن جني أنه إذا كان الشيء شاذًّا في السماع مطردًا في القياس تحاميت -أي: تجنبت- ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

ومثَّل لذلك بترك استعمال ماضي الفعلين "يذر"، و"يدع"؛ فلا يقال: "وذر" أو "ودع" لترك العرب إياهما استغناء عنهما بـ"ترك"، ولا مانع من استعمال نظيرهما المطِّرد في الاستعمال والقياس كـ"وزن" و"وعد" وإن لم تسمع أنت هذا النظير؛ فالشذوذ في الترك والنطق مقصور على محله لا يتجاوز لغيره[٣].

وبعد بيان هذا المقيس ، وشرطه الاطراد الذي يعنى كثرة ما ورد منه عن العرب كثرةً تنفى عنه أن يُرَى قليلا أو نادرا أو شاذا ، يأتي الحديث عن منهج كل فريق منهم في التعامل مع هذا الأصل المقيس عليه، ومدى الالتزام بهذا المنهج.

---

(١) من المنسرح، ينسب إلى طرفة، في ملحق ديوانه (ص: ١٥٥) ، وشرح المفصل (٦/ ١٠٧) ، وخزانة الأدب (١١/ ٤٤٥) ، والقونس: العظم الناتئ بين أذني الفرس، يقول: ادفع طارق الهموم عن نفسك عند غشيانها كما تضرب قونس الفرس عند السَّوْق ليستقيم.

(٢) انظر : الخصائص (١/ ١٢٦).

(٣) انظر : الخصائص (١/ ٩٩).

الفصل الأول: (القياس على القليل عند البصريين).

أولا - منهج البصريين في القياس.

المشهور من منهج البصريين أنهم اعتمدوا في وضع قواعدهم على السماع، وأنهم تشددوا في المسموع تشددهم في القياس ، فهم لا يأخذون سماعهم إلا ممن اطمئنوا إلى سلامة الأخذ عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة وصون فطرهم من تسرب الوهن إليها من رطانة الحضارة ، حتى لم يأخذوا إلا عن سكان البوادي ، بل كانوا يتحرزون عنها إذا لمحوا عليهم ضعفا اعتراهم ، وربما اختبروهم أحيانا قبل التقبل لما يروون عنهم ، ويشهد لذلك سؤال أبي عمرو بن العلاء أبا خيرة عن قولهم: "استأصل الله عرقاتهم"، فنصب أبو خيرة التاء من "عِرقاتهم "، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك"(١)، يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف، وأثّر فيه الحضر ، فنال ذلك من فصاحته ، وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر، فلم يتردد في مؤاخذة أبي خيرة – وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة- باللحن؛ لطول مخالطته لأهل الحواضر(٢).

ومع سلامة من أُخذ عنهم أيضا ، لابد من الثقة عندهم برواية ما سمعوه عنهم ، من طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائليها معزوّة إليهم ، واهتمام سيبويه بالسماع عمن يوثق بعربيتهم كثير ، نجده واضحا في "الكتاب" في مواضع كثيرة(٣) ، وهذا يعنى أن سيبويه ومثله سائر البصريين يتشددون في السماع تشددهم في القياس ، فهم لا يأخذون إلا

(١) انظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: ٣٣).
(٢) انظر : الخصائص (١/ ٣٨٤).
(٣) انظر : الكتاب (١/ ٣١٣،١٥٥،٧١. ٢/١١٠-١١١. ٤/١٢١، ١٨٣، ١٩٨ ، ٤٦٥).

عمن يوثق بعربيتهم فصاحة وأصالة ، مبتعدين عمن لا يطمأن إليهم بسبب مخالطتهم غير العرب من الذين جاوروهم ، أو كانوا على مقربة منهم(١).

أما عن تشددهم في القياس ، فيتمثل في الكثرة الفيّاضة من هذا المسموع التي تخوّل لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نَوْط القواعد به ، وإلا عدّوه مرويّا يحفظ ولا يقاس عليه(٢) ، وعبارة أبي عمرو بن العلاء – السابق ذكرها – تشهد لذلك، فقد قال له بعض معاصريه: "أخبرني عما وضعتَ مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"(٣).

وثَمّ دليل آخر عبارات سيبويه التي يصرح فيها بأخذه بالأكثر والأغلب، فقاس عليه، دون القليل أو الشاذ، قال في باب (أيّ) من كتابه: " ولو قالت العرب اضربْ أيٌّ أفضلُ لَقُلْتُه، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم. ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"(٤).

وقال في (شُكُور) مصدر لـ(شَكَر): "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه" (٥) .

وقال في باب (ما لحقته الزوائد من الأفعال المعتلة) : "ولا ينكر أن يجعلوها معتلة في هذا الذي استثنينا ؛ لأن الاعتلال هو الكثير المطرد" (٦) .

---

(١) انظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع . إبراهيم السامرائي (ص : ١٢٧).
(٢) انظر : نشأة النحو للشيخ طنطاوي (ص : ١٢٧).
(٣) انظر : وفيات الأعيان (٣/ ٤٦٩) ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص : ٣٩).
(٤) الكتاب (٤٠٢/٢).
(٥) المصدر السابق (٤/ ٨).
(٦)المصدر السابق (٤/ ٣٤٦).

وقوله في باب مَجرى النعتِ على المنعوتِ. :" وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهِم. وهو القياسُ"(١).

وينقل عن العرب قولهم (مُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا ، وضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنُه) ، ثم يجيز النصب في قوله : " وإنْ شئت نصبت– أي على نزع الخافض– تقول: ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ، ومُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه. فالمعنى أنَّهم مُطِرُوا فى السَّهل والجبل، وقُلِبَ على الظَّهرِ والبطنِ"(٢)، ثم يشير إلى أن هذا الاستعمال لا يقاس عليه ، وأنهم لم يجيزوا حذف حرف الجر في غير (السهل ، والجبل ، والظهر ، والبطن) ، ثم يسوق أمثلة لا يجوز القياس عليها ، بل تستعمل فيما اختصت به ،فيقول : "فجاز هذا في هذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجرّ إلاّ في الأماكن، في مثل: دخلتُ البيتَ. واختُصَّت بهذا، كما أنَّ لَدُنْ مع غُدْوَةً لها حالٌ ليستْ في غيرها من الأسماء، وكما أنَ عَسَى لها في قولهم:"عَسَى الغُوَيرُ أَبؤساً"(٣)حالٌ لا تكون في سائر الأشياء"(٤).

وذهابه إلى عدم قياس (فَعَالِ) من اسم فعل الأمر الرباعي ، والاقتصار على المسموع ؛ لقلّة هذا المسموع إذ لم يسمع إلَّا فِي حرفين: (قَرقار وعَرعار) ، فقال:" ...ولا يجوز من أفعلت، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاَّ أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه. فمن ذلك: قَرقار وعَرعار"(٥).

---

(١)المصدر السابق (١/ ٤٣٦).
(٢)المصدر السابق (١/ ١٥٩).
(٣) هذا مَثَلٌ استشهد به سيبويه ، والغوير: تصغير غار، والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة". أي: لعل الشر يأتيكم من قِبَل الغار. انظر : الكتاب (١/ ١٥٩) ،ومجمع الأمثال(٢/ ١٧).
(٤)الكتاب (١/ ١٥٩).
(٥)الكتاب (٣/ ٢٨٠). القرقرة نوع من الضحك ، ويقال : قرقر البعير إذا صفا صوته ورجّع ، ، والعرعرة لعبة للصبيان ، ويقال:سمعت عرعار الصبيان ، أي اختلاط أصواتهم. انظر الصحاح ٦٣٨/١(قرقر) ، ٦٠٣/١(عرعر).

فَلَمّا لم يكثُر، لم يجُز الْقيَاس عَلَيْهِ[١]. ونظير ذلك في الكتاب كثير ، مما يؤكد أن من شرط المقيس عليه عنده الكثرة في لغة أفصح العرب ، وأن كثرة النظائر هي الأصل الذي يقاس عليه ، أما القليل والنادر من المسموع الفصيح ، فيحفظ ولا يقاس عليه.

إن سيبويه لا يكتفي بالقول بعدم القياس على الشاذ أو النادر القليل ، بل يلتمس له وجها يبعده عن القياس عليه، كالضرورة –مثلا– كما فعل في نصب المضارع بعد الفاء إذا لم تجيء جوابا لنفيٍ أو طلبٍ مَحْضَيْنِ.

يقول : "فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سأتْرُكُ منزلي لبني تميم ... وأَلْحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا[٢]

... وهو ضعيف في الكلام"[٣].

أو يعتلّ له بعلة أو تخريج يعيده إلي القاعدة ، كما في نصب خبر (ليت) في قول العجاج:

يا ليت أيامَ الصِّبا رواجِعَا[٤].

---

(١) انظر : علل النحو (ص: ٤٧٢) ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١١٦٠).
(٢) بيتٌ من الوافر، للمُغيرة بن حبناء التّميميّ ، في شعرُه – ضمن شعراء (أمويّون) – ٨٣/٣، والكتاب ٣٩/٣، ٩٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول في النحو ١٨٢/٢، والشّاهدُ فيه: (فأستريحا) حيث نُصب الفعل بـ (أنْ) مضمَرة بعد فاء السّببيّة، دون أن تُسبَق بنفيٍ أو طلب؛ وهذا ضرورة.
(٣)الكتاب (٣/ ٣٩–٤٠).
(٤)هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو للعجّاج كما ذكر ابن سلام في طبقات فحول الشّعراء ٧٨/١، وملحق ديوان العجّاج ٣٠٦/٢.وذكر ابن يعيش أنه لرؤبة بن العجّاج ١٠٤/١.والشّاهدُ فيه نصبُ (ليت) للجزأين على لغة بعض العرب. والبصريّون يقدِّرون خبر (ليت) محذوفا و (رواجعا) حال من ضميره، والتّقدير: يا ليت أيّام الصِّبا لنا رواجعا. انظر هذا البيت في: الكتاب ١٤٢/٢، وشرح المفصّل ١٠٤/١.

على حذف الخبر ، فيقول : " فهذا كقوله: ألا ماء باردا، كأنه قال: ألا مـــاء لنا مارداً، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلـــت رواجعَ"(١).

فإن أعياه نسبة القليل إلى لغة أو وصْفِه بالضرورة غلّط قائله ، بحمله على التوهم ، يقول :"واعلم أن ناسا من العرب يغلطون ، فيقولـــون: إنهـــم أجمعـــون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم،كما قال: ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياَ على ما ذكرتُ لك"(٢).

إنه يبني على الأكثر ويقدم لقارئه الاستعمال الأفصح إذا لـــم يتضـــح لـــه الاستعمال الصحيح ، ومن ذلك :" وإذا كان الاسم على بناء فَعَـــالِ نحـــو: حـــذامِ ورقاشِ، لا تدري ما أصله، أمعدولٌ أم غير معدول، أم مؤنث أم مذكر؟ فالقيـــاس فيه أن تصرفه؛ لأنَّ الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدولٍ، مثـــل: الـــذَّهاب، والصَّلاح والفساد، والربَّاب"(٣).

وقوله :" وإن جاء اسم نحو الناب ، لا تدري أمن الياء هو أم من الـــواو؟ فاحمله على الواو حتَّى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلةٌ مـــن الـــواو أكثـــر، فاحمله على الأكثر حتَّى يتبين لك. ومن العرب من يقول في نابٍ: نويبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم"(٤).

وبهذا وضع البصريون أقيستهم على الكثير المطـــرد مـــن كـــلام العـــرب المسموع ، وإنما فعلوا ذلك ؛ لأن حجم المادة اللغوية التـــي جمعهـــا اللغويـــون

(١)الكتاب (٢/ ١٤٢).
(٢)الكتاب (٢/ ١٥٥).
(٣)الكتاب (٣/ ٢٨٠).
(٤)الكتاب (٣/ ٤٦٢).

عظيما لا يمثل لهجة واحدة بعينها ، بل كان مزيجا من عدّة لهجات من عدّة قبائل، ومن ثَمّ ظهر من هذه المادة ما يخالف المشترك بينها ، وقد كان أئمتهم وفي مقدمتهم سيبويه على بيّنةٍ من كثرة هذه المخالفات ، وكان عليهم أن يضعوا أساسا لتوازنٍ دقيقٍ بَيْنَ ما يُسمع وما يقاس عليه، فلا يقاس إلا على المطرّد ، وما خالف المطرّد أو الأكثر أو الغالب أو المتلئبّ من كلام العرب فهو شاذ لا يقاس عليه.

لكن هل سَلِمَ للبصريين منهجهم هذا ، فالتزموا بما تنوقل عنهم من تشددهم في القياس ، واهتمامهم بما قننوه في المقيس عليه من أصل الاطراد والكثرة ، أو خرجوا عنه؟

الواقع أن أئمة البصريين لم يلتزموا بهذا الأصل كل الالتزام ، فقد رأينا في مواطن عديدة روح التمرد على هذا الأصل يتخطون حدوده ولا ينتهون إلى معالمه، فكمْ من كثير اختلفوا في القياس عليه ، ومن قليل جعلوه أصلا يُحتذى وقياسا يُتّبع، وربما قاسوا على ما لا سماع له ، أو قاسوا على ما وُجد السماع بخلافه(١).

وفيما يلي دراسة لموقفهم من المسموع القليل-موضوع البحث- مشفوعا بما جمعته من أمثلة تثبت ذلك لجمهورهم أو لبعض أئمتهم، مع محاولة تلمّس الأسباب لاختلاف اتجاههم في القياس ، ما بين التوسع والتشدد.

ثانيا- استفادة البصريين من القليل في استخلاص القواعد النحوية.

(١)انظر : أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية .للشيخ عضيمة (ص: ٣١٢).

المعروف من مذهب البصريين -كما سبق- أنهم يرون أن القياس إنما يكون على المطرد الفاشي ، فما اطرد من كلام العرب استنبطوا حكمه ، وحملوا غير المنقول منه وجعلوه قياسا لنظائره ، فإذا سُمع شيء يأباه قياسهم هذا اتسعوا له وأخذوا به إذا اشتهر واتسع، فإذا ندر أغفلوه وأوجبوا فيه القياس ، حملا له على أمثاله وتأصيلا لما استنوا به من حدود وقوانين(١).

بينما يري غيرهم (الكوفيون) -كما اشتهر عنهم- أن القياس إنما يكون على ما سُمع من العرب، وصحّ أنه لغة ، سواءً قلّ أو كثُر ؛لأن القياس إنما استنبط من كلامهم ، وليس فيه اضطراب للأصول ولا اختلاط ، كما يقول ابن السراج : "لو أخذنا بالقليل النادر اختلطت الفروع بالأصول والتبست الصناعة"(٢).

وإذا كان الكوفيون قد اعتمدوا على القليل والنادر ، كما يُفهم مما ذكره بعض النحويين(٣)، فقد فعل البصريون هذا أيضا ، ومن ذلك:

- وافق طائفة من البصريين الحجازيين على إعمال (لا) عمل (ليس) ، وأنكره بنو تميم وأكثر نحاة البلدين(٤)، مع أن إعمال (لا) في غاية الشذوذ والقلة، حَتَّى ادِّعِي أَنه لَيْسَ بموجود (٥) ، ولم يرد منه صريحا إلا قول القائل:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا(١).

(١)انظر : مسالك القول في النقد اللغوي . صلاح الدين الزعبلاوي (ص : ٤٧).
(٢) الأصول في النحو (١/ ١٨٦) ، وانظر : التذييل والتكميل(١/ ٣١٥)، وهمع الهوامع(١/ ١٥٢).
(٣) انظر على سبيل المثال: الإنصاف (١/٢،١٧٣/٥٤٨) ،والاقتراح. ص: ١٠٠، والهمع(١/ ١٦٧).
(٤) انظر : التذييل والتكميل(١/ ٢٨٤) ، والجنى الداني (ص : ٢٩٢).
(٥) انظر : التذييل والتكميل(١/ ٢٨٢) ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣١٥)

وقول القائل:

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ ... فبُوِّئْتَ حِصْناً بالكماة حَصِينَا[٢].

وهكذا بنى البصريون حكمهم في إعمال (لا) على قليلٍ ، فضلا عن جهالة قائلَيهما ، و(لا) من الحروف غير المختصة، فقياسهم ألا تعمل ، ما لم يحتجّ لإعمالها بنقلٍ يتجاوز حد القلة أو الندرة.

لذا قال أبو حيان :" ولو ذَهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن تعمل(لا) هذا العمل لَذَهب مذهبا حسنا ، إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلا ، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين ، ولا ينبغي أن تبني القواعد على ذلك"[٣].

– وأحيانا نجد البصريين يبحثون عن شاهد يقوي مذهبهم ، فلا يجدون غير مثل عربي واحد يقدمونه فيكتفون به ، وفي ذلك اعتماد على القليل النادر – وقد عيب هذا على الكوفيين– كما في تقديم الحال على عاملها المتصرف ، فقد احتج الأنباري في كتابه (الإنصاف) لمذهب البصريين تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا ، نحو(راكبا جاء زيد) بالنقل والقياس ، أما النقل ، فقولهم في المثل

---

(١) من الطّويل، ولم أقف على قائله ، انظر هذا البيت في: الجنى الدّاني ٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٤/١، وتخليص الشّواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٢٨٩/١، والمقاصد النّحويّة ١٠٢/٢. والشاهد فيه إعمال (لا) عمل (ليس) في (لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا).

(٢) من الطّويل، ولم أقف على قائله ، انظر هذا البيت في: الجنى الدّاني ٢٩٣، ومغني اللبيب ٣١٦/١، وبوئت " : أُنزلت منزلا " الكماة " جمع كَمِيّ : الشجاع المتكمى في سلاحه، أي: المستتر المتغطى. والشاهد فيه إعمال (لا) عمل (ليس) في (لا صاحبٌ غيرَ خاذل).

(٣)التذييل والتكميل(١/ ٢٨٤).

(شتّى تؤوب الحلبة)[١] ، فـ(شتى) حال مقدَّمة على الفعل في الاسم الظاهر ، فدل على جوازه.

فهنا بنى البصريون تقديم الحال على عاملها الفعل على نَقْلٍ ، هو مَثَلٌ واحد عن العرب، وليس لهم غيره.

وإنما كان كذلك عندهم ؛ لأنه جاء على قياس ، فيكفيه النقل القليل النادر ، وذلك أنهم قاسوه على المفعول به والظرف ، يعنى أن الحال وإن كان مشابها للظرف من حيث المعنى ، والظرف يُقَدَّم على عامله ، فكذلك الحال.

أضف إلى ذلك أن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا، وإذا كان عمله متصرفًا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم "عَمْرًا ضَرَبَ زيد" ، فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه ، وما دام تقديم الحال على عامله له قياس يُحمل عليه ، فكيفيه النقل القليل[٢].

– اعتبر البصريون (فِعِلا) من أبنية الأسماء الأصول ، ولم يسمع فيها سيبويه غير (إِبِل)، قال :" ويكون فِعِلاً في الاسم نحو: إِبِلٍ. وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره "[٣]. وفي ذلك أخذ بالقليل.

– وكذا أجاز البصريون تقديم خبر (ليس) عليها، ومنعه الكوفيون ، ولم يجد البصريون دليلا على ذلك سوى قوله تعالى : "أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُم"[٤].

---

(١) أي : متفرقين يرجع الحالبون، و المثل في مجمع الأمثال ١/ ٣٥٨ .
(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة٣١ (١/ ٢٠٣) ، وهمع الهوامع (٢/ ٣٠٩).
(٣) الكتاب (٤/٢٤٤).
(٤) سورة هود من الآية ٨.

ووجه الاستدلال من هذه الآية أنه قدم معمول خبر (ليس) على (ليس) فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بـ(مصروفا) ، وقد قدّمَه على (ليس) ، ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) على (ليس) لَمَا جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل. ألا ترى أنه لم يجز أن تقول : (زيدا أكرمت) إلا بعد أن جاز (أكرمت زيدا) ، فلو لم يجز تقديم (مصروفا) الذي هو خبر (ليس) على (ليس) لما جاز تقديم معموله عليها(١).

وهذه حجة أوهى من بيت العنكبوت ، وليس فيها إلا الاعتماد على القليل النادر والأخذ به، ولعدم الاقتناع بهذه الحجة مال الأنباري في هذا إلى نصرة المذهب الكوفي ،فقال :"

أما قوله تعالى: "أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ" فلا حجة لهم فيه؛ لأنا لا نسلم أن (يَوْمَ) متعلق بمصروف، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأَعْرَج قوله تعالى: "هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"(٢) ، فإن (يَوْمَ) في موضع رفع، وبُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ههنا. وإن سلمنا أنه منصوب ، إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى: "لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ"، وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: "وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يحْبِسُهُ"(٣).

---

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ١٨ (١/ ١٣٠-١٣٢).

(٢) سورة المائدة، من الآية: ١١٩، وقرأ نافع وابن محيصن: "يومَ" بالنصب، فالفتح -هنا- فتح بناء؛ لا فتحة إعراب؛ لأن الإشارة إلى اليوم ،فلا يكون ظرفا؛ انظر: مشكل مكي(١/ ٢٥٤)، والنشر(٢/ ٢٤٧).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٣١).

– وكذا يحيزون صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر ، وقد منع الكوفيون ذلك ، وليس للبصريين دليل يقدمونه من النقل على ما أجازوه سوى جواز صرف (فواعل) في قول الهُذَلِيّ :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[1].

فصرف "عواقد" وهي لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل، فقاسوا عليه أفعل التفضيل ، من باب أن الأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنما يُمْنَع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها ، على خلاف الأصل؛ فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى الأصل، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها ، لأن ما لا أصل له في الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة، لأنه لا أصل له في ذلك ، فيرده إلى حالة قد كانت له، فإذا ثبت هذا ، فنقول: (أفعل منك) اسم، والأصل فيه الصرف، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف، فصار بمنزلة "أحمر"، وكما وقع الإجماع على أن "أحمر" يجوز صرفه في ضرورة الشعر ردًّا إلى الأصل فكذلك أفعل منك، ثم إذا جار عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف –وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل– فكيف لا يجوز صرف

(١)البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي ، و(ممّن حملن به) أي: هو ممّن حملت به النّساء. و (حُبُكَ النّطاق) : أطرافه، جمع: حِباك. و (المهبّل) من أهبله اللّحم وهبّله: إذا كَثُرَ عليه وركَب بعضه بعضًا؛ ويقال هو: المعتوه الّذي لا يتماسك. والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله "عواقد" فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهي تقتضي المنع من صرف الاسم، ولكن الشاعر قد صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن. انظر هذا البيت في: الكتاب (١٠٩/١) ، وشرح أشعار الهذليّين (١٠٧٢/٣).

ما أصله الصرف ، وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل؟ وهل منْعُ ذلك إلا رفضُ القياس وبناءٌ على غير أساس(١).

وفيما أوردناه من تقعيد البصريين على القليل دليل على أنهم قد استفادوا منه في استخلاص القواعد والبناء عليه(٢).

وفيما يلي عرض لمذاهب أئمتهم في التوسع على القياس في الأخذ بالقيل ، بما يفيد ذلك.

سيبويه والقياس على القليل.

لنبدأ أولا بسيبويه الذي أكثر في كتابه –كما سبق– من قياسه على الكثير الغالب ، ويتحاشى القياس على ما قلّ سماعه ، لكن رأيناه في بعض المواضع يتوسع في القياس، فيقيس على القليل ، ويبنى عليه الأحكام ، ويتشدد في بعض المواضع ، فيترك القياس على الكثير الغالب ، على عكس ما هو ديدنه في "الكتاب" فهو القائل :" فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه"(٣).

أ– فمن مظاهر توسعه في القياس ما يلي:

١– قاس علي (شَنَئِيّ) في النسب إلى (شَنُوَءة).

أجرى سيبويه ما كان على (فَعُولة) في النسب مجرى (فَعِيلة) من حذف تاء التأنيث وحرف المد وفتح العين ، فيقال : (حَمَلِيّ ورَكَبِيّ) في النسب إلى (حَمُولة ، ورَكُوبة)، كما قالوا في النسب إلى (حنيفة ، وطبيعة) : (حنَفِيّ ،

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٠٠).
(٢) انظر : الندرة في الدراسات النحوية (ص: ٩٦).
(٣)الكتاب(٨/٤) ، وانظر مثل ذلك في(٦٩/٢ ، ٤٠١–٤٠٢ ، ٤٠٤/٣).

وطبَعيّ) [١]، وذلك لما بين صيغتي (فَعُولة ، وفَعِيلة) من تشابه وتقارب، تبدو مظاهره فيما يلي[٢]:

– أن ثالث كل واحد منها حرف مدّ ، يجري مجري صاحبه ، وهما الياء والواو، وهما نظيران من عدة أوجه ، فبينهما قُرْبٌ ونَسَبٌ ، حتى قيل: إنهما أختان، بمنزلة ما تدانت مخارجه من الحروف ، كالدال، والتاء، والطاء، والذال ، والظاء[٣] ، ألا ترى أنهما يقعان في القصيدة الواحدة رَدِفَيْنِ[٤]، كقول امرئ القيس:

قد أشْهَدُ الغارةَ الشَّعْواء تَحْمِلُني ∴ جَرْداء مَعْرُوقَةُ اللَّحْيينِ سُرْحُوبُ

ثم قال فيها:

كالدلو بُتَّتْ عُراها وهيْ مُثْقَلة ∴ وخانها وَذَمٌ مِنْهَا وتَكْريبُ[٥]

فقد عاقب بين الواو والياء ردفين في قصيدة واحدة[٦].

كما أنهما يتبادلان ، فالياء تبدل من الواو كثيراً ، كما في (لَيّ ،وطَيّ، وشَيّ) والأصل:(لَوْيٌ ، وطَوْيٌ ، وشَوْيٌ) [٧].

---

(١) انظر : الكتاب (٣/ ٣٤٥) ، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٥٣).

(٢)انظر : الخصائص (١/١١٥)، وأوجه التنظير عند ابن جني (ص:٢٦٧).

(٣)انظر : سر صناعة الإعراب١/٢١،٢٠.

(٤)الردف: حرف مد يكون قبل الروي ، سواء أكان هذا الروي ساكنًا أم متحركًا.انظر : علم العروض والقافية د/ عبد العزيز عتيق صـ ١٥٥.

(٥)البيتان من البسيط في ديوانه صـ ٨٠.

(٦)انظر : مختصر القوافي صـ٢٥-٢٦ ،والخصائص١/٨٤، ١١٥، ٣/٢٣.

(٧)انظر : الممتع الكبير في التصريف١/٤٣٧.

– أن في كل واحدة من (فعولة ، وفعيلة) تاء التأنيث ، كما أن مذكرهما (فعولاً ، وفعيلاً) يتواردان على المعنى الواحد ، كـ (أثوم وأثيم ، ورحوم ورحيم، ونَهيٌّ عن الشيء ونَهُوّ) (١).

وعمدة سيبويه في ذلك القياس أن العرب قالت في النسب إلى (شنوءة) : (شنئيّ) ، وعلى الرغم من أنه لم يرد إلا هذا الحرف ، لكنّ سيبويه يجعله قياساً مطرداً في كل ما كان على (فَعُولة) قياساً على (شنوءة) ، فيقول في باب ما حذْفُ الياء والواو فيه القياس: " وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جذميٌّ، وفي جهينة: جهنيٌّ، وفي قتيبة: قتبيٌّ، وفي شنوءة: شنيءٌّ ، وتقديرها: شنوعة وشنعيٌّ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرُهُ وحذْفٌ لازِمٌ لزمه حذفُ هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يُحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد"(٢).

فإن قيل : كيف يجعله قياساً مطرداً، ولم يأت منه إلا حرف واحد ، وهم يقيسون على الأكثر؟ قيل: لأنه جميع ما جاء، كما أنه لما قَبِله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره ، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فلم يرض له بهذا القدر من القوة ، حتى يجعل أصلاً يُرَدّ إليه، ويحمل غيره عليه(٣).

وسبب جواز هذه النسبة إلى (شنوءة) رغم قلّة ورودها ، أنهم أجروا (فعولة) مع قلّة المرويّ منها مجرى (فعيلة) كثيرة المرويّ منها ؛ لما بينهما من

(١)انظر: الخصائص ١١٥/١ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة صـ٥٦٣، وأوجه التنظير عند ابن جنى٢٦٧.
(٢)الكتاب ٣٣٩/٣.
(٣)انظر: الخصائص١١٦/١.

التشابه الذي أشرت إليه فيما سبق، بل أصبح ذلك قياساً مطرداً في (فعولة) كما يرى سيبويه والجمهور(١).

وقد اعترض المبرد على من يقول بقياسية هذه النسبة، ووصفها بالشذوذ ، وأن قول العرب في النسب إلى (شنوءة : شنئيّ) شاذ ، لا يجوز القياس عليه(٢).

وعليه ، فينسب إلي ما كان على (فعولة) على لفظها بدون حذف الواو ، فيقال : (حلوبيّ وركوبيّ)،فلا تعامل معاملة (فعيلة).

محتجًا بأنه لم يرد غير هذا الحرف ، كما أنه لَا يُغيَّر (فعولة) في النسب ؛ لأنَّ الْوَاو لَا تَثْقُل فِي النّسَب ، فإجراؤها مجرى (فعيلة) قياس مع الفارق؛ ألا ترى أن العرب فرّقت بين الواو والياء عند النسب ، فما كان على (فَعيل) يُغيَّر في النسب ،كقولهم في (عَدِيّ):(عدويّ)، وما كان على (فعول) لا يُغَيّر ،كقولهم في (عدوّ): (عدويّ) ،فقد أقروا الواو على حالها ، وغيّروا الياء بقلبها واواً، حتى في أبعاضها وهى الحركات، ألا ترى أن (فعِل) –بكسر العين– تُغيّر عند النسب بفتح عينها، كقولهم في (نمِر): (نَمَريّ)، في حين أن (فعُل) –بضم العين– لا تُغيّر عند النسب ،كقولهم في (سمُر:سمُريّ)، فلما كانت الواو تخالف الياء في (فعول، وفَعيل) ، والضمة تخالف الكسرة في (فعُل وفعِل) عند النسب ، وجب أن تخالف الواو الياء أيضاً في (فعولة ، وفَعيلة) (٣).

(١)انظر: الكتاب ٣/٣٣٩-٣٤٥، وقد نسبه إلى سيبويه والجمهور الشيخُ خالد في التصريح٢/٣٣١.
(٢)انظر: الانتصار لابن ولاد صـ٢٠٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٣ ، وما ذهب إليه المبرد هو مذهب الأخفش ، كما في توضيح المقاصد ٥/١٤٥٦، والجرمي ، كما في الارتشاف ٢/٦١٤.
(٣)انظر:المقتضب(٣/١٤٠)، والانتصار (صـ٢٠٩ -٢١٠)، وشرح المفصل(٥/١٤٦-١٤٧).

وقول المبرد – كما وصفه ابن يعيش– وإن كان قوياً متيناً من جهة القياس، إلا أن مذهب سيبويه أقوى من جهة السماع[١] ؛ لأن سيبويه حكى عن العرب قولهم في (شنوءة):(شنئيّ)،ولم يدّع أنه استنبط ذلك وقاسه ، وقول المبرد :إن شنئياً شاذ باطلٌ؛ لأنه إنما ينبغى أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى (فعولة) بإثبات الواو إلا في(شنوءة) [٢].

لذا كان مذهب سيبويه أقوى وآخذ في الاعتبار ؛ لقوته من جهة السماع، ولقوة المشابهة بين (فَعولة ، وفَعيلة)، فلا مانع من إجرائها في النسب مجرى (فَعيلة) ،لاسيّما أن هناك سماعاً عن العرب يرجحه ، حتى وإن كان قليلاً، لكنه جميع ما ورد في الباب ، وعليه فلا مانع من جعله قياساً مطرداً مع قلته لعدم وجود ما ينقضه [٣].

٢- قاس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ.

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ؛ لأن الحال خبر من الأخبار ، فكما يشترط التعريف في المخبر عنه ؛ لأن به حصول الفائدة غالبا ، فكذلك يشترط في صاحب الحال، وأيضا حتى لا تلتبس بالصفة ، حالَ كون صاحبها منصوبًا ، فإن النكرة أحوج إلي الصفة منها إلى الحال ؛ لأن الصفة مبيّنة ومخصّصة للموصوف بخلاف الحال[٤].

---

(١)انظر:شرح المفصل(١٤٧/٥).

(٢)انظر: شرح الجمل لابن عصفور(٣١٨/٢).

(٣)انظر: الخصائص(١١٥/١-١١٦) ، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٤٥٦/٣).

(٤)انظر: شرح المفصل (٦٢/٢).

وإذا كان المدار على الفائدة ، فعلى هذا لا يكون صاحب الحال نكرة إلا مع حصول الفائدة، كما كانت النكرة لا تقع مبتدأ ولا فاعلا إلا مع حصول الفائدة ، من هنا جاز أن يأتي صاحب الحال نكرة بمسوغ تحصل معه الفائدة ، كأن تتخصص بوصف ،أو إضافة ؛ لأن هذا التخصيص يقربها من المعرفة ، أو تقع في سياق النفي أو شبهه من النهي والاستفهام؛ لأنه يصير المنكّر مع هذه الأشياء مستغرقا، فلا يبقي فيه إبهام ، وإنما ساغ انتصاب الحال من النكرة هنا من حيث أشبهت المعرفة في حصول الفائدة بها(١).

أما مجيء الحال من النكرة المحضة-أي بغير مسوغ يقربها من المعرفة- فقد يقع ، وقد أجاز سيبويه على قلة : هذا رجلٌ قائمًا ، وفيها رجلٌ قائمًا.

قال في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة :"وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائما، وهو قول الخليل رحمه الله. ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضا؛ والرفعُ الوجهُ. وعليه مائةٌ عينا؛ والرفعُ الوجه. وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجر الوجهُ"(٢).

فقد جوز سيبويه النصب في (قائما) على الحال ، بدليل أنه لما ذكر (هذا قائما رجل ، وهو قائما رجل) في باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله، حمل هذا النصب على جواز: فيها رجل قائما ، يقصد الحالية، فكأنه جائز عنده على قلة ، أعنى : فيها رجل قائما(٣) ، ولذا عبّر عن اختياره وجه الرفع على الإتباع في (عليه مائة بِيضًا) ، والجر في (مررت بماء قعدةَ

(١)انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٣١) ، وشرح الكافية للرضي (٢٣/٢).
(٢)الكتاب (٢/ ١١٢).
(٣)انظر:الكتاب (٢/ ١٢٢) ، وشرح التسهيل (٣٣٣/٢) ، وشرح الأشمونى(٢/ ١٤).

رجل) بـــ(الوجه) ، وهو مصطلح مرادف عنده لـــ(لأصل) ، يشترك مع (الأصـــل) في دلالة واحدة ، أنه الأساس الذي ينبغي أن يكون عليه الشيء ، أو ما ينبغي أن يكون عليه التركيب في الأصل ، غير أن (الأصل) أكثر ما يســـتعمل ليعبّـــر عـــن المستوى البنائي للجملة من المفردات والتركيبات ، أما (الوجه) فيســـتعمل فـــي الحالة الإعرابية الأساسية للتركيب(١).

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ في كلامهم ، فهل يقاس أو لا ؟ ذهب سيبويه إلى أن ذلك مقيسٌ لا يُوقف فيه على ما ورد به السماع، وإن كـــان الإتباع في إعرابه صفةً أقوى(٢).

ووافقه أبو حيان ، فقد جوز مجيء الحال من النكرة بـــلا مســـوغ كثيـــراً قياساً، وإن كان دون الإتباع في القوة(٣).

ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها(٤).

وذهب الخليل ويونس إلى منع القياس عليه، وقصْرِه على السماع ؛ لقلتـــه وندرته ، ولأن المدار علي الفائدة ، ولا فائدة من النكرة التي لا تعتمد علي مسوغ يخصصها ويقربها من المعرفة(٥).

---

(١)انظر : مفهوم الجملة عند سيبويه .(ص : ٢٤٤).

(٢)انظر : الكتاب (١١٢/٢-١١٤)، والتصريح على التوضيح(١/ ٥٨٨)، وهمع الهوامع (٣٠٤/٢).

(٣)هذا ما نقله عنه السيوطي في الهمع ٣٠٤/٢، وانظر : ارتشاف الضرب١٥٧٧/٣.

(٤)انظر : حاشية الخضري(٣٢٠/١) ، ومنحة الجليل(٢٦٣/٢).

(٥)انظر : التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٨٨) ، وحاشية الخضري بتحقيق البقاعي (٣٢٠/١).

ووافقهما في ذلك ابن الشجري والإسفراييني ؛ لضعفه[١] ، وابن مالك وابن هشام والسيوطي ؛ لقلته وندرته[٢] ، وابن أبي الربيع وابن القواس ؛ لقبحه وضعفه[٣].

والنفس أَمْيلُ إلى ما ذهب إليه سيبويه من قياس مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ، وإن كان دون الإتباع في القوة؛ لأن حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها ليتفق اللفظ ، وأما نصب الصفة على الحال فيضعف لاختلاف اللفظ من غير ضرورة[٤] ، لكن لا يمنع من ذلك جواز النصب على الحال ،وقد أجاز سيبويه الوجهين فيما عرض من أمثلة (عليه مائة بِيضًا ، وفيها رجل قائما) ، ورجّح الإتباع ، لكن لا يمنع من نصبه على الحال وإن كان صاحبها نكرة محضة قياسا، فأن يعتقد الأقوى منهما مذهبًا لا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادًا وقولًا، ألا ترى أن العالِم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القويّ من إجازة الوجه الآخر؛ إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم، فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه، فلأنه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به ، وإن كان مجيزًا للآخر وقائلًا به ، وربما أفتى بالوجه الأضعف عنده، لأنه على الحالات وجه صحيح. وقد فعلت العرب ذلك عينه ، فاعرف ذلك ونحوه مذهبًا يقتاس به ويفزع إليه[٥].

(١)انظر : الأمالي (٣٤٦/١) ، ولباب الإعراب (ص : ٣٢٥).
(٢)انظر : شرح التسهيل (٣٣٣/٢) ،وأوضح المسالك(٣١٧/٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٠٤).
(٣)انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي (٧٢٣/٢) ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس(٥٦٤/٢).
(٤)انظر : نتائج الفكر (ص:١٨٢).
(٥)انظر : الخصائص ٤٩٢/٢.

ويُقوّى القياس أنه ورد في كلام العرب شيء من ذلك، كقولهم: فيها رجلٌ قائماً، عليه مائةٌ بِيضا ، وعليه مائةٌ عَيناً[١]. وما حكاه يونس فيما سبق أن العرب تقول: مررت بماءٍ قعدةَ رجلٍ[٢].

حتى وإن كان قليلا [٣]، لكن لا يمنع من القياس عليه ؛ لعدم وجود ما ينقضه ، ويُسِّهل ذلك أن الحال إنما يجاء بها لتقييد العامل، فلا ضرورة لاشتراط المسوغ في صاحبها .

ولو كانت الحال من النكرة ممتنعة ، وكان رديئا في الكلام لعلة التنكير لَمَا اتفقت العرب على جعلها حالا إذا كانت مقدمة على الاسم ، كما أنشد سيبويه :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ∴ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ[٤].

وكذا:

لِمَيَّةَ مُوحشاً طَلَلُ ∴ يَلوحُ كأنّه خِلَلُ[٥].

---

(١) المراد بـ(عَينا) الذهب والفضة.

(٢) انظر: الكتاب(٢/ ١١٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٠).

(٣) انظر:شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٤).

(٤) من الطويل ، لم أقف على قائله ، في : الكتاب٢/١٢٣،وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣٨). (الشُّحوب) : تغيُّر اللّون. والشّاهد فيه: (بيِّنًا) حيث جاءت الحال من النّكرة الّتي هي قوله: (شحوب) والمسوّغ تقدّمها على صاحبها؛ وهذا إنما يجيء على مذهب سيبويه من جواز مجيء الحال من المبتدأ؛ وأما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من الضّمير المستكنّ في الخبر؛ وحينئذٍ لا شاهد فيه.

(٥) من الوافر ، لكثيّر عزّة؛في الكتاب١٢٣/٢، وديوان كثير ٥٠٦. وقال البغداديّ في الخزانة ٢١١/٣: ٢١١/٣: "وهذا البيت من رَوى أوّله: (لِعَزَّةَ مُوحِشًا) ، قال هو لكثيّر عزّة؛ ومَن رواه: (لِمَيَّةَ مُوْحِشًا) قال: إنّه لذي الرُّمّة . و(خلل) : جمع خِلّة؛ وهي: بطانة منقوشة بالمعادن تغشّى بها أجفان السّيوف. والشّاهد فيه: (مُوْحِشًا طلل) حيث وقعت (موحشًا) حال من (طلل) وهو نكرة؛ وسوّغ ذلك تقدُّمُ الحال عليها.

وقد كان أبو الحسين ابن الطراوة يؤيد هذا القول-قياس مجيء الحال من النكرة المحضة قياسا - بالقياس والسماع.

أما القياس ، فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت : (جاءني زيد الكاتب ، وجاءني زيد كاتبا) ، وبينهما من الفرق بين المعنى ما تراه ، فما المانع من اختلاف المعنى في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب ، أو برجل كاتبا ؟ وإذا كان كذلك فلابد من الحال إذا احتيج إليها.

وأما السماع ، ففي الحديث": صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قاعدًا ، وصلى وراءه رجال قيامًا"(١) ، فـ"قيامًا" حال من رجال. وهو نكرة بلا مسوغ، لا يقال: التخصيص بالحكم كاف؛ لأنا نقول: لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلًا(٢).

٣- صوغ التعجب والتفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة بوزن (أفعل).

الذي يُبنى منه فعل التعجب هو: كل فعل ثلاثي، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول، ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بـ"أفعل" ، وهذا كله معتبر أيضا فيما يُبنى منه أفعل التفضيل (٣)، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في قوله :

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ∴ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي (٤).

فلا يبنيان من رباعي مجرد ، ولا مزيد فيه ، ولا من ثلاثي مزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة، إلا ما كان ثلاثيا مزيدا بالهمزة بوزن (أفعَلَ) ، فمختلف فيه بين النحويين،فقيل: بالجواز مطلقا ، وقيل :بالمنع مطلقا ،وقيل : بالتفصيل ، فيجوز

(١) رواه الإمام مالك في الموطأ ١/ ١٣٤، رقم ٣٤٠، وهو من شواهد نتائج الفكر ١٨٢ ، وأوضح المسالك ٢/ ٣١٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٤٠، وشرح ابن الناظم ص٢٣٤.
(٢) انظر : نتائج الفكر (ص : ١٨٢-١٨٣).
(٣) انظر : النكت الحسان /١٣٩ ، أوضح المسالك ٣/ ٢٦٥ ، التصريح ٢/ ٩١
(٤) ألفية ابن مالك (ص: ٤٤) ، وانظر : شرح الأشمونى للألفية (٢/ ٢٦٩، ٢٩٩).

إنْ كانت الهمزة لغير النّقل، نحو: (أَتْقَنَ) و (أَصْوَبَ) ؛ ويمتنع إنْ كانت للنّقل نحو: (أَعْطَى) إلاَّ أن يشذّ من ذلك فيحفظ ولا يُقاس عليه، نحو: (هو أعطاهم للدّراهم) و (أولاهم للمعروف) .

أما الجواز مطلقا سواء أكانت همزته للنقل أم غيره ، فهو ما ذهب إليه سيبويه[١] ، على الصحيح ، وإنما قلت : على الصحيح ؛ لاختلاف النقل عن سيبويه في ذلك، فقد نقل عنه هذا المذهب السيرافي ، وابن خروف ، والرضي[٢]. بينما نقل ابن يعيش أن هذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه ، لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من (فَعِل) قياسي مطرد، ومن (أفعل) مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب[٣] ، ونسب إليه ابن عصفور القول بالتفصيل، وهو المذهب الثالث[٤].

والسبب في اضطراب النقل عن سيبويه اختلاف رواية (الكتاب) التي اعتُمد عليها ، فقد نصّ سيبويه في أول كتابه ما يؤكد مذهبه جواز بناء فعلي التعجب من (أفعل) قياسا مطلقا، سواء أكانت الهمزة فيه للنقل أم لا، ، قال في هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه : "وبناؤه أبدا من (فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ) "[٥].

(١) الكتاب(١/٧٢ ، ٧٣، ٤/٩٩) ، وانظر: شرح التسهيل(٣/٤٦)، وتوضيح المقاصد(٣/٦٥).
(٢) انظر : شرح الكتاب(٣/ ٧٤)، وشرح ابن خروف للجمل(٢/ ٥٧٤)، وشرح الكافية (٤/ ٢٣٠).
(٣) انظر : شرح المفصل (٧/١٤٤).
(٤) انظر : المقرب (ص: ١١٠).
(٥)الكتاب (١/ ٧٣).

والنسخ كلها على ذلك إلا رواية الزجاج للكتاب التي ورد فيها (وأفعل فيها قليل جدا) [١]، ومن هنا اضطرب النقل عن سيبويه ، فمنهم من نسب إليه السماع، ومنهم من نسب إليه القياس.

وتبطل رواية الزجاج بما ذكره سيبويه في آخر كتابه في (باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله ، وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعل منه فعلاً) :"ألا ترى أنك لا تقول : في الجواب: ما أجوبَهُ ، إِنَّما تقولُ: ما أجودَ جوابَهُ ، ولا تقولُ: هَذا أجوبُ مِن هذا ، ولكنْ أجود منهُ جوابًا ، وكذلك: أَجوب بهِ ، إِنّما تقولُ: أَجودْ بجوابهِ ، ولا يقولونَ: في "قَالَ يَقيلُ مِنَ النَّومِ : ما أقيلَهُ ، إِنّما يقولونَ: ما أَكثرَ قائلَتهُ وما أَنوَمهُ في سَاعةِ كَذا وكذَا ، كما قالوا : تَركتُ ولَم يقولوا: وَدَعْتُ"[٢].

فلولا أن القياس عنده في (أجاب) (ما أجوبه) لم يقل :"استغنوا عنه بما أجود جوابه" ، فاستغنوا بغير المقيس ، كما استغنوا بـ (ما أكثر قائلته) عن (ما أقيله) ، والقياس (ما أقيله)، فاستغنوا عنه بغير المقيس ، وهذا يرد رواية الزجاج وهي : "وبناؤه أبدا من (فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ) و(أفْعَلَ) فيها قليل جدا"؛ وهذه الرواية في الكتاب على مذهب أبي الحسن الأخفش ؛ لأنه يمنع القياس في (أفعل) ويقف على السماع [٣].

ووافق سيبويه في القول بالقياس هذا ابن هشام الخضراوي ، والصفار ، وابن مالك[٤].

---

(١)هذا ما نقله عنه ابن خروف في شرح الجمل ٢/٥٧٤.
(٢)الكتاب (٤/ ٩٩).
(٣) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٧٤ – ٥٧٦.
(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٤/٢٠٧٨) ،و المساعد(٢/١٦٤) ، وشرح التسهيل(٣/٤٦-٤٧).

وإنما ساغ القياس – عند سيبويه وغيره – في التعجب من الفعل الرباعي بالهمزة قياسا، دون غيره من الأبنية المزيد فيها؛ لأن (أفعل) أمره ظاهر ، فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لما ساغ التعجب منه قياسا ، فاستحقاق أفعل مساواة الثلاثي المحض في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه مبني على مشابهته للثلاثي في اللفظ والمعنى. أما اللفظ: فمن قِبَل أن مضارعه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثي، واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثي بخلاف غيره من المزيد فيه، وأما الموافقة في المعنى فكثير، فمن موافقته لـ(فعَل) : سرى وأسرى، وطلع على القوم (وأطلع) أي : أشرف ، ومن موافقته لـ(فعِل) : غطِش الليل وأغطش ، ومن موافقته لـ (فعُل) خلُق الثوب وأخلق أي : بَلِيَ ، ونظائر ذلك كثيرة، ولكون (أفعل) مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظا وموافقته معنى أجراه سيبويه ومن وافقه مجراه في اطراد بناء فعلى التعجب منه[١].

فكثرة جريه في كلامهم مجرى الثلاثي، وعدم تغيير اللفظ ؛ لأنك إذا حذفت الهمزة من نحو (أكرم وأعطى وأعلم...) فَرُدَّ إلى (فَعُل) ثم تُعجّب منه ، لم يكن فيه كبيرُ عملٍ ، ودخلت الهمزة ، فكأن اللفظ لم يتغير، لذا لا تصح زيادة الهمزة إلا في أول الأفعال الثلاثية ، وأما سائر الأفعال فلا تحتمل صيغتها زيادة الهمزة في أولها ، نحو : (انطلق، واستغفر ، واحمرّ ، وقاتلَ) ، وما أشبه ذلك[٢].

وأما المنع مطلقا ، فهذا مذهب الأخفش[٣] والمازني[٤] ،والمبرد[٥] ، وابن السراج[١] ، والفارسي[٢] ، وعبد القاهر[٣] ، حيث خالفوا سيبويه في القول

---

(١) انظر: شرح التسهيل(٤٨/٣) ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٧٤٦/٢)، وآراء سيبويه في شرح الجمل لابن خروف(ص :٧٢٠).

(٢) انظر : شرح السيرافي للكتاب ٣/ ٧٤، ٧٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٧٤ – ٥٧٥.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٥/٣، التصريح ٩١/٢.

(٤)انظر:ارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ ، والمساعد ١٦٤/٢.

(٥)انظر : المقتضب ١٧٨/٤، ١٨١.

بقياسيته ، فمنعوا بناء التعجب والتفضيل منه مطلقا ، شأنه شأن غيره من المزيدات ، وإن ورد منه شيء فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وحجة أصحاب هذا المذهب أن (أفعل) يجري مجرى غيره من الأفعال المزيدة ، وأن فعل التعجب لا يأتي إلا من ثلاثي مجرد وأنه يؤدي إلى حذف حرف، ولذا حملوا ما سمع عن العرب في هذا الشأن على أنه من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه(٤).

وأما القول بالتفصيل فهذا ما ذهب إليه ابن عصفور ، فجوّز بناءهما منه إن كانت الهمزة لغير النقل نحو: أظلم الليل، وأقفر المكان فتقول (ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان)، ومنع إن كانت الهمزة للنقل نحو: أذهب، فلا يقال: (ما أذهب نور الليل) (٥).

ولا شك أن ما ذهب إليه سيبويه من القول بالقياس أرجح ، ويقويه بأن العرب لم تبْنِ من الزائد على الثلاثة لما في ذلك من النّقص ، و(أفعل) إذا بُني منه بناءُ التعجب فبِقدْر ما نقَصْتَ ردَدْت ، فكأن اللفظ لم يتغير ، وإن كان قد تغيّر في التقدير . هذا مع أنه قد كثُر مجيء فعلي التعجب من (أفعل) ، فمع أمن اللبس ، ومجيء المسموع ، وقلة التغير ، وأنه تغيير تقديري ، وأنك بقدر ما نقصت من أفعل (وهي الهمزة) ردَدت ،وأن (أفعل) يشبه (فعَل وفعِلَ وفعُلَ) في كون مضارعه رباعي اللفظ بخلاف غيره ، فالحكم بصحة مذهب سيبويه متعيّن(٦) .

---

(١) انظر:الأصول ١٠٧/١.
(٢) انظر : الإيضاح العضدي /١٣٢.
(٣) انظر : المقتصد ١/ ٣٧٩
(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٦٥/٢، ٩٦٦.
(٥) انظر: المقرب /١١٠ ، وشرح التسهيل ٤٧/٣ ، وارتشاف الضرب٢٠٧٨/٤.
(٦) انظر : الكافي في الإفصاح ٣/ ٧٣٦ .

أما التفصيل الذي فصله ابن عصفور فشيء لم يذهب إليه نحوي[١] ، وهو تحكم بلا دليل[٢] ، ويبطله أن العرب لم تفرّق هذه التفرقة ، فقد قالوا : ما أعطاه، مع أن همزته للنقل ، وقالوا: ما أخطأه وما أصوبه ، مع أن همزته لغير النقل[٣].

٤- الجر على الجوار مقيس عند سيبويه.

اختلف النحويون في الخفض على الجوار ، وتعددت أقوالهم ، بين مثبتٍ له قاصرٍ له على السماع ، وبين مجوّزٍ له قياسا، وبين نافٍ لوجوده أصلا مؤولٍ لما سُمِعَ منه على غير وجهه، وقد ذكر سيبويه في كتابه الجر على الجوار في قوله: " وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام(هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ ، والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه،وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ، ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّانى، فأَضفتَ الرمّانَ إليك، وليس لك الرمّانُ ، إنَّما لك الحَبُّ "[٤].

وعلى الرغم من إشارة سيبويه في نصه إلى أن الجر على الجوار لغة لبعض العرب[٥]، في قوله : "ولكن بعض العرب يجرّه " ، وأنها لا ترقى إلى فصاحة لغة إتباع النعت لمنعوته مطلقا ، لأنه –أي الاتباع– كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم، وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ ، والجحرُ رفعٌ، كما قال ابن خالويه نقلا عن أبي عبيد:" الخفض على الجوار لغة لا تستعمل في القرآن، وإنما

---

(١)انظر ارتشاف الضرب٤/٢٠٧٨،و التصريح ٢/ ٩١.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/٤٧.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧٨.

(٤) الكتاب ١/٤٣٦.

(٥) قيل إنها لبحارث بن كعب ؛ لأنهم يؤثرون الإتباع . انظر : اللهجات في كتاب سيبويه . ص :١٦٧.
:١٦٧.

تكون لضرورة شاعر أو حرف يجرى كالمثل "[١].

وعلى الرغم أيضا من اقترانه الوجه الإعرابي الأصلي بالقياس ، مشيرا إلى أنه الأصل الذي يجب أن يتبّع في الإعراب، حيث ذكر أن الوجه الرفع في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) ، وهو القياس؛ لأن (خَربًا) نعت للجُحْر المرفوع وليس للضبّ ؛ لأن الضبّ لا يُوصَف بأنه خَربٌ ، ولكنه جُرّ لمجاورته للمجرور (ضبّ) ، من باب إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره[٢]، وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا (هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ)، ونحوَه ، وهو مخالف للأصل؛إذ الأصل في التابع أيا كان نوعه: نعتا،أو توكيدا، أو ردًّا، أو تبيينًا أن يتبع متبوعه في الإعراب لفظا وتقديرا، غير أنه إذا جاور التابع المرفوع أو المنصوب مجرورا متعلقا بالمتبوع المرفوع أو المنصوب قد يجرّ؛ مراعاةً لهذا المجرور إذا أُمِنَ اللبس، ولم يُشْكَل المعنى[٣].

على الرغم من ذلك كله فإنه يرى أن الجر على الجوار في النعت قياس مطلقا، وهو ما نسبه إليه جماعة ، منهم: أبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي، والصبان[٤]، حيث أطلق سيبويه الجر على الجوار على النعت المسبوق بمضاف ومضاف إليه، ولم يشترط في المتضايفين وجوب التطابق عدّة، أو تذكيرا، وتأنيثا، كالخليل الذي اشترط في الخفض على الجوار توافق المضاف والمضاف إليه إفراد، وتثنية، وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا، فلا يجيز إلا " هذان جحرا ضب خَربان"، ولا يجيز: "خَربين.

جاء في الكتاب:" وقال الخليل ــ رحمه الله ــ لا يقولون إلا "هذان جحرا

---

(١) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها(١٤٣/١)، والحجة فى القراءات السبع (ص: ١٢٩).

(٢) انظر : الجمل في النحو للخليل : ١٩٦، ومغنى اللبيب ١/ ٨٩٤-٨٩٥.

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٨/٢.

(٤) انظر على الترتيب: ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤، ١٩١٤، والمساعد ٤٠٣/٢ ، وهمع الهوامع ٥٣٧/٢، وحاشية الصبان (٣/ ٨٣).

ضَبٌّ خَرِبان"، من قبل أن الضب واحد والجُحْر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا. وقالوا: هذه جِحَرة ضَبٌّ خَرِبة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجِحْرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا"(١).

فردّه سيبويه بقوله :" ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال: هذا جُحْر ضَبٌّ متهدم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثله ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب"(٢).

ففي الأول قرينة معنوية ، وهي أن التهدم لا يكون وصفا للضب وإنما هو للجحر ، كما أن في الثاني قرينة لفظية وهي ضمير التثنية في "خربان" للجحرين(٣).

واستدل سيبويه في رده بقول العجاج:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ(٤)

بجر "المُرْمَل" لمجاورته لـ"لعنكبوت" ، و"النسج" مذكر و"العنكبوت" أنثى(٥).

فهذا موضع يكون فيه الجر على غير ما هو له دون رابط ، متى أُمِنَ اللبس واتضح المعنى ، حيث يُجَرّ ما حقُّه الرفع أو النصب لمجاورته المجرور ، فيتوهم أنه مجرور، يحملهم علي ذلك قربُ الجوار ، وأمنُ اللبس ، فيجعل ما هو نعت للأول معنى نعتا للثاني لفظا ، وذلك للاتصال بين المضاف والمضاف إليه ، ولهذا الاتصال الحاصل بينهما جاز كذلك أن يضاف لفظا المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف ، كقولهم : هذا جحرُ ضبيٍّ ، وهذا حبُّ رمانيٍّ ،

---

(١) الكتاب ٤٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٤٣٧/١.

(٣) انظر : التوهم في كتاب سيبويه : ٨٦.

(٤) رجز للعجاج في: ديوانه برواية الأصمعي/ ١٥٨، والكتاب٤٣٧/١ ، و تحصيل عين الذهب / ٢٤٤، والمرمل: المنسوج، وخبر (كأن) قوله بعد بيت لاحق للبيت المذكور: سُبوبُ كَتّانٍ بِأَيدي الغُزَّلِ.

(٥) انظر : الكتاب ٤٣٧/١.

والذي لك الجحر والحبّ لا الضبّ والرمان[١].

غاية القول أن الخليل يجيز الحمل على الجوار في بعض صوره، بينما يثبته سيبويه في جميع صوره ، فهو يرى أنه مقيس في النعت مطلقا، مع قلة الوارد منه[٢].

وما اعتبره سيبويه قياسا مطلقا مقصور عند غيره كالفراء على السماع[٣]، وشاذ لا يحمل عليه ، عند السيرافي وابن جني ، حيث أنكرا الخفض على الجوار[٤] ، واختارا أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وتقديره (هذا جحر ضَبٍّ خَرِب جحرُه) حُذف الجحر الذي هو المضاف، وهو فاعل مرفوع، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الضمير العائد على الضب مقام الجحر، فارتفع بـ(خرب). والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل، استكنّ فيهما على مذهبهم، وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مطرد، واستكنانُ الضمير في الصفة مطرد.

وعليه فـ(خَرِب) نعت للضب لا للجُحْر، وجرُّه على الإتباع ، لا المجاورة ، وأن قول العرب:" هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِب " – وهو بمنزلة العَلَم على مسألة الخفض على الجوار– غلط من العرب، يتناول ذلك آخر عن أول، وتال عن ماض، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه[٥].

---

(١) انظر : التوهم في كتاب سيبويه : ٨٦.
(٢) انظر : شرح الكافية للرضي(٣٢٨/٢).
(٣) انظر : معاني القرآن ٧٤/٢-٧٥، ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤، وهمع الهوامع ٥٣٦/٢.
(٤) انظر : الكتاب (حاشية) ٤٣٦/١، والخصائص ١٩١/١-١٩٣ ، وارتشاف الضرب ١٩١٤/٤.
(٥) انظر : الخصائص ١٩١/١-١٩٣ ، وهمع الهوامع ٥٣٦/٢.

ويمكن أن يُرَدّ تأويلهما بأن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ فيها ، كقوله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا"(١) ، أما في المواضع التي يُحتاج في معرفة المحذوف منها تأمّلٌ كثير وفكرٌ طويل، فلا يجوز حذفه لما فيه من اللَّبْس على السامعين. وهذا من المواضع البعيدة(٢).

والعجب لابن جني ، أنكر الخفض على الجوار في كتابه الخصائص(٣)، بينما خرّج عليه بعض الآيات القرآنية في كتابه المحتسب(٤) ، كما في توجيه قول تعال: " إنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ"(٥) على قراءة جر"الْمَتِينُ" ، على أن يكون وصفا للقوة فذكّره على معنى الحَبْل، أو أن يكون أراد الرفع وصفا للرزق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه، على قولهم:" هذا جُحْر ضَبٍّ(٦).

ولو أنهما قصرا مثل هذه الأساليب الواردة عن العرب على السماع ، وعدم جواز القياس فيها ، كما فعل الفراء ، لكان أيسر من هذا الغموض وأقرب.

ومراد سيبويه وغيره من إثباته أَن يناسبوا بَين المتجاورين فِي اللَّفْظ وَإِن كَانَ الْمَعْنى على خلاف ذَلِك ، وعَلى هَذَا الْوَجْه فَفِي (خَرِب) ضمة مقدّرَة منع من ظُهُورهَا اشْتِغَال الآخر بحركة الْمُجَاورَة وَلَيْسَ ذلك بمُخرِج له عن أنه تابع لمنعوته في الإعراب ، كَمَا أَن نقُول: الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر مرفوعان ، وَلَا يمْنَع من ذَلِك

(١) سورة يوسف من الآية ٨٢.
(٢) انظر : الرد على النحاة . ص : ٧٧.
(٣) انظر : الخصائص ١٩١/١-١٩٣.
(٤) انظر ٢٨٩/٢.
(٥) سورة الذاريات . الآية : ٥٨.
(٦) انظر : المحتسب ٢٨٩/٢.

قِرَاءَة الْحسن البصري (الْحَمدِ لله) بِكَسْر الدَّال إتباعا لكسرة اللَّام[١]، وَلَا يمْنَع من ذَلِك أَيْضا قَوْلهم من الْحِكَايَة : (مَنْ زيدا؟) بِالنّصب ، أَو (مَنْ زيد؟) بالخفض ، إِذا سَأَلت من قَالَ : رَأَيْت زيدا ، أَو مَرَرْت بزيد ، وَأَرَدْت أَن تــرْبط كلامــك بِكَلَامِــهِ بحكاية الإعراب[٢].

٥- استتار الضمير في باب (كاد).

قاس سيبويه على القليل أيضا في جوازه استتار الضمير في باب (كــاد) ، خلافا لمن منع ذلك[٣].

قال أبو حيان نقلا عن صاحب البسيط :" اتفقــوا علــى أنــه يكــون- أي الإضمار- في باب كان وأخواتها ، وفي ظننت وأخواتها ، واختلفوا فــي أفعــال المقاربة ، فجوزه سيبويه"[٤].

وإنما أجازه سيبويه حملا على استتاره في باب (كان)، فإنها وإن لم تكــن مثل (كان) وبابها من الأفعال المجردة من الدلالة على الحدث ، لكنها أشبهتها في لزوم الخبر إياها ، ألا ترى أنها لا تخلو من الخبر، كما أن تلك الأفعال كذلك[٥].

قال سيبويه :" ومثلُ ذلك في الإضمار قولُ بعض الشعراء، العجَيْر، سمعناه ممّن يوثَقُ بعربيّته:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ: شامِتٌ ∴ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذى كنتُ أصْنَعُ[١].

---

(١) انظر : المحتسب ٣٧/١.
(٢) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى . ص: ٢٨٧.
(٣) انظر : همع الهوامع ٢٧٤/١.
(٤) التذييل والتكميل٢٨٣/٢.
(٥) انظر : الحجة للقراء السبعة (٤/ ٢٣٥)، وإعراب القرآن للباقولي ٢٨٢/١.

أضمرَ فيها. وقال بعضهم: كانَ أنت خير منه ، كأنّه قالَ : إنّه أنت خيرٌ منه. ومثله: "كادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ منْهُمْ"(٢)، وجاز هذا التفسيرُ ؛ لأنَّ معناه كادتْ قلوبُ فريق منهم تزيغ"(٣).

واستدل سيبويه في نصه بقراءة: " مِنْ بَعْدِ مَا كادَ تزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ" ، على أن في (كاد) ضمير الشأن ، هو اسمها ،(وتزيغ) الخبر، ولولا ذلك لم يكن الذي بعد(كاد) فعلا؛لأن الفعل لا يدخل على الفعل(٤).

فسر ذلك السيرافي بقوله :" ومثله قوله تعالى : "من بعد ما كادَ يزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ منْهُمْ"(٥) ، يعنى أن في (كاد) ضميرا من الأمر والشأن ؛ لأن (كاد) فعل ، و(يزيغ) فعل ، ولا يعمل الفعل في الفعل"(٦).

وتنظير سيبويه الإضمار في (كاد) على هذه القراءة ليس بمتعيّن ؛ إذ يحتمل أن تكون (قلوب) اسم (كاد) مؤخرا ، و(تزيغ) خبرا مقدما ، ولا محذور في ذلك ؛لأن الفعل قد أُنّثَ(٧)، فقُدِّم الخبر كما يُقدَّم خبر (كان) في قوله تعالى: "وَكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ"(٨).

وجاز تقديمه، وإن كان فيه ذكرٌ من القلوب، ولم يَمتنع من حيث يُمتنع الإضمار قبل الذكر، لمّا كان النية به التأخير، كما لم يمتنع: ضرب غلامَه زيدٌ، لمّا

---

(١) من الطويل للعجير كما نسبه سيبويه في الكتاب ٧١/١، وخزانة الأدب ٩/ ٧٢، ٧٣؛ . والشاهد: قوله: "كان الناس صنفان" حيث أضمر في "كان" ضمير الشأن، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده.
(٢) قرأ حمزة وحفص : يزيغ ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر الحجة للقراء السبعة (٤/ ٢٣٤).
(٣) الكتاب ٧١/١.
(٤) انظر : التذييل والتكميل ٢٨٣/٢.
(٥) سورة التوبة من الآية ١١٧.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي٣٥٢/١.
(٧) انظر : الدر المصون٦ /١٣٣.
(٨) سورة الروم من الآية ١٤٧.

كان التقدير به التأخير، ألا ترى أن حكم الخبر أن يكون بعد الاسم، كما أن حكم المفعول به أن يكون بعد الفاعل؟[١].

وإن كان الإضمار في (كاد) أولى كما نظّر سيبويه؛ لأنه يترتب على الوجه الآخر- وهو كون (قلوب) مرفوعة بـ(كاد) والخبر مقدّم - أن تجعل ما يعمل فيه الأول يلي الآخر ، وهذا ليس بِحَسَنٍ ، كما ذكر ابن يعيش- رحمه الله-في قوله :" فأما قوله تعالى (مِنْ بَعْدِ مَا كادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) فقد قرأ حمزة وحفص بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء ، وفي رفع (قلوب) وجهان :

أحدهما - أنها مرتفعة بـ(تزيغ) ، وفي (كاد) ضمير الأمر ؛ لأن (كاد) فعل و(تزيغ) فعل، والفعل لا يعمل في الفعل ، فلم يكن بدّ من مرتفع به.

والثاني - أنها مرتفعة بـ(كاد) والخبر مقدم وهو (تزيغ).

والأول أجود ؛ لأنك جعلت ما يعمل فيه الأول يلي الآخر ، وهذا لا يحسن"[٢].

وهذان الوجهان من الإضمار في (كاد) وعدمه على قراءة (تزيغ) بالتاء ، ولهذا أوردها سيبويه في نصه بالتاء، وليس في نصه شاهد غيرها، بل ليس في المسألة شاهد آخر.

أما قراءة (يزيغ) بالياء فتعيّن - كما ذكر أبو حيان- أن يكون في (كاد) ضمير الشأن وارتفاع (قلوب) بـ(يزيغ) ؛ لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد) و(يزيغ) في موضع الخبر لأنه من حيث هو خبر تضمن ضمير القلوب ، والنية به التأخير ، فلا يصح أن يكون (يزيغ) بالياء مسندا لضمير القلوب ؛ إذ لا تقول :

---

(١) الكتاب ٧١/١.

(٢) شرح المفصل ١١٤/٣.

القلوب يزيغ [١].

٦- حذف نون المثنى من صلة (أل) لغير الإضافة.

ذهب سيبويه إلى جواز حذف النون من صلة (أل) في حالة المثنى ؛ لطول الاسم تقصيرا للصلة ، وليس للإضافة ، والجمهور على جوازه في الجمع[٢] ، وخُرِّجَ عليه قراءة "وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ"[٣]-بنصب الصلاة[٤].

أما في حالة التثنية فمختلف فيه : فممّن أجازه سيبويه ، قياسا على حذف النون من صلة (اللّذَيْنِ ، والذينَ) ، جاء ذلك في قوله[٥] : " لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَينِ واللّذينَ ، حيثُ طال الكلامُ ، وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ. وقال الأَخطل:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إنّ عَمَّىَّ اللَّذَا ∴ سَلَبَا المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ"[٦].

ووافقه في ذلك الفراء ، معللا ذلك بأنهم وجدوا الواحد لا نون فيه ، وقد نُصِبَ ، فأجروا الاثنين والجمع مجراه ، قال : " وإنما أجاز النصب مع حذف النون ؛ لأن العرب لا تَقُولُ فِي الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هُوَ الآخذ حقّه ،

---

(١) انظر : البحر المحيط ٥١٨/٥ ، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٢، ،وعند السمين الحلبي جواز الوجهين في قراءة الياء ، وليس الإضمار بمتعين كما ذكر أبو حيان . انظر : الدر المصون ١٣٣/٦.

(٢) انظر : المنصف لابن جني (ص: ٦٧) ، وهمع الهوامع (١/ ١٩٢).

(٣)سورة الحج من الآية: ٣٥. ونسب ابن جني هذه القراءة إلى أبي عمرو بن العلاء إمام القراء، وقال فيها: أراد المقيمين، فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها الإضافة. انظر : المحتسب ٨٠/٢.

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٢٤٤/١-٢٤٥ ، وهمع الهوامع ١٩١/١.

(٥) الكتاب ١٨٦/١.

(٦) البيت من الكامل ، للأخطل في ديوانه ٨٦ ، والكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٦/٤،والشاهد: في "اللذا" حيث حذف نون اللذان تخفيفا إذ أصله اللذان قتلا الملوك وهو لغة بني الحارث بن كعب.

فينصبون الحق، لا يقولون إلا ذَلِكَ والنون مفقودة، فبنَوا الاثنين والجميع عَلَى الواحد، فنصبوا بحذف النون" (١).

وليس لسيبويه في حذف نون المثني مع الصلة غير هذا الشاهد الذي قاس عليه الحذف من صلة (أل) ، واستشهد له ابن مالك بقول القائل :

(خَلِيلَيّ مَا إِن أَنْتُمَا الصّادقا هَوًى ∴ إِذَا خِفْتُما فِيهِ عَذُولاً وواشِيا) (٢).

ولا حجة في البيت ؛ لجواز أن تكون النون حذفت للإضافة ، فيكون (هوى) مخفوضا بإضافة اسم الفاعل إليه ؛ لأنه اسم مقصور لا يظهر فيه إعراب ، واسم الفاعل إذا كان في صلة الألف واللام ، وكان مثنى جاز ان يضاف إلي ما ليس فيه (أل) ،وإلى ما ليس مضافا إلى ما هما فيه ، فتقول : (هذان الضاربا رجل ، ورأيت الضاربي رجل) ، فلو كان بعد (الصادقا) اسم يظهر فيه النصب كان فيه حجة على ما زعم(٣).

لذا ذهب المبرد(٤) إلى منع ذلك ؛محتجا بأنه لم يرد عن العرب حذف النون في صلة الألف واللام في المثنى ، وأن ذلك خاص بـ(اللذان ، واللتان) ؛ لأنها لغة لبني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة ، وقد ورد السماع بذلك ،ويعضده أن الوقف على الموصول دون صلته لا يكون فصارت الصلة عوضا من النون ، وهم يحذفون مما طال في كلامهم(٥).

---

(١) معاني القرآن٢/٢٢٦.
(٢) من الطويل ، لم أعثر له على قائل ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل (٦٢/١)، والسيوطي في همع الهوامع (١/ ١٨٨) ، والصبان في حاشيته (١/ ١٣٣).
(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢٤٣/١-٢٤٤.
(٤) لم أقف على رأي المبرد صراحة في المقتضب ١٤٦/٤ ، وانظر نسبة هذا إليه في التذييل والتكميل ٢٤٥/١ ، وهمع الهوامع ١٩٩/١.
(٥) انظر : التذييل والتكميل ٢٤٤/١-٢٤٥ .

والنفس أَمْيَلُ إلى ما ذهب إليه المبرد ، فإن ما ذهب إليه سيبويه والفراء وإن كان مؤيدا بالقياس ، فقد ورد السماع بحذف النون لطول الصلة في الجمع في غير شاهد(١) ، وقياس المثنى على الجمع قياس جليّ ، لكن الاحتياط أن لا يقال إلا بسماع من العرب لا يقبل الاحتمال ؛ فإن لكل تركيب خصوصيات وضعية تبطل قياس المختلفي التركيب بعضه على بعض(٢).

٧- تصغير فعل التعجب.

قالوا في (أملح): (ما أميلح) ، وهو فعل ، والتصغير من خصائص الأسماء، فلا تصغر الأفعال ولا الحروف(٣).

وهذا ما نص عليه سيبويه في كتابه حين نقل ذلك عن الخليل ، قال: " وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقّر وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة"(٤).

والعرب لم يصغروا من الأفعال إلا صيغة (ما أفعله) ، وفي ألفاظ قليلة منها، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله : " ولكنهم حقروا هذا اللفظ ، وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنَّك قلت: مليِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به ، وأنت تعني شيئاً

(١) انظر تلك الشواهد في الكتاب ١/١٨٥-١٨٦ ، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٣٥).
(٢) انظر : التذييل والتكميل ١/٢٤٥.
(٣) القول بفعلية (أفعل) في التعجب مذهب البصريين ، ومن وافقهم من الكوفيين ، كالكسائي وهشام ، ونسب إلى غيرهما من الكوفيين القول بأن (أَفْعَلَ) اسم. انظر: الكتاب ١/٧٢، والمقتضب ٤/١٧٣، و١٩٥، والبيان في شرح اللمع للشريف الكوفى/٥٤٩ ، والإنصاف ١/١٢٦، والتصريح ٣/٣٦٩.
(٤) الكتاب ٣/٤٧٧-٤٧٨.

آخر ، نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام"[١].

وبرغم أن سيبويه يلتمس لتصغيره علة أن فعل التعجب ليس هو المقصود بالتصغير ، وإنما المقصود بالتصغير فاعل فعل التعجب ، لكنه لما كان مضمرا تعذّر تصغيره ؛ إذ المضمرات لا تصغر ، ولم يمكن تصغير مفعول الفعل؛ لأن الفعل له في الحقيقة ؛ لأنك لو صغرته ربما توهم أن تصغيره ليس من جهة الملاحة بل من جهة أخرى ، فلمّا تعذر ذلك صغروا فعل التعجب وهم يريدون به الفاعل ، فقالوا : ما أميلح زيدا ، كأنك قلت : زيد مُلَيّح ، فالمراد من تصغيره تصغير فاعل فعل التعجب وليس الفعل ، وشبهه سيبويه بـ (يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان) على أن المراد بـ(يطؤهم ، وصيد) في الحقيقة ليس (الطريق) وليس (اليومان) وإنما الأصل: (يطؤهم أهل الطريق) أي: إن بيوتهم على الطريق فمن جاز فيها رآهم، وأصل "صيد عليه يومان": صيد الصيد في يومين، فحذف "الصيد" وأقيم "يومين" مقامه[٢].

برغم ما وجّه به سيبويه تصغيره كما سبق بما يشعر معه أن تصغيره مخالف للقياس ، لكنه يصرح بما لا يدع مجالا للشك في جواز القياس على (أميلح وأحيسن) في قوله :" وليس شيء من الفعل ولا شيءٌ مما سمِّى به الفعل يحقر إلاّ هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله"[٣].

---

(١) الكتاب ٤٧٨/٣.

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٦/٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٨.

فهل رأيت أعجب من هذا ؟ فما ذكره سيبويه يصح أن يكون علة وتوجيها لشيء ورد على خلاف القياس،أما أن يكون ذريعة لفتح باب القياس علي مصراعيه ، فهو مثار الدَّهْش ، ثم لو كان الوارد عن العرب من تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تسوغ القياس عليه لاحتملنا كلفته ، فكيف والمسموع لفظتان؟(١).

فلا يُعرَف أن المسموع المصغّر من صيغة (أفعل) أكثر من كلمتين وردتا عن العرب، هما: (أميلح، وأحيسن) ، فأباح سيبويه القياس عليهما ، وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما الجوهري في قوله :" ويقولون: ما أمَيْلِحَ زيداً. ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره وغير قولهم: ما أُحَيْسِنَهُ"(٢).

ونقلهما عنه ابن هشام ، والبغدادي في الخزانة(٣) ، وصرح ابن هشام بأن النحاة أباحوا القياس عليهما في قوله:"وَلم يسمع ذَلِك إِلَّا فِي أحسن وأملح ، ذكره الْجَوْهَرِي ، وَلَكِن النَّحْوِيين مَعَ هَذَا قاسوه"(٤).

ونخلص إلى أن تصغير (أفعل) لغة لم تكن فاشية بين العرب ،بل هي لغة قليلة ،ولم يسمع منها إلا (ما أميلح) ، و(ما أحيسن) ، وعلى الرغم من ذلك فقد أجاز سيبويه القياس عليهما ، وقصد بقوله السابق الذكر : (وليس شيء من الفعل ولا شيءٌ مما سمِّى به الفعل يحقر إلاّ هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله) أن الأفعال لا تصغر ، وإنما الذي يصغر هو (ما أميلح ، وما أحيسن) ، وما

(١) انظر : أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية . الشيخ عضيمة (ص:٣١٥).
(٢) تاج اللغة وصحاح العربية ٤٠٧/١(م ل ح).
(٣) انظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١/ ٩٨).
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٩٤)

شابهه من الأفعال في صيغة التعجب ، لا في سائر الأفعال ، وهذه إجازة للقياس على لغة قليلة(١).

٨- قلب حرف العلة الواقع بعد ألف الجمع – مطلقا- همزة.

إذا وقع ألف الجمع (ألف مفاعل أو شبهه) بين حرفي علة ، وقرُب أحدهما من الطرف أُبدل حرف العلة الذي يليه همزة، كقولك في جمع (أوّل) : (أوائل) ، والأصل : (أواول)، وفي جمع (سيّد) : (سيائد) ، والأصل : (سياود) ، وفي جمع (نيّف) : (نيائف) ، والأصل: (نيايف)(٢).

وسبب هذا البدل هو التقاء ثلاثة أحرف معتلة، فكأنها على لفظة واحدة ، بالإضافة إلى قربها من الطرف ، وهو موضع لا تثبت فيه واو ولا ياء ، وكون الكلمة جمعا مما يزيد الثقل(٣).

والمسموع في الإبدال همزة من ذلك ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان ، في (أوائل) فالواوان كأنهما قد التقيا ، وفيه من الثقل ما لا يخفى ؛ لأن الحاجز بينهما غير حصين ؛ إذ كانت الألف ساكنة ، فغيروا إحدى الواوين تشبيها بالواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة، فقلبت إحداهما همزة ، كما في تصغير (واصل) وجمعه ، تقول : أويصل، وأواصل(٤).

---

(١) انظر : الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في النحو(ص: ٣٨٠).
(٢) انظر : التبصرة والتذكرة (ص : ٨٩٨) ،وإيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ١١٠).
(٣) انظر : الهمزة دراسة لغوية نحوية صرفية(ص:٢٣٢).
(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/١٣٠-١٣١.

وقد قاس سيبويه الياءين والمختلفين (ياءًا وواوًا ، أو واوًا وياءًا) على الواوين ؛ لاستثقال الياءين والمختلفين كاستثقال الواوين(١).

عبر عن مذهبه هذا الصيمري في قوله :" وجعل سيبويه وقوع ألف الجمع بين ياءين وبين ياء وواو بمنزلة وقوعها بين الواوين"(٢).

فالعلة واحدة من ثقل الجمع مع ثقل اجتماع حرفي علة بينهما حاجز غير حصين وهو الألف، وللقرب من الطرف الذي هو محل التغيير،هذا مذهب جمهور النحويين(٣).

وخالف في ذلك الأخفش ، فإنه لا يهمز من ذلك إلَّا ما كانت الألف منه بين واوين، كـ(أوائل) ، أما إذا اكتنف ألف الجمع ياءان ، أو واو وياء، فلا يصح قلب حرف العلة الذي بعد الألف همزة ، وإنما يجب التصحيح ، تقول على مذهبه: نيايف ، بياين ، وبوايع ، بدون همز(٤).

ويجعل ذلك نظيرًا للواوين إذا اجتمعا في أوَّل الكلمة، فكما أنك تهمز الواو الأُولى منهما في أول الكلمة للثقل كما في (أواصل وأواقي)، فكذلك تهمز الواو الآخرة في (أوائل) وأمثاله، لأنهما أثقل من اليائين ومن الواو والياء، والقلب لم يسمع إلا في الواوين ، نحو قولهم في جمع (أول : أوائل) ، فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته في الثقل ، ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء ؛ لأنه

---

(١) انظر : الكتاب ٣٦٩/٤، وشرح الشافية للرضي ١٣١/٣.
(٢) انظر : التبصرة والتذكرة (ص : ٨٩٨).
(٣) انظر : الممتع الكبير في التصريف (ص: ٢٢٤) ، وشرح الشافية للرضي ٣ /١٣٠ .
(٤) لم أقف علي رأي الأخفش في معانيه ، وانظر رأيه في المنصف ٤٥/٢ ، والممتع (٢٢٤) ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٣١.

إذا التقى الياءان أو الياء والواو أوَّلًا، نحو (بَيْن) اسم موضع، و(وَيل ويَوم) لم يلزم الهمز. فكذلك لا يُهمز عنده مثل: (سَيائق، وسَيائد) [١].

ويعزز قوله هذا بقول العرب في جمع ("ضيون" – ضياون[٢])من غير همز، ولو كان الإبدال همزا لازما في اجتماع حرفي علة مطلقا ، لأُبدل هنا ، ففي عدم الإبدال دليل على أن هذا خاص بالواوين[٣].

وبهذا نرى أن الأخفش اقتصر على المسموع ونظيره في جعله الإبدال خاصا بالواوين المكتنفين ألف الجمع ، وأن سيبويه جعل الإبدال مطلقا في كل حرفي علة قياسا على الواوين بجامع الثقل في كل.

وقد صحح كثير من النحاة ما ذهب إليه سيبويه ، معتمدين في ذلك على القياس والسماع[٤].

أما القياس فلأن الإبدال في نحو: "أوائل" إنما هو بالحمل على "كساء" و"رداء"؛ لشبهه به من جهة قربه من الطرف، وهو في "كساء" و"رداء" لا فرق بين الياء والواو، فكذلك هنا.

وأما السماع فيستدلون بما حكاه المازنيُّ عن الأصمعيِّ. من قولهم في جمع عَيِّل: عَيائلُ بالهمزة ، ولم تكتنف ألفَ الجمع واوان. فدلَّ ذلك على أنَّ العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علَّة[١].

---

(١) انظر : الممتع الكبير في التصريف (ص: ٢٢٤).

(٢) الضيون: السِّنّور الذكر ، طائر ، والجمع ضياون. انظر : الصحاح "ض و ن": ٦/ ٢١٥٦.

(٣) انظر : الممتع (ص: ٢٢٤) ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٣١، وشرح الأشمونى (٤/ ٩١).

(٤) انظر : الإغفال ٢ / ٢٧٥ ، والصحاح " ع ي ل " ١٧٨٠/٥ ، و كتاب الفصول في العربية صـ ١٢٢ ، والممتع في التصريف صـ٢٢٥ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ١١٠ ، وشرح الشافية للرضي ١٣٠/٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٩٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠٨٣ ، والأشموني ٤ /٤٠٥ .

قال المازني :" وسألت الأصمعي عن "عيّل" كيف تكسره العرب ؟ فقال : "عيائل" يهمزون كما يهمزون في الواوين" [٢].

والأصمعي متفرد بهذه الحكاية عن العرب – أعني أن العرب تجمع " عيّل " على " عيائل" بالهمز – ولم يحدد الأصمعي من روى عنه ، ولكنه ثقة فيما روى[٣]، ولم يذكر أحد من المتقدمين كسيبويه والفراء والأخفش هذه الحكاية ، وأول من ذكرها كان ابن السراج[٤].

وقد يُحْتجّ للأخفش بأن قولهم في جمع (عَيِّل: "عَيائلُ) شاذّ ؛ لأنه لم يُسمع من ذلك إلَّا هذه اللفظة، فلا ينبغي أن يقاس عليه ؛ إذ لا يقاس عندهم إلا على الكثير الغالب.

فالجواب أنه وإن لم يُسمع منه إلَّا هذه اللفظة، فلا ينبغي أن يُعتقد فيه الشذوذ؛ لأنه لم يرد له نظير غير مهموز، فيُجعلَ الهمز في هذا شذوذًا. بل جميع ما أتى من هذا الباب مهموزًا. وهذا اللفظ المسموع هو جميع ما أتى من هذا الباب ، فلا مانع من القياس عليه، وقد جعل الأخفش مثل هذ أصلًا يقاس عليه ، وذلك أنه قال في النسب إلى فَعُولة: "فَعَلِيّ"، نحو: ركَبِيّ في النسب إلى ركُوبة، قياسًا على قولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئِيَ.

ثم أورد اعتراضًا على نفسه ، فقال: فإن قال قائل: فإنَّ قولهم (شَنَئِيّ) شاذّ، فلا ينبغي أن يقاس عليه إذ لم يجئ غيره.

فالجواب أنه جميع ما أتى من هذا النوع. فجعله، لمّا لم يأت غيره مخالفًا له ولا موافقًا، أصلًا يقاس عليه[٥].

---

(١) المنصف لابن جني ٤٥/١ .
(٢) تصريف المازني بشرح ابن جني المسمى بالمنصف ٤٣/٢، ٤٤ .
(٣)انظر : مرويات الأصمعي وأثرها في الاستدلال النحوي والتصريفي:(ص : ١٠٣)
(٤)انظر : الأصول في النحو (٣/ ٣٩٦).
(٥)انظر : الممتع الكبير في التصريف (ص:٢٢٨- ٢٢٩).

ويقوّي حكاية الأصمعي ما حكاه أبو زيد الأنصاري مما يوافق ذلك الحكم التصريفي ،فقد حكى عن العرب : (سيّقة وسيائق ، وسيّدة وسيائد) ، وهذا الذي حكاه أبو زيد يوافق ما حكاه الأصمعي عن العرب من قولهم في جمع (عيّل : عيائل) في القياس التصريفي ، وإن خالفه في لفظ الحكاية(١).

ومن هنا كان رأي سيبويه أرجح ، وتوسُّعُه في القياس أوجه ؛ لأن الجمع يثقل باجتماع الواوين ، والياءين، والمختلفين ، فإذا تحقق الإعلال في الواوين فلا مانع أيضا من إعلال الياءين والمختلفين ؛لأن اجتماعهما فيه ثقل ، مع ما في الجمع من ثقل ، كيف وقد سُمع عن العرب الإعلال في المختلفين من نحو : عيائل ، وسيائق؟ فإذا كان القياس والسماع يؤيد ذلك فلا مانع من الإعلال في الياءين والمختلفين.

وأن ما احتج به الأخفش من نحو : " ضياون " لا يثبت في الحجة ؛ لأن التصحيح فيه جاء تبعاً لتصحيح مفرده ، لأن مفرده " ضيون" وكان القياس فيه "ضيّن" ؛ لأن الواو والياء اجتمعتا في كلمة واحدة والسابق منهما متأصل في الذات والسكون ، فكان القياس الإعلال ، ولكنه صُحّح ، فتصحيحه إذاً يكون شاذاً، ثم حُمل الجمع في التصحيح عليه ، وكثيرا ما يحملون الجمع على مفرده ، ومع ذلك قالوا : إن تصحيح الجمع والمفرد شاذان ، والقياس : " ضيائن ، وضيّن " ، والاحتجاج بالشاذ المخالف للقياس يُضعف الرأي ولا يُقوّيه(٢).

---

(١)انظر : توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٧١) ،شرح الأشمونى (٤/ ٩١)، و التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٦٩٧) ، ومرويات الأصمعي وأثرها في الاستدلال النحوي والتصريفي:(ص : ١٠٣).

(٢)انظر : شرح الشافية للرضي (٣/ ١٣٠)، و توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٧١) ، وشرح الأشمونى (٤/ ٩١) ، ومرويات الأصمعي وأثرها في الاستدلال النحوي والتصريفي (ص : ١٠٣).

٩- تصحيح اسم المفعول الثلاثي الناقص الواوي.

إذا بُنِي مفعول من فعلٍ مُعتلَّ اللام ، فلا يخلو، إمَّا أن يكون مُعتلاً بالياء أو الواو، فإن كان مُعتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو(مَفْعُولٍ) ياءً وإدغامها في لام الكلمة نحو: مَرْمِيٌّ، والأصل: مَرْمُوي، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون ، فَقُلِبَت الواو ياءً، وَأُدْغِمَت الياء في الياء(١).

وإن كان مُعتلاً بالواو ، فيجوز فيه وجهان : التَّصحيح ، والإعلال، نحو:(مَعْدُوٌّ، ومَعْدِيٌّ، ومغزوّ ومغزيّ) من:(عدا ، وغزا) (٢).

وقد ذكر ذلك سيبويه في باب ما كانت الواو والياء فيه لامات : " وإذا كان قبل الياء والواو حرفٌ ساكنٌ جرتا مجرى غير المعتل، وذلك نحو: ظبيٍ ودلوٍ، لأنه لم يجتمع ياءٌ وكسرة، ولا واوٌ وضمة، ولم يكن ما قبلهما مفتوحاً ، فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال، وقَوِيَتا حيث ضعُف ما قبلهما. ومن ثم قالوا: (مغزوٌّ) كما ترى و(عُتوٌّ) فاعلم.وقالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ، شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بـ(أَدْلٍ). فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة"(٣).

فنلاحظ في نصه اختياره القياس على التصحيح في قوله:" فالوجه في هذا النحو الواو" ، مع تصريحه بأن الإعلال كثير ، لكنه لم يقس عليه.

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٦١٣).

(٢)إن لم يكن الفعل على (فَعِل) ،فإن كان الواوي على (فَعِل)، فالصَّحيح الإعلال نحو: مَرْضِي، من: رَضِيَ، والتَّصحيح قليل نحو: مَرْضُوٌّ". انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٢٣٩).

(٣)الكتاب (٤/ ٣٨٤).

ومن السماع الوارد على الإعلال ما حكاه سيبويه من قولهم : أرض مَسْنِيّة"[١] ، من (سنوتُ)، استثقلوا الواوين ، فأبدلوا[٢] ، ومنه ما أنشده لعبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وقد عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكةُ أَنَّني ∴ أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيَا[٣].

وقول الآخر :

مَا أَنا بِالْجَافِي وَلَا المَجْفِي [٤].

وأصله : (مسنوّة، ومعدوّ ، ومجفوّ) ، وهو القياس[٥].

وإنما جاز الإعلال ؛ لكون الواو متطرِّفةً ، لم يَفصِل بينها وبين الضَّمَّة إلَّا حاجزٌ غير حصين. وهو الواو الساكنة الزائدة الخفيَّة بالإدغام. فكما قُلبت الواو ياء إذا تَطرَّفت وقبلها الضَّمَّة، وتُقلب الضَّمَّة التي قبلها كسرة، فكذلك تُقلب هنا[٦].

وقد جاء في نص سيبويه ما يفهم منه أن الواو قلبت فيه إلى الياء استثقالاً للضمة والواو ، تشبيهاً له بالجمع ، فكأنه أُعِلّ تشبيها بباب (أَدْلٍ)؛ وذلك لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة بالإدغام ، فلم يعتد بها حاجزا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وَلِيت الضمة، وقلبت ياء على حدّ قلبها في (أَدْلٍ ، وأَجْرٍ) جمعي (دَلو ، وجِرو)[٧].

---

(١) مسنية:اسم مفعول من سنا الغيث الأرض يسنوها، إذا سقاها، وأرض مسنية: مسقية بالسانية، والسانية: الناضحة ، وهي الناقة يسقى عليها الماء من البئر. انظر : تهذيب اللغة (١٣/ ٥٤).
(٢) انظر : الكتاب ٣٨٥/٤ ، والأصول في النحو ٢٥٧/٣.
(٣) من الكامل ، "عرسي" عرس الرجل: امرأته،الشاهد: قوله: "معديا" حيث جاء على الإعلال ، فإن أصله (معدو). ويروى بالوجهين فقد أنشده المازني "معدوا" بالتصحيح، وأنشده غيره بالإعلال. انظر:الكتاب ٣٨٥/٤ ، وشرح الشافية للرضي (٣/ ١٧٢)،وشرح الأشمونى (٤/ ١٢٨).
(٤) من الرجز ، لا أعلم له قائلا ولا تتمة، والجفاء نقيض البر والصلة ، انظره في : المقاصد الشافية ٣٥٤/٩) ، والمخصص (٤/ ٢٧) ، ولسان العرب (١٤/ ١٤٨) (ج ف ا).
(٥) انظر : المقاصد الشافية ٣٥٤/٩.
(٦) انظر : الممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٥٠).
(٧) انظر : شرح الأشموني (١٢٩/٤).

وزعم الفرَّاء[١] أنه إنَّما جاز الإعلال في (مَسنِيَّة ، ومَعدِيّ)؛ حملا على فعل المفعول؛ لأنهما مبنيَّان على (سُنِيَ و"عُدِي)، فكما قُلبت الواو ياء في الفعل فكذلك فيما بُني عليه. وردّه ابن عصفور؛ لأنهم قد فعلوا ذلك في غير اسم المفعول، فقالوا: عَتا عُتِيًّا،والمصدر ليس مبنيًّا على فعل المفعول. فدلَّ ذلك على أنَّ العِلَّة فيه ما جاء في نص سيبويه ؛ لأن مفعولاً يجري على فَعَلْتُه كما يجري على فُعِل، تقول: عَدَوْت عليه فهو معدوّ عليه ، كما يقال: عُدِي عليه فهو معدوّ عليه، وقد استويا في التغيير مع اختلاف فعليهما فيه[٢].

وقد وافق سيبويه في القول بقياس التصحيح كثير من النحاة[٣] ، بل بعضهم بعضهم صرح بأن الإعلال شاذ لا يقاس عليه ، أو قليل نادر[٤].

وليس في كلام سيبويه ما يدل على أنه نادر أو شاذ ، كيف وهو يقول : "والأخرى –يقصد الإعلال –عربية كثيرة"[٥].

وإذا كان الإعلال عربيّا كثيرا كما صرّح ، فلماذا لم يَقس عليه ، وجعل الوجه في القياس التصحيح القليل سماعا؟.

الراجح أن سيبويه اعتمد على أن الوجه التصحيح ؛ لما يلي :

– أن الكثرة التي وصف بها سيبويه الإعلال لم تصل إلى حدّ أن يقاس عليها.

---

(١) لم أقف عليه في معانيه ، وانظر : الممتع الكبير (ص:٣٥٠) وتوضيح المقاصد ١٦١٥/٣.
(٢) انظر : الممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٥٠)، وشرح الشافية للرضي (٤/ ٤٠٠).
(٣) انظر : الأصول في النحو٣ /٢٥٦–٢٥٧، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٤١)، وشرح الشافية للرضي (٤/ ٤٠٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦١٣) ، وشرح الأشمونى (٤/ ١٢٧).
(٤) صرح ابن جني والشيخ خالد بشذوذه ، وابن عصفور بقلته . انظر : المنصف(ص: ١١٨)، والتصريح (٢/ ٧٢١) ، والممتع الكبير (ص: ٣٥٠).
(٥)الكتاب (٤/ ٣٨٤).

– قوة التصحيح من حيث القياس ، في أن حرف العلة إذا سَكَنَ ما قبله جرى مجرى الصحيح على الجملة كما في (دلو، وظبي) ، فإذا اجتمعت الواو منها مع مثلها ، فأدغمت فيها قَوِيت بالتشديد ، فتحصّنت عن الإعلال ، وهو أجود الوجهين كما عبر سيبويه ، لمن قصد البناء عليه ، وأن الإعلال وارد عن العرب وليس موقوفا على السماع ، ولولا السماع لما كان جائزا ، فهو جائز إن لم يقصد أجود الوجهين، فإن أجودهما هو التصحيح(١).

يؤكد هذا ما ذكره ابن يعيش:" وإنما جاز القلب في الواحد تشبيها بـ (أدلٍ) وإن لم يكن مثله ، فلولا السماع لم يجز ذلك"(٢).

– وكذا ليفرقوا بذلك الإجراء بين المفرد والجمع ، فإن الجمع من المعتل من نحو (حِقِيّ وعِصِيّ)(٣)، لا يجوز فيه إلا القلب إلا ما شذ من (نُحُوّ ، وبُهُوّ ، وأُبُوّ)(٤). فلما كان الواحد (مصدرا كـ"عتوّ" كان ، أو اسما كـ"مغزو") خفيفا ناسبه التصحيح ، ولما كان الجمع ثقيلا وهو في المعتل أشد ثقلا ناسبه خفة الإعلال ؛ ليتعادلا، ألا ترى أن الواحد إذا أعلّ كما في (مسنيّة ، ومعديّ) إنما يعلّ تشبيها بالجمع (أدلٍ) ، وإن لم يكن مثله(٥).

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٣٥٣/٩.
(٢)شرح المفصل ١١٠/١٠.
(٣) حِقِيّ : جمع حِقْو ، والحِقْوُ: الكَشْحُ، وَقِيلَ: مَعْقِدُ الإِزار. لسان العرب (١٤/ ١٨٩).
(٤)النُحُوّ : جمع نَحْو ، وهو السحاب ، والبُهُوّ :جمع بَهْو ، وهو الصدر ، والأُبُوّ : جمع أب ، وكل ذلك شاذ إنما جاء تنبيها على الأصل كالقَوَد والحَوَكة . انظر : شرح المفصل ١١٠/١٠.
(٥) انظر : شرح المفصل ٢٢/١٠، ١١٠.

– التصحيح في (معدوّ ومغزوّ) حملا على فعل الفاعل ، تقول : (دعوت وغزوت)، والإعلال حملا على فعل المفعول ، تقول (دُعِيت ، وغُزِيت)، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى(١).

١٠-القياس على (مَفْعَلَة) لِمَا كثُر بالمكان.

يُصاغُ من الاسم الجامد اسمُ مكانٍ على وَزْن (مَفْعَلَة) للدَّلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كـ "مَأْسَدَة " و "مسْبَعَة" و "مقْثَأَةٍ" ، للموضِع الذي تَكْثُر فيه الأُسُود والسِّباع والقِثَّاء(٢).

وقد جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب ، فهل لنا أن نقتصر على ما جاء عنهم ، أو أن نقيس عليه؟ فيُقالُ: "مَضْبَعَة" للموضِع الكَثيرِ الضِّباع، و"مَقْرَدَة" لكثرة القِرَدة في مَوْضع ، وهكذا....

في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير:

أحدهما: أن هذا البناء من قبيل المسموع ، ومعنى هذا أن ما ورد منه لم يصل إلى حدّ أن يقاس عليه.

والآخر: أن ما ورد منه وصل إلى حدّ أن يقاس عليها ، "وقد أخذ مجمع اللغة العربية بهذا الرأي؛ لأنه قوي، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب(٣).

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦١٤) ، والتصريح بمضمون التوضيح(٢/٧٢٢).
(٢) انظر : الأصول في النحو (٣/ ١٤٨).
(٣) انظر : النحو الوافي (٣/ ٣٣٠).

ومما يمكن حمله على إجازة القياس في قول سيبويه : "هذا باب ما يكون (مَفْعَلَة)لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك : (أرض مَسْبَعة ، ومَأْسَدة ، ومَذْأَبة) ، وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً ، وتعلم أن العرب لم تتكلم به"(١).

فالظاهر من عبارة سيبويه إجازة القياس على ما تكلّم به العرب من هذه الصيغة ، فقد أشار بكلامه هذا إلى أن العرب لم تقل في كل شيء (مَفْعَلَة) للتعبير عن كثرته في المكان، إلا أن تقيس ما لم تتكلم به على ما تكلمت به، فتكون لك (مَفْعَلَة) في كل شيء ، ولو أبى سيبويه القياس في هذا لَمَا قال:(إلا أن تقيس) .

ويؤكده قول ابن سيده: "ومكانة مَوْعِلة كثير الوعول، ومَفْدَرة – كثيرُ الفُدُر، وهي الوعول المسنّة– مطّرد عند أبي الحسن"(٢).ويقصد بأبي الحسن سيبويه.

وكذا أجاز سيبويه القياس منه على ما زاد على الثلاثة ، فكما قالت العرب مما جاءت أحرفه على ثلاثة (مأسدة ومسبعة) ، فقد قالت مما زادت أحرفه على ثلاثة ، لكنه ثلاثي الأصول (مبطخة) للأرض التي يكثر فيها البطيخ. وعلى ذلك ما جاء قول سيبويه: (ومن قال ثعالة ، قال : مثعلة. ومحيأة ومفعاة: فيها أفاعٍ وحيّات، ومقثأة من القثاء)(٣).

أما رباعي الأصول ، فقد أشار سيبويه إلى أن العرب استعارت للمكان الذي يكثر فيه الشيء مما كان رباعي الأصول صيغة اسم المفعول ؛ كراهية الثقل، فقد

---

(١) الكتاب (٩٢/٤).
(٢) المخصص (١٧٤/١٦).
(٣)الكتاب (٩٢/٤).

جاء في الكتاب : "ولم يجيئوا بنظير هذا –أي مَفْعَلة– فيما جاوز ثلاثة أصول ، نحو (الضِّفدع والثعلب) ؛ كراهية أن يثقُل عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ، ونحو ذلك ، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها.

ولو قلتَ من بنات الأربعة على قولك (مَأسدة) ، لقلتَ: (مُثَعْلَبة)؛ لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المُفْعَل منه بمنزلة المفعول، وقالوا: (أرض مُثعلَبة ومُعقرَبة) (١).

واعتبر أبو حيان صوغه من الرباعي نادرا لا يقاس عليه ، قال :" ويبنى من ثلاثي المكان مما كثر فيه مفعلة ، نحو (مأسدة ، ومسبعة ، ومثعلة) للمكان الكثير الأسود والسباع والثعالب ، وقد جاء منه شيء في الرباعي ، قالوا : (أرض مُعَقْرَبة ومُضَفْدَعة)، للكثيرة العقارب والضفادع ، ولا يقاس على ذلك"(٢).

فالقياس مما كان على (مَفعلة) مما أصله ثلاثي ، كـ(مَأْسَدَة " و "مسْبَعَة" و "مذأبة...) ؛ لخفة الثلاثي عن الرباعي الذي استغني عنه باسم المفعول ،كما في (مُثَعْلَبة ، ومُعقرَبة) ، ولا يقاس عليه ، ممّا أصله رباعي.

١١- ومن مظاهر توسع سيبويه في القياس على القليل فيما يتعلق بالأبنية، أنه أثبت أحكاما في الكتاب في عدة مسائل لَمّا قام عليها الدليل ، دون التفات إلى عدم نظيرها ، ومن ذلك:

(١)الكتاب (٩٢/٤).
(٢)النكت الحسان(ص: ٢١٨).

– أثبت في الكلام (فعُلت تفعَل) –بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع– وهو (كُدتَ تكاد) ، ولم يذكر غيره[١].

– أثبت في الكلام (إِنْفَعلا) ، وهو (إِنقَحْل) ، ولم يَحك في الصفات غيره[٢].

– أثبت في الكلام (فُعاعيلا) صفة، وهو (سُخاخين) ، ولم يأت بغيره[٣].

– أثبت في الكلام (فِعِلا) ، وهو(إِبِل) وحده عنده[٤].

فقد أثبت سيبويه هذه الأبنية مع عدم وجود نظير لها ،بمعنى: أنه واحد لم يرد به سماع غيره، وبرغم أن وجود النظير يصحّح الحكم وعدمه ينفيه[٥]، والحمل على ما له نظير –وإن قلّ وخرج عن القياس– أولى من قول لا نظير له[٦]،فإنه لا يَشترط إيجاد النظير في إثبات شيء إذا قام الدليل معه؛ وإنما يجب إيجاد النظير إذا لم يقم الدليل.

وإلى هذا الأمر أشار ابن جني بقوله : "أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب (الكتاب)؛ فإنه حكى فيما جاء على فعِل "إِبِلًا" وحدها، ولم

---

(١)الكتاب (٤٠/٤).

(٢)الكتاب (٢٤٧/٤) ، يقال رجل إنقحل إذا كان يابسا من الهَرَم. الصحاح "ق ح ل": ٥/ ١٧٩٩.

(٣)الكتاب (٢٥٤/٤) يقال : ماء سُخاخين ، أي : حار. الصحاح (س خ ن) (٥/ ٢١٣٤)

(٤)الكتاب (٢٣٥/٣ ، ٢٤٤/٤).

(٥)انظر : فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح . ص: ١٠٧٨.

(٦) قد أورد السيوطي مبحثًا مطولًا عنوانه: الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير، تضمن عددًا من الأمثلة على عدم النظير.انظر: الأشباه والنظائر(٢١١/١).

يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه"(١).

ومعنى ما ذكره ابن جني: أن سيبويه -رحمه الله- لم يذكر مما جاء على وزن فعِلٍ -بكسر الفاء والعين- إلا كلمة واحدة وهي: "إبِلٌ"، وقال : "لا نعلم في الأسماء والصفات غيره"(٢).

ولم يمنع سيبويه هذا الوزن مع أنه لا يَعلم له نظيرًا؛ لأنه قد قام الدليل من السماع الصحيح على وجوده، وإذا قام الدليل على إثبات شيء لم يكن هنا حاجة إلى إيجاد نظيره ولا عبرة بعدمه، وإذا وُجِد فإنه يكون مؤنسًا ، ولا يتوقف ثبوت الحكم عليه، وقد قال ابن جني "إذا قام الدليل لم يلزم النظير"(٣).

ومما قام الدليل على صحته ولم يثبت له في الكلام نظير أيضًا: ما ذكره سيبويه من أنه قد ثبت في كلامهم فعُلتَ تفعَل -بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع- وهو: كُدْتَ تكاد، ولا يوجد غيره؛ كما أثبت سيبويه وزنًا هو "إنْفَعْلٌ" -بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون العين- بكلمة "إنْقَحْلٍ"، ولم يحكِ غيره.

ومن هذه الأمثلة وغيرها يتبين لنا: أنه إذا قام الدليل على صحة شيء لم تكن هناك حاجة إلى النظير، "ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئًا وسُمِع ذلك الشيء عينه؛ فقد ثبت قَدَمُه وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير؛ لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسًا به فليس في واجب النظير إيجاده".

---

(١)الخصائص(١٩٧/١) ،ويقصد بمذهب الكتاب: مذهب سيبويه في الكتاب٢٣٥/٣، ٢٤٤/٤.
(٢)الكتاب (٢٤٤/٤).
(٣)الخصائص (٢٥٢/١).

"وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به حتى يوجد له نظير؛ وذلك أن النظير -لعمري- مما يُؤنَس به؛ فأما ألا تثبت الأحكام إلا به؛ فلا"(١).

ومعنى هذا أن النظير يوجد للأُنس به عند عدم الدليل ، ولا يُلتفت إليه ولا يُعوَّل عليه إذا قام الدليل على حكم نحوي؛ وإذا ورد الدليل فإن عدم النظير لا يضر، وأنه لا يُنظر إلى عدم النظير عند قيام دليل الحكم وثبوته؛ وإنما تكون الحاجة إلى إيجاد النظير إذا لم يقم الدليل(٢).

- وكذا ذهب سيبويه إلى اطراد (فَعالِ) في اسم فعل الأمر من كل فعل ثلاثي، تام ، مجرد، متصرف ، كامل التصرف ، نحو (نَزالِ ، وتَراكِ)(٣).

وخالفه المبرد ، فذهب إلى أنه لا يجوز القياس عليه، فلا يقال (قَوامِ) في معنى (قُمْ) ، ولا (قَعادِ) في معنى (اقعد) ، بل هو مسموع عن العرب ، وليس لأحد أن يبتدع اسما لم تتكلم به العرب(٤).

ونسب النّيلي رأي المبرد هذا إلى الكسائي ، ورجّحه ، فقال :" والكسائي يرى الوقف على المسموع من باب (نزال) ، والنفس إلى هذا الرأي أسكن ؛ لأن المسموع منه لم يتناه في العدّ إلى حد يدخل به في باب الكثرة ، فيحسن القياس عليه ، فإن كثرة النظائر مزيلة للاستيحاش ، وللسمع نبوة عن قول القائل : كَتَابِ ونَسَاخِ ، وهو يريد : اُكْتُب واِنْسَخ"(٥).

---

(١)الخصائص (١/١٣٦).
(٢) انظر : أصول النحو- جامعة المدينة (ص: ٣٠٤).
(٣) انظر : الكتاب (٣/٢٨٠)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣٠).
(٤) لم أجد له نصا في كتبه المطبوعة ، وانظر رأيه في ارتشاف الضرب٥/٢٢٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٦٠، والتصريح(٢/٢٨٢).
(٥) الصفوة الصفية ٢/١٧٢.

وردّ صاحب التصريح ما ذهب إليه المبرد من عدم قياسه ، بأنه باب واحد كثُر استعماله على منهاج واحد، فكان حقيقًا بالاتساع وإن فقد السماع(١).

فدليل سيبويه في جميع هذه الأحكام هو السماع عن العرب ، وقد أقام عليه الحكم ، وإن لم يكن له نظير من السماع غيره ؛ لعدم تعارضه مع شيء من مقاييس العربية وأصولها، ولأنه كل ما سمع.

وقد رأينا فيما سبق من أمثلة توسّع سيبويه في القياس ، من قياسه على القليل ، والذي لم يسمع له نظير، مع ذكره في (الكتاب) أن القليل لا يقاس عليه ، وإنما يقاس على الكثير الغالب.

المبرد والقياس على القليل.

لم يكن سيبويه وحده الذي قاس على القليل من أئمة البصريين ، فقد رأينا ذلك عند غيره منهم،كأبي العباس المبرد الذي تدلُّ أقوالُهُ على أنَّه أوجب في المقيس عليه أن يكون كثيراً ، وأنَّهُ لا يؤخذ بالقليل ولا يقاس على الشاذ، وهذا ظاهر في قوله: "القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة" (٢). وقوله : "إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك"(٣).

لقد كانت للمبرد رغبة ملحّة في أن تجري المسائل على نظام مستقيم وقياس مطرد ، فدفعه ذلك إلى أن ينكر بعض الروايات التي تخالف القياس العام ،

(١) انظر : التصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٨٣).
(٢) انظر : الكامل: ٥٠/١ ، وتحقيق الشيخ عضيمة على المقتضب: (١/ ١١٥).
(٣) انظر : تحقيق الشيخ عضيمة على المقتضب (١١٥/١)، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي(ص:٢٠٦).

وهذا النهج الذي انتهجه المبرد عرّضه لردود قاسية من بعض اللغويين[١] ، كما نُقِلَ عن ابن ولاد رادًّا عليه:"فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا ، وكلام العرب فرعا فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله"[٢].

والأمثلة على اتّباع المبرد للقياس وردّه لما أورده سيبويه في كتابه مسموعا عن العرب الفصحاء كثيرة ؛ لأنه كان يتبّع الكثرة من كلام العرب ويقيس عليه ، كما في قياس سيبويه على (شنئي) في النسب إلى (فعولة) ، فتقول في: ركوبه وحلوبة : (رَكبي ، وحَلَبي)، فيصفه بالشذوذ ، وأن قول العرب في النسب إلى (شنوءة : شنئيّ) شاذ ، لا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يرد منه غير هذا الحرف[٣].

ومن يتتبع كتاب الانتصار لابن ولاد يجد فيه مسائل انتقد فيها المبرد سيبويه ، كان قوامها ذلك ،مفضّلا فيها اطراد القياس على المسموع االمتفق عليه من العرب[٤] .

فمن ذلك مثلا ما لا ينصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل، كـ (أدهم للقيد، وأسود للحية، وأرقم لحية فيها نقط كالرّقم)، فهذه أوصاف في الأصل غلبت عليها الاسمية، وهي غير منصرفة نظراً إلى أصلها، وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها ، قال: "وأما أدهم إذا عَنِيتَ القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب"[٥].

---

(١) كـ(علي بن حمزة البصري) صاحب التنبيهات على أغاليط الرواة ، و(ابن جني) ، و(البغدادي).انظر : الخصائص ٧٥/١، ٣٤١/٢ ،٩٦/٣، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥١) ، وتحقيق الشيخ عضيمة على المقتضب١١٧/١.

(٢) انظر : تحقيق الشيخ عضيمة على المقتضب١١٧/١، ولم أقف عليه في الانتصار.

(٣)انظر:المقتضب(١٤٠/٣)، والانتصار (صـ٢٠٩ -٢١٠)، وشرح المفصل(١٤٦/٥-١٤٧).

(٤)انظر:الانتصار(صـ١٠١-١٠٢،٢٠٢-٢٠٤)،وأصول التفكير النحوي عند ابن ولاد(ص:٩٨-٩٩).

(٥)الكتاب(٢٠١/٣)، وانظر : توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١١٩٤)، وشرح الأشمونى (٣/ ١٤٠).

والمبرد يصرف ما كان أصله الوصفية ثم زالت عنه بالعلمية ، قياسا على المعدول به إذا سمي به ، كـــ(ثُلاث، رُباع) ،وكذا (أحمر) إذا سمي به ثم نُكّر(١).

فيردّ ذلك ابن ولاد محتكما إلى المسموع من العرب بقوله :" فأما اعتلالـــه بصرف المعدول إذا سُمّي به ؛ لأن العدل قد زال عنه بالتسمية ،فهذا الذي قاس عليه (أحمر) أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه ،ولعمرى لو لم يســـمع من العرب ترك الصرف في (أدهم ، وأرقم ، وأسود) وما أشبه ذلك إذا سُمّوا بها، لكان ما ذكر قياسا سهلا ،ولكن لابد من متابعتهم إذ كنا نريد التكلم بلغـــتهم دون ما يطرد لنا ويحسن في مقاييسنا ... ثم اتّبعناهم في (يدع) فلم نقس عليـــه(ودع)، ونعمل منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا، وكان هذا قياسا ســـهلا ، ولكنـــا اتبعناهم فتركنا من ذلك ما تركوا وتكلمنا بما تكلموا"(٢).

ويمكننا القول أنَّ المبرِّد قد عمّق اتجاه القياس ، وأنَّ المغالاة فيه قد تُعزى إليه ، فقد اهتم به اهتماماً بالغاً ، وكان لبصريتِهِ دورٌ بارزٌ في أقيسته في مواضع كثيرة ، فهو يقيس على الكثير من كلام العرب ، قال: ((واعلم أن القياس وأكثـــر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرَكَ ، وخمسة عشرَكَ ، فتدعه مفتوحاً علـــى قولك: هذه أربعة عشَرَ وخمسة عشَرَ))(٣).

وكثيراً ما نرى المبرِّد يردد لفظة (الأقيس) كقولِهِ: ((أمَّا الأقيس والأكثر في لغات العرب فأن تقول في بيضة: بيْضات ، وجوزة: جوْزات ، ولوزة: لوْزات))(٤).

---

(١)الكتاب(٢٠١/٣)، وانظر : المقتضب(٣٧٧/٣-٣٨٠) والانتصار ص : ٢٠٣-٢٠٤).

(٢)الانتصار (ص : ٢٠٤).

(٣) المقتضب: ١٧٩/٢.

(٤) المصدر نفسه: ١٩٣/٢ ، وانظر ٨١/٢ و ٣٥٠/٣ و ٢١٨/٤ ، ٣٦٧ و ٢٣٣/١ ، والقياس في منهج المبرِّد ، بحث لـــ صاحب أبو جناح ، مجلة المورد المجلد التاسع ، العدد الثالث ، ١٩٨٠م: ٥٨.

وبرغم ذلك وجدنا المبرد يتوسع في القياس أحيانا ، فيقيس في بعض المسائل على القليل، وعلى ما يراه غيره شاذا ، الأمر الذي دعا بعض المحدثين إلى القول بأن المبرد اقترب من الكوفيين بقياسه على الشاذ في بعض الأحيان"[١].

١- فمن ذلك مثلا أنه قاس الجمع بين فاعل (نِعْمَ) الظاهر والتمييز ، كقولك: نعم الرجلُ رجلاً زيدُ ، فقولك (رجلاً) توكيد لأنَّهُ مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً[٢] ، واستشهد له[٣] بقول جرير:

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا ∴ فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا"[٤].

وحجته في الجواز المبالغة في البيان والتوكيد ، وهذا واضح من قوله :" وَاعْلَم أَنَّك إِذا قلت : نعم الرجل رجلا زيد ، فقولك : رجلا توكيد ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَغْنى عَنهُ بِذكر الرجل أَولا، وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَة قَوْلك : عِنْدِي من الدَّرَاهِم عشرُون درهما، إِنَّمَا ذكرت الدِّرْهَم توكيدا ، وَلَو لم تذكره لم تحتج إِلَيْهِ ، وعَلى هَذَا قَول الشَّاعِر:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا ∴ فنِعمَ الزَّاد زادُ أبيكَ زادا"[٥].

وهو بهذا مخالفٌ سيبويه والبصريين الذين منعوا ذلك[٦] ؛ تمسكا بالأصل من كون التَّمْيِيز فِي الأَصْل مسوقاً لدفع الْإِبْهَام ، والإبهام إِذا ظهر الْفَاعِل زائل ،

---

(١)انظر : المدرسة البغدادية في تأريخ النحو العربي: ١١١ ، وانظر: المبرِّد سيرته ومؤلفاته: ٣٠٠.

(٢)انظر: المقتضب ١٥٠/٢ ،وعلل النحو :٢٩٣ ، ومغني اللبيب : ٦٠٤، وحاشية الصبان ٢/ ٣٠١.

(٣) هناك شواهد أخرى أوردها المتأخرون في كتبهم ، لكنى اقتصرت على هذا الشاهد لاقتصار المبرد عليه ، ولإجماعهم على الاستشهاد به. انظر: توضيح المقاصد والمسالك(٢/ ٩١٥).

(٤) من الوافر ، في ديوانه ١٠٧ ، والمقتضب ١٥٠/٢ ، والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩؛ والشاهد فيه: "نعم الزاد زاد" حيث جمع بين الفاعل الظاهر، والنكرة المفسرة تأكيدا.

(٥)المقتضب ١٥٠/٢.

(٦)انظر : الكتاب (١٧٧/٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٣٣) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٦) ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٦٠٤)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٥٦).

فَلَا حَاجَة إِلَى التمييز ، وذلك أن أصل التمييز ألا يجتمع مع الفاعل الظاهر ؛ لأنه إنما أتى به ليفسر جنس الممدوح أو المذموم حين لم يتبين بالإضمار ، فإذا أظهر كان الجنس بيّنا بنفسه مستغنيا عن التفسير ، فكان الجمع بينهما جمعا بين العوض والمعوض منه(١).

وَهَذَا الِاعْتِبَار يلْزم مِنْهُ منع التَّمْيِيز فِي كل مَا لَا إِبْهَام فِيهِ ؛ لِأَن التَّمْيِيز قد يجاء بِهِ توكيدا ، كَقَوْلِك: عِنْدِي من الدَّرَاهِم عشرُون درهما. وَمثل هَذَا جَائِز بِلَا خلاف(٢).

ولذا قيل: إن (زادا) في البيت إنما هي معمولة لـ(تزود) في أول البيت، وهي إما مفعول مطلق إن أريد بها التزود، وإما مفعول به إن أريد بها الشيء الذي يتزوده من أعمال البرّ(٣).

والتأويل الأقرب من هذا، أن يُدّعى أن في (نعم) ضميرا، و(زادا) تمييز تأخر عن المخصوص،و(زاد أبيك) بدل(٤).

ورأي المبرد أصحّ وأدقّ ، وهو اختيار جماعة من النحويين(٥) ، فالتمييز إنما يتحتم في هذا الباب إذا كان فاعل (نِعْمَ) ضميرا مستترا ، كـ(نعم رجلا زيد) ؛ لكونه مُفسِّراً للضمير المبهم ، حينئذٍ العِلَّة هذه لا بد أن تكون مُطَّرِدة، فإذا كَشَفَ مُبهماً وزاد فائدةً، فقد يُقال: إنه لا إشكال بالجمع، وإلا فالأصل المنع ، وإذا كان التمييز مبناه على التَّبْيين ، لكنه يعرض لَهُ فِي بعض الْمَوَاضِع أَن يقْتَرن بالْكَلَام

(١)انظر : المقاصد الشافية ٤/٥١٤-٥١٥.
(٢)انظر : همع الهوامع ٣/٣١.
(٣)انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٦٠٤) ،شرح الأشمونى (٢/ ٥٧).
(٤)انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩١٧).
(٥) كابن السراج ، والفارسي ،وابن جني ،والعكبري ، وابن مالك ، والمرادي ، والأشموني. انظر : الأصول في النحو ١/ ١١٧، والإيضاح ٨٨ ،وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٣٣،والخصائص ١/ ٨٣، والمفصل في صنعة الإعراب ص: ٣٦٢،وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص: ١٤١،وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٦،وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩١٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٦.

مَا يُغني عَنهُ فَيصير مؤكداً. والجمع بينهما مبالغة في التوكيد من باب الاحتياط ، فإنهم في بعض الأحوال قد يمكنون ويحتاطون وينحطّون في الشقّ[١] الذي يؤمون، وقد قيل لأبي عمرو: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم ؛ لِتُبْلِغ [٢].

٢- وكذا قاس المبرد مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ ، موافقا لسيبويه في ذلك ، كما سبق ، فيقول :" (هَذَا بَاب مجْرى نعت النكرَة عَلَيْهَا) ، وَذَلِكَ قَوْلك: مَرَرْت برَجُل ظريف، فَوجه هَذَا الْخَفْض ؛ لِأَنَّك جعلته وَصفا لما قبله كَمَا أجريت نعت الْمعرفَة عَلَيْهَا ، وَإِن نصبت على الْحَال جَازَ"[٣].

٣- قاس تقديم التمييز على عامله المتصرف مخالفا سيبويه ، وموافقا المازني ، فيقول:" وَاعْلَم أَن التَّبْيين إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصبّبت ، وَهَذَا لَا يُجِيزهُ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يرَاهُ كَقَوْلِك: عشرُون درهما، وَهَذَا أفرههم عبدا، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَة ذَلِك؛ لِأَن (عشْرين درهما) إِنَّمَا عمل فِي الدِّرْهَم مَا لم يُؤْخَذ من الْفِعْل أَلا ترى أَنه يَقُول: هَذَا زيد قَائِما، وَلَا يُجِيز: قَائِما هَذَا زيد؛ لِأَن الْعَامِل غير فعل وَتقول: رَاكِبًا جَاءَ زيد؛ لِأَن الْعَامِل فعل؛ فَلذَلِك أجزنا تَقْدِيم التَّمْيِيز إِذا كَانَ الْعَامِل فعلا وَهَذَا رأى أبي عُثْمَان المازني"[٤].

---

(١) ينحطون في الشق الذي يؤمون" أي يجتهدون فيه ويبذلون فيه وسعهم؛ من قولهم: انحطت الناقة في سيرها: أسرعت. لسان العرب (٧/ ٢٧٥) وتحقيق الخصائص ٨٢/١.

(٢)انظر : الخصائص ٨٢/١-٨٣.

(٣) المقتضب ٢٨٦/٤.

(٤) المقتضب ٣٦/٣ ، وانظر : الأصول في النحو (١/ ٢٢٣) ،شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٧٦).

فقد صرح المبرد بمخالفته لسيبويه الذي منع ذلك، قياسا على ما ليس عامله متصرفاً[١]، "ألا ترى أنك إذا قلت: "عندي درْهماً عشرون" لم يَجُزْ، فكذلك إذا قلت: "تَفْساً طاب زيدٌ"، ولم يفرق في الحكم بين العامل المتصرف وغيره ؛ لأنهما مشتركان في كون كل واحدٍ منهما مُمَيِّزٌ منسوب إلى عامل، وإذا اشترك الشيئان في وصف خاصٍ كَفَى ذلك للإلحاق. و إن لم يكن الفرق قاطعاً للإلحاق[٢].

أما المبرد ففرق بينهما في أن العامل في الأول غير متصرف، والتقديم تصَرُّف فلا يوجبه غير المتصرف، بخلاف قولك: "طاب زيد" فإنه متصرف، فجاز تقديمه على العامل فيه كالمفعول.

والحق معه ، فإن قياس العامل المتصرف على الاسم الجامد مردودٌ بأنه قياس بعيد[٣]، لضعف الشبه بين المقيس والمقيس عليه؛ إذ لا يكفى مطلق شبه بين المقيس والمقيس عليه، بل لا بُدّ أن يكون وجه الشبه فيما له دخل بالحكم المراد إثباته أو نفيه، وهو هنا قوة العامل[٤].

واستدل المبرد على ذلك بقول المُخَبَّل السعدي[٥]:

(أتهجر ليلى للفراق حبيبها ∴ وَمَا كَانَ نفسا بالفراق تطيب) [٦].

---

(١) انظر : الكتاب١/٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١، وممن منع ذلك أيضا الفراء والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة. انظر : معانى القرآن ٧٩/١، والإنصاف٦٨٢/٢، وارتشاف الضرب١٦٣٤/٣،

(٢) انظر : التبيين/ ٣٩٥.

(٣) انظر: الأصول ٣٢٤/١.

(٤) انظر: الشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية :(ص : ١١٥١).

(٥) أورد ابن مالك شواهد أخرى غير هذا في شرح التسهيل٣٨٩/٢، ٣٩٠.، لكني اقتصرت على ما اقتصر عليه المتقدمون من الاستشهاد بهذا البيت فحسب.

(٦) من الطويل، في: ديوانه/ ٢٩٠ (ضمن كتاب شعراء مقلون)، والمقتضب ٣٧/٣، والخصائص٣٨٤/٢، وتحصيل عين الذهب/ ١٧٠.

ووجه الاستدلال به: أن فى (كان) ضمير الشأن أو الحديث، وفى (تطيب) ضمير (ليلى)، فكأنه قيل: وما كان الشأن تطيب ليلى نفساً، فـ(نفساً) تميز نسبة (تطيب) إلى (ليلى)، ثم قدم (نفساً) على العامل المتصرف (تطيب) [١].

وقد ردّ المانعون بأنه لم يرد سماع يؤيد تقديم التمييز على عامله المتصرف، وأما بيت المُخَبَّل السعدى السابق فالرواية الصحيحة فيه: "وما كان نفسى بالفراق تطيب". فـ(نفسى) اسم كان و(بالفراق تطيب) خبرها.

ولو سُلِّم بصحة رواية بيت المُخَبَّل السعدى السابق فإن هذا إنما ورد فى الشعر، وما انفرد به الشعر ليس بأصل يقاس عليه، إنما يوَجَّه إلى الضرورة، أو إنما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ؛ فلا يكون فيه حجة[٢].

وهذا تكلف لا داعي له ، فإن الرواية لا تُدْفع بأختها إذا ثبت صحتها. قال ابن خروف: " وروى أبو إسحاق- يعنى الزجاج-: "وما كان نفسى"، ولا حجة فى رواية أبى إسحاق لصحة الرواية الثانية، وهى أشهر"[٣].

وقد عضّد هذا السماع – وإن كان قليلا- قياسٌ قويٌ من الحمل على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، كالمفعول به والحال، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً في نحو: ضرب زيدٌ عمراً، جاز تقدُّم معموله عليه، نحو: "عمراً ضرب زيدٌ"، وكذلك أيضاً عند البصريين جاز تقديم الحال على عامله إذا كان الفعل

(١) انظر: المقتصد٢/٦٩٥، ٦٩٦، وتحصيل عين الذهب/ ١٧٠.
(٢) انظر: الإنصاف ٢/٦٨٤، والحلل لابن السيد. ص: ٣٣٣، والتخمير للخوارزمي ١/٤٥١.
(٣) شرح الجمل لابن خروف٢/١٠٠٣.

متصرفاً، نحو: "راكباً جاء زيد". ومن منع – وهم الكوفيون – منع لوجود مانع آخر، وهو الإضمار قبل الذكر(١).

٤- وكذا قاس ردّ لام الكلمة في الأسماء الستة عند إضافتها لياء المتكلم، فيقول : هذا أَخِيّ وأَبِيّ، برد لام الكلمة (الواو) ، وقلبها ياء ، وإدغامها في ياء المتكلم(٢).

ووجهه أنه قاس ردّ اللام عند إضافتها إلى ياء المتكلم على ردّ اللام عند إضافتها إلى غير ياء النفس ، فكما تقول : (أبوك ، وأباك ، وأبيك) بإثبات حروف العلة عند الإضافة إلى هذا الضمير ، فكذا عند الإضافة إلى ياء المتكلم(٣).

والجمهور على وجوب حذف لاماتها ؛ إذ ردُّها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم إنما كان لغرض جعلها إعرابا ، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم ، فلا معنى لردّها معها(٤).

وشُبْهة المبرد في ذلك قول الشاعر :

قَدَرٌ أحلّك ذا المجاز وقد أرى ∴ وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجاز بِدارِ(٥).

---

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٠٣ ، ٦٨٣).
(٢) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة ، وانظر رأيه في : المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٤١) ، وشرحه لابن يعيش(٣/ ٣٧) ، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٠٩).
(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٣٧) ، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢٧٠).
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٧٠).
(٥) البيت من الكامل لمؤرج السلمي من شعراء الدولة الأموية. ذو المجاز: سوق كانت في الجاهلية للعرب "انظر البيت في : شرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٣٦) ، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢٧٠).

بتشديد الياء في (وأَبيَّ) على أنه مفرد ، رُدّت لامه في الإضافة لياء المتكلم عند المبرد ، كما تُرَدّ في الإضافة للكاف التي للمخاطب والهاء التي للغائب ، فيكون الأصل (أَبُوي) قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبْق إحداهما بالسكون، ثم أُدغمت الياء في الياء ، وكُسِر ما قبلها ؛ لئلا تعود الواو[١].

وهذا الكلام وإن يكن موافقا للقياس وقواعدَ النحاة لا يقوم عليه دليل صحيح ، ولا تنهض به حجة قائمة ، فإن هذه اللفظة وإن كانت تحتمل ما ذكره المبرد فإنها تحتمل أيضا شيئا آخر ، وهو أن تكون جمع (أب) إذ يجمع (أب) على (أبين) [٢] ، قال:

فلمَّا تبيّنَّ أصواتَنا ∴ بَكَيْنَ وفدَّيْننَا بالأبينا[٣]

ثم أضيف للياء التي للمتكلم ، فالياء الأولى ليست هي لام الكلمة التي كان أصلها واوا ، وإنما هي ياء الجمع التي تتصل به في حالتي النصب والجر ، فالأصل على هذا (وأَبَيّين)، فلما أريد الإضافة إلى ياء المتكلم سقطت نون الجمع للإضافة ، ثم أدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم ، فعادت الكلمة إلى (وأبِيّ) ، وصحة هذا الاحتمال يدفع ما ادعاه المبرد ، والمذهب لا يثبت بالمحتملات ، كما قال الرضي[٤].

وإنما الحجة له في قول الراجز:

(كأنْ أَبِيِّ كَرَمًا وسودا ∴ يُلْقِي على ذِي اللّبَد الجديدا) [٥]

---

(١) انظر : حاشية شرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٣٧).
(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٣٧) ، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢٧١).
(٣) من الطويل ، لزياد بن واصل السلمي ، والمعنى : أنهن لما عرفن أصواتنا وميزنها بكين فرحا بقدومنا، وهو في : شرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٣٧) ، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢٧١).والشاهد في(بالأبينا) حيث هو جمع (أب).
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي(٢/٢٧١).
(٥) من الرجز ،لا يعلم قائله ، والمقصود بذي اللبد : ذي الخرق البالية، من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/١٠١٠ والهمع٢ /٥٣٥ ، على إضافة (أَبِيّ) إلى ياء المتكلم برد لامه على رأي المبرد.

لأنه قال : (يلقي) ، ولو أراد الجمع ، لقال:(يلقون)[١].

٥- وكذا في النسب إلى ما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن ، نحو (تغْلب، ويحْصِب ، ويثْرِب) ، فقد سُمع الفتح مع الكسر في: (تغلِبيّ ، ويحصِبيّ ، ويثرِبيّ)، وفي القياس علي الفتح المسموع خلاف[٢]:

فذهب المبرد إلى أنه جائز مطرد[٣]، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ لا يقاس عليه[٤]؛ إذ الأصل الكسر ؛ لأن الفتح إنما يكون في الثلاثي (نَمِر ، دُوَل ، إبِل) ؛ فرارا من الثقل ؛ إذ لو تركت الكسرة على حالها في الثلاثي غير محوّلة ، لكان الثقل أغلب على الكلمة ، من حيث توالت فيه الحركات ، واجتمع فيه كسرتان متواليتان ، وياءان ، ولم يبق من الكلمة غير مكسور إلا حرف واحد ، فكان ذلك أثقل عليهم ، ولذلك حولوا الكسرة إلى فتحة.

أما الرباعي نحو (تغلِب) وأمثاله ، فإنه يقتضي أن تبقيه على أصله ، وإن توالت فيه الكسرتان، فتقول فيه : تغلِبيّ ، وكذا إذا سميت بـ(تضرب) قلت : (تَضْرِبيّ) ، وهذا أحد الوجهين فيه وأجودهما ، بل هو الأصل عند سيبويه والخليل والجمهور ، وقصروا الفتح على السماع.

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١٠).

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٤٥٠).

(٣)لم أقف على مذهب المبرد فيما توافر لدىّ من كتبه ، وانظر : شرح المفصل (٥/ ١٤٦)، شرح الشافية للرضي (٢/ ١٩).

(٤) انظر : الكتاب (٣/ ٣٤١)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ١٩)،وتوضيح المقاصد (٣/ ١٤٥٠).

ووجه ذلك أن الثقل بتوالي الكسرات لم يغلب على الكلمة لمكان الساكن الموجود ، والساكن معتد به ، فلم يكن كـ(نمِر وشقِر) في غلبة الكسرات ، فلم يلحق به[١].

أما المبرد فجعل الفتح المسموع مع الكسر قياسا مطردا ، ووجه ذلك عنده عدم الاعتداد بالثاني الساكن لضعفه ، فصار كالعدم ، فأشبه ذلك الثلاثي (نمِر وشقِر) ، كما لم يعتدوا به في قولهم (صِبية وقِنية) ، فقلبوا الواو ياء لأجل الكسرة مع وجود الحاجز ، فلولا أنه كالعدم لم يفعلوا ذلك[٢].

وردّه الشلوبين بأن عدم الاعتداد بالساكن ليس بالأصل ، بل هو توجيهُ شذوذٍ ، فكيف يجعل قياسا ؟ وإنما هو كقول العرب في النسب إلى البصرة : بِصْرِيّ ، بكسر الباء شذوذا إتباعا لكسرة الراء ؛ لأن الحاجز بينهما ساكن ، وهو غير حصين[٣].

٦- أجاز المبرد دخول (حتى) الجارة على الضمير قياسا على (إلى) [٤]، فإنها بمعناها، وتدخل على الظاهر والمضمر، وأيضاً على بقية الحروف التي تدخل على الظاهر ، كـ(مِن، والباء، واللام)، فإنه لا يمتنع دخولها كلّها على الضمائر، وهو كما قال ابن السراج :" في القياس غير ممتنع "[٥].

وحجة المبرد في ذلك قول الشاعر :

---

(١) انظر : المقاصد الشافية(٧/ ٤٧٢)، وعلل النحو (ص: ٥٣٤).

(٢) انظر : شرح المفصل(٥/ ١٤٦)، وشرح الشافية للرضي (٢/ ١٩).

(٣) انظر : المقاصد الشافية(٧/ ٤٧٢).

(٤) لم أقف على مذهب المبرد فيما توافر لدى من كتبه ، وبه قال الكوفيون، انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٨، وارتشاف الضرب ١٧٥٥/٤، والجنى الدانى. ص:٥٤٣ ، والتصريح ١٤/٣.

(٥) الأصول ٤٢٦/١.

وَأَكْفِيْـه مَـا يَخْشَـى وَأُعْطِيـهِ سُـؤْلَهُ ∴ وَأُلْحِقُـهُ بِـالقَوْمِ حَتَّـاهُ لاَحِـقُ(١)

وتمسك أيضا بقوله:

فَـــلاَ واللهِ لا يَلْقَـــى أُنَـــاسٌ ∴ فَتَـىً حَتَّـاك يـا ابْـنَ أَبِـى زِيَـادِ(٢)

ومنع سيبويه والبصريون دخول (حتى) على الضمير ، فلا يقال : دع القوم حتاه ، ولا : رأيتهم حتاه ؛ اجتزاء بـ(إلى) ، لكون (إلى) أشد تمكنا وأوسع تصرفا ، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل ، نحو : قيم إلى زيد ، ولا يقال : قيم حتى عمرو(٣).

قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر :"واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: رأيتُهم حتى ذاك، وبقولهم: دعْهُ حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دعهُ حتى ذاك، وبالإضمار في (إلى) إذا قال : دعهُ إليه؛ لأن المعنى واحد، كما استغنوا بمثلى ومثلهُ عن كِى وكَهُ"(٤).

وَاخْتلف فِي عِلّة الْمَنْع ، فَقيل : إن مجرورها لَا يكون إِلَّا بَعْضًا لمَا قبلهَا أَو كبعضٍ مِنْهُ، فَلم يُمكن عود ضمير الْبَعْض على الْكل. وَقيل : الْعلَّة خشيَة التباسها بالعاطفة ، فَإِنَّهَا تدخل عَلَيْهِ على الْأَصَح . وَقيل : الْعلَّة أَنَّهَا لَو دخلت عَلَيْهِ قلبت ألفها يَاء كَمَا فِي (إِلي) وَهِي فرع عَن (إِلَى) ، فَلَا تحْتَمل ذَلِك ، وَإِلَّا ساوي الْفَرْع الأَصْل(٥).

وأما ما استُدل به مما سبق ، فقد وُصف قوله: (حتاك يا ابْنَ أَبِى زِيَادِ) بأنه ضرورة(٦)، أو شاذ(١)، أو مصنوع(٢) ، واستحسن البغدادى وصفه بالضرورة؛ لأنه

(١) من الطويل، لا أعرف قائله، انظره في ضرائر الشعر لابن عصفور/١٢٦، ومنهج السالك ٢٣٥/١.
(٢) من الوافر، لم أهتد إلى قائله، انظره في المقرب/٢٦٥، وشرح الكافية للرضى ٢٧٧/٤.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضى ٢٧٦/٤ ، والمقاصد الشافية ٥٦٨/٣-٥٦٩.
(٤) الكتاب ٣٨٣/٢.
(٥) انظر:همع الهوامع ٤٢٤/٢.
(٦) انظر: المقرب. ص: ٢٦٥، ورصف المبانى. ص: ٢٦١، وارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤.

لأنه لم يرد في الكلام المنثور(٣)، وعَدّه الأشمونى قليلاً(٤).

وأما قوله: " وَأُلْحِقُهُ بالقَوْمِ حَتَّاهُ لاَحِقُ "، فقد جعلوا (حَتَّى) فيه ابتدائية، والهاء أصلها: (هُوَ)، سكنت الواو ثم حذفت، فاتصل الضمير بـ(حَتَّى) و(لاحق) خبره، ولا يصح جعل (حَتَّى) فى البيت جارة؛ لأنه يلزم منه ألا يكون لرفع (لاحق) وجه(٥).

غاية القول فيما سبق أن المبرد قاس على القليل الوارد في جواز جرّ (حتى) للضمير.

وبهذا – من خلال ما سبق ذكره– رأينا المبرد يقيس على القليل في بعض المسائل ، مع تصريحه بأنه لا يقاس إلا على الكثير الغالب ، وأنك"إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك"(٦).

يونس بن حبيب والقياس على القليل.

ممن توسع في القياس أيضا من أئمة البصريين ، فقاس على القليل ، وربما قاس على ما لم يسمع – يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، فمن مظاهر

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ٢٧٧/٤، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٣ ،والشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية(١١٩٤).

(٢) انظر:همع الهوامع ٤٢٤/٢.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٤٧٤/٩.

(٤) انظر: شرح الألفية للأشمونى ٢٠٩/٢، ٢١٠.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضى ٢٧٧/٤، ومنهج السالك ٢٣٥/١، وخزانة الأدب ٤٧٢/٩، ٤٧٣.

(٦) انظر : تحقيق الشيخ عضيمة على المقتضب (١/ ١٠٧)، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي(ص:٢٠٦).

توسعه في القياس ما يلي :

١- قاس على (قَرَوِيّ) في النسب إلى (قَرْية).

ذهب يونس إلى أن الاسم إذا كان ثالثة ياء قبلها ساكن وبعدها تاء تأنيث ، نحو (ظَبية ، وقَرية ، ورَمية) ، فإنه يجب فتح الحرف الساكن ، وتقلب الياء ألفا، ثم واوا بعد حذف تاء التأنيث ، فيقول : (ظبويّ ، وقرويّ ، ورمويّ) ، وكذا في الواويّ (غَزَوِيٌّ ، وَعُروَي) في (غَزوة ، وعُروة) [١]؛وذلك لأن التغيير بحذف التاء جَرَّاً على التغيير بالفتح، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث[٢].

وقد خالف يونس بذلك أبا عمرو بن العلاء ، كما ذكر ذلك سيبويه :" وحدثنا يونس أنَّ أبا عمروٍ وكان يقول في ظبيةٍ: ظَبْيِيٌّ. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلاَّ هذا إذ جاز في أميّة وهي معتلة، وهي أثقل من رَمْيِي.

وأما يونس فكان يقول في ظَبيةٍ: ظَبَويٌّ، وفي دُمْيَةٍ: دُمَوِيٍ، وفي فِتْيَةٍ: فِتَوِيٍ"[٣].

وكان الخليل وسيبويه- تبعا لأبي عمرو- ينسبان إليه بلا تغيير ، سوى حذف التاء ،لا فضل بين اليائي والواوي، فيقولان في اليائي: (ظبيي، وقَنِيٌّ ، ورُقْيِيّ) في النسب إلى (ظَبية ، وقِنية ، ورُقية)، وكذا في الواويّ (غَزْوِيٌّ ،

(١) انظر : رأي يونس في الكتاب (٣/ ٣٤٨) ، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٦٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٥٠)، شرح الشافية للرضي (٢/ ٤٨).
(٢) انظر : شرح الشافية للرضي(٢/ ٤٨).
(٣)الكتاب (٣/ ٣٤٧).

وَعُرْوِي ، وَرِشْوِيٌّ) في النسب إلى (غزوة ، وعروة، ورشوة) لسكون عين جميعها، إذ التخفيف حاصل ، والأصل عدم التغيير[١].

والذي حمل يونس على ارتكاب هذا في اليائي والواوي مع بُعْده من القياس أنه سمع عن العرب قولهم في الْقَرْيَة: قَرَوِيّ ، وفي بني زِنْيَةَ وبني البِطْيَةِ – وهما قبيلتان – زِنَوِيّ وَبِطَوِيٌّ[٢].

وهذا السماع شاذ عند سيبويه لا يقاس عليه[٣].

وكان الخليل يَعْذِرُ يونس في ذوات الياء ، دون ذوات الواو؛ لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واواً، فتخفّ شيئاً، وإن كان يحصل بالحركة أَدنى ثِقْل، لكن ما يحصل بها من الخفة أَكثر مما يحصل من الثقل، وأَما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثِقَلٌ من دون خِفّة، ولم يرد به أَيضاً سماع ، كما ورد في اليائي : قَرَوِي ، وزِنَوِي ، وبِطَوِي[٤].

لهذا قال ابن مالك :" ولا شاهد له– يقصد يونس– في تغيير ذوات الواو، فمذهبه في ذوات الياء قوي ؛ لاعتضاده بالسماع، وهو في ذوات الواو ضعيف ؛ لعدم السماع"[٥].

٢–جوز يونس تعريف الحال من غير تأويل ، قياسا على الخبر[١] ، وعلى ما سُمِعَ من قول لبيد:

---

(١)انظر : الكتاب (٣/ ٣٤٦–٣٤٧)، والمفصل (ص: ٢٦٢) ،وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٥٠).
(٢)انظر : الكتاب ٣٤٧/٣ ، وشرح الشافية للرضي(٢/ ٤٨).
(٣)انظر : الكتاب ٣٤٧/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش(١٥٤/٥).
(٤)انظر : شرح الشافية للرضي(٢/ ٤٨).
(٥) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٥٠).

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ∴ ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدّخالِ[٢].

والْجُمْهُور على وجوب التنكير فِي الْحَال ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى خبر ثان ،والأصل في الخبر التنكير ، وَلِئَلَّا يتَوَهَّم كَونهَا نعتا عِنْد نصب صَاحبهَا أَو خَفَاء إعرابها ، وتأويل ما ورد منه معرفة بالنكرة ؛ لأنها وقعت في سياق يتطلب التنكير ، ويحكم بشذوذه ، وذلك في نحو (مررت بهم الجمّاءَ الغفيرَ ،وأرسلها العِراك ، وادخلوا الأولَ فالأولَ) ، وغير ذلك مما وقعت فيه المعارف أحوالا[٣].

إذا فالخلاف بين يونس وجمهور البصريين ليس في وقوع الحال معرفة ، إنما في تأويل هذه المعرفة بالنكرة ، فيونس يجيزه من غير تأويل ؛ أخذا بظاهر اللفظ استنادا إلى السماع ،والجمهور على تأويله بالنكرة.

والذي ألجأهم إلى تأويل ما ورد بالنكرة –فضلا عن المحافظة على اطراد القاعدة وهي تنكير الحال– أن المعرفة فقدت القدرة على التعيين الذي ساعد على تقدير التنكير فيها ، فما ورد فيه الحال معرفة لا يلحظ فيه الدلالة على التعيين الذي هو أساس التعريف ، فكأن التعريف الذي لَحِقَ الأحوال لفظي أو شكلي فقط ، فليس فيها عَهْدٌ لشيء أو مسمّى معيّن الذي هو شرط التعيين ،وهذا ما لا يطلبه الحال أصلا.

يقول ابن الحاجب:" ولا بُعْدَ أن يكون اللفظ في الأصل معرفة ، ثم نُقل مجازا لشيء منكّر، ويجوز أن يقال : إن التعريف في هذه الأشياء ليس تعريفا لشيء

---

(١) انظر : الكتاب٢/٧٦ ،ومنهج السالك٢/٢٨٢ ، والمساعد٢/١١.

(٢) من الطويل ، في ديوانه ١٠٨ بلفظ (فأوردها العراك)، والكتاب ١/٣٧٢ ، والمقتضب٣/٢٣٧ ، والشاهد فيه (العراك) على أنه حال منصوب ، وهو معرف بأل.

(٣) انظر : شرح التسهيل٢/٣٢٦، وهمع الهوامع ٢/٣٠١.

معهود في الوجود ، بل هو معهود في الذهن، فالمعهود في الذهن يكون باعتبار الوجود في المعنى كالنكرات، فجاءت هذه أحوالا"[١].

ولو كانت الحال التي على صورة المعرفة معرفة حقيقية لجاز أن يأتي الضمير حالا، لكنه لم يأت ؛ لأنه لا يؤول بنكرة ؛ لأن معنى الفعل لا يُلحظ فيه ، فلا يمكن أن يكون حالا، فلا يقال : (جاءني زيد إياك ، ولا جئتني إياه)، فلو أن الحال لها أصل في أن تقع معرفة لجاز أن يقع الضمير حالا[٢].

٣- كان يونس يذهب إلى أن (لكنّ) إذا خُفِّفت لا يبطل عملها ، ولا تكون حرف عطف ، بل حرف استدراك ، وهي -عنده- مثل (إنّ ، وأنّ) ، فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك (لكنّ) ، فإذا قلت : ما جاءني زيد لكنْ عمرو ، فعمرو مرتفع بـ(لكن) والاسم مضمر محذوف ، كما في:

فلو كنتَ ضبِّياً عرفتَ قرابتي ∴ ولكِنَّ زَنجيٌّ عظيمُ المشافرِ[٣]

فأعملها بالقياس على (إنّ ، وأنّ) إذا خُفِّفتا[٤].

وقيل : بالحمل على الفعل للشبه بينهما في العمل ، فكما يبقي عمل الفعل عند حذف بعض حروفه كذا يبقي عمل ما أشبهه ،جاء ذلك في قول سيبويه وهو

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١.

(٢) انظر : الإيضاح العضدي ٢٢١-٢٢٢،والمقتصد ٦٨٠/٢، والتعريف في اللغة العربية(ص :١٨٧).

(٣)من الطويل، للفرزدق، انظر: الديوان ٤٨١/٢. وأصل المشفر للبعير ، فاستعاره للإنسان لمّا قَصَد به تشنيع الخَلْق. الشاهد فيه: ولكن زنجي حيث حذف اسم (لكن)،فالأصل: ولكنك زنجي، ويجوز نصب "زنجي" بـ"لكن" على إضمار الخبر ، وهو أقيس . انظر : الكتاب ١٣٦/٢ ، والأصول في النحو ٢٤٧/١.

(٤) انظر : شرح المفصل ٨١/٨، وارتشاف الضرب١٢٧٤ ، والجنى الداني ٥٨٦.

يوجه إعمال(إنْ ، وكأنْ) مخففتين: "وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يُغيَّر عملُه ، كما لم يغيَّر عملُ (لم يكُ ولم أُبَلِ) حين حُذف"(١).

وردّ سيبويه والجمهور ذلك بأنها إذا خففت لا تعمل(٢)، أنشد سيبويه قول الشاعر :

فما كنتُ ضَفّاطاً ولكنّ طالباً ∴ أناخ قليلاً فوقَ ظَهْرِ سبيلِ(٣)

ثم قال : "أي : ولكن طالبا منيخا أنا. فالنصب أجود؛ لأنه لو أراد إضمارا لخفف، ولجعل المضمَر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحا ولكنْ طالحٌ"(٤).

وحجة المانعين امتناع السماع ، فقد نفاه غير واحد من النحاة ، قال ابن مالك :" لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف(٥).وكذا الرضي قال :" ولا أعرف به شاهدا"(٦).

وامتناع السماع الذي ادعاه ابن مالك والرضي مردود ، فقد حكي بعضهم عن يونس أنه حكى فيها العمل عن العرب، ومن سَمِعَ حجةٌ على من لم يسمع(٧).

وأما القياس – على إعمال (إنْ ، وأنْ) المخففتين– فمردود ؛ إذ بالتخفيف يزول الاختصاص الذي عملت به هذه الأحرف ، فيجوز إيلاؤها الاسم والفعل على

---

(١) الكتاب(٢/ ١٤٠).
(٢) انظر : الكتاب(١٣٦/٢) ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ ،وشرح الكافية للرضي ٣٧٢/٤.
(٣) من الطويل ، بلا نسبة في الكتاب ١٣٦/٢، وللأخضر بن هبيرة الضبي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١٦/٢،والضفاط:الذي يُكري الإبل وغيرها من موضع إلى موضع. والسبيل:الطريق. والشاهد فيه إنه أعمل (لكن) ولم يلغها، وأضمر خبر (لكن) ، كأنه قال: ولكن طالبا منيخا أنا.
(٤) الكتاب(١٣٦/٢).
(٥) شرح التسهيل ٣٨/٢.
(٦) شرح الكافية للرضي ٣٧٢/٤.
(٧) انظر : ارتشاف الضرب ١٢٧٤، والجنى الداني (ص : ٥٨٦).

حدّ سواء ، نحو (ما قام زيد لكن قام عمرو) ، جاء في المغني: "حرف ابْتِدَاء لَا يعْمل -خلافًا للأخفش وَيُونُس- لدخولها بعد التَّخْفِيف على الجملتين"(١).

ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل(٢) ؛ لأنها إنما عَمِلَت هي وأخواتها حملا عليه في (المعنى ، والعدد، وفتح أواخرها، وطلبها لاسمين مختلفين ،واتصال ضمير المنصوب بها) (٣) ، فلمّا خُففت باينت الفعل ، فَزَال الشبه الذي من أجله عَمِلَت فَأُلْغِيَت.

٤- أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العَلَم ، تقول على رأى يونس فيمن قال: (رأيت أخاك) : مَنْ أخاك؟ وتقول في (رأيت الرجلَ): مَن الرجلَ؟ حكي ذلك عنه المبرد ، فقال:" وَكَانَ يُونُس يجْرِي الْحِكَايَة فِي جَمِيع المعارف ، وَيرى بَابهَا وَبَاب الْأَعْلَام وَاحِدًا ، وَقد يجوز مَا قَالَ ، وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ على قَول من قيل لَهُ : عِنْدِي تمرتان، فَقَالَ : دعنى من تمرتان ، وَقيل لَهُ : رَأَيْت قرشيا ، فَقَالَ : لَيْسَ بقرشيا"(٤).

ولم يحكه عنه سيبويه ، فهي ليست من طريقه ، لذا غمز السيرافي المبرد في ذلك، فقال:"ما أدري من أين لأبي العباس هذه الحكاية عن يونس"(٥).

وإنما أطلق يونس الحكاية في المعارف قياسا على ما سُمع من مطلق الحكاية في النكرات في قول بعض العرب :(دعنا من تمرتان ،وليس بقرشيا) ، حكاية لقوله: (ما عنده تمرتان ، وأليس بقرشيا) (٦).

---

(١) انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٨٥).
(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٨/٢.
(٣) انظر تلك الأوجه في المقاصد الشافية نقلا عن الزجاجي (٣٠٥/٢-٣٠٦).
(٤) المقتضب٣٠٨/٢، وانظر حكاية يونس في: توضيح المقاصد والمسالك(٣/ ١٣٥٠).
(٥) شرح الكتاب ١٨٠/٣.
(٦) انظر : الكتاب ٤١٢/٢.

وهذا المذهب غير مَرضيّ عند سيبويه والمحققين(١) ، لضعف الجواز في القياس ، فإن للأعلام من التغيير ما ليس لغيرها ، فلا يحكى عندهم من المعارف إلا الأعلام ؛ لأن الحكاية عندهم تغيير،والأعلام يكثر فيها التغيير ما لم يكثر في غيرها ، ولأَن الاسم العلم يدل على شخص بِعَيْنِه ولَو كُرّر، فَلذَلِك جَازَ حكايته. (٢).

قال سيبويه : "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: مَن زيدا؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: مَن زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ ...ولا يجوز في غير الاسم الغالب ، كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العلَم الأول الذي به يتعارفون"(٣).

وأما قياس يونس على ما سُمِع من مطلق الحكاية في النكرات من قولهم (دعنا من تمرتان ،وليس بقرشيا) ، فهو قليل ضعيف لا يبنى على مثله قياس(٤).

قياس(٤).

٥- عدم اشتراط المصدرية في المفعول له.

الجمهور يشترطون المصدرية في المفعول له ؛ لأن المصدر يُشعر بالعِلّية، أما الذوات فلا تكون في الغالب عللا للأفعال ؛ لأن العلل أحداث، والمصدر اسم للحدث، "فلا يجوز: جئتك السمنَ والعسلَ" بالنصب؛ لأنه اسم عين ، لا مصدر(٥).

(١) انظر : النكت للأعلم ٢/٣٠٠،وشرح ابن عقيل على الألفية ٤/ ٩٠ ،والمقاصد الشافية٦/ ٣٣٨.
(٢) انظر : علل النحو (ص: ٤٢٧) ،والمقاصد الشافية٦/ ٣٣٩.
(٣)الكتاب ٢/٤١٢.
(٤)انظر :المقاصد الشافية ٦/٣٣٨.
(٥)انظر: أوضح المسالك (٢/ ١٩٧)، وشرح الأشمونى(١/ ٤٨١) ، والتصريح(١/ ٥٠٩).

وخالف يونس في ذلك ، فأجاز كونه غير مصدر قياسا ؛ تمسكا بما سمع عن العرب من قولهم: (أما العبيدَ-بالنصب- فذو عبيد) ، زاعما أن قومًا من العرب يقولون ذلك إذا وَصَفَ عندهم شخصٌ شخصًا بعَبيدٍ وغيرهم، كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد، وتأول نصب (العبيد) على أنه من المفعول لأجله القياسي، وإن كان غير مصدر ، بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، لا غير، فـ"العبيد" علّة للذكر(١).

وهذا النصب أنكره سيبويه وقبّحه، ووصفه بأنه لغة خبيثة قليلة، وإنما يجوز على ضعفه، إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم، فقال: "وزعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سواءً. وهو قليلٌ خبيث"(٢).

وأوّله الزّجّاج بتقدير: التّملّك؛ ليصير إلى معنى المصدر، كأنّه قيل: أمّا تملّك العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تملّك العبيد.فهو مفعول له على حذف مضاف ، تقديره: أما تملّك العبيد، أي مهما تذكره لأجل تملك العبيد، فذو عبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر(٣).

وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف ،أي : مهما تذكر العبيد ، ولم يلتزموا كيونس تقدير(أما) بـ(مهما يكن من شيء) ، بل قدروه في كل مكان بما يليق به ؛ إِذْ التَّقْدِير هُنَا (مهما ذكرت) (٤).

---

(١)انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٩٧) ، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٠٩).
(٢)الكتاب ٣٨٩/١.
(٣) انظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ١٣١).
(٤) انظر : مغني اللبيب ٨٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى(٢/ ١٨٠).

٦- رُوِيَ عن يونس -من غير طريق سيبويه- إعمال (ما) الحجازية النصب في الخبر الموجب بـ (إلا) مطلقا[١] ، واستُشْهِد له على ذلك بما سُمِعَ عن العرب من قول القائل:

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنا بِأَهْلِهِ ∴ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا[٢]

وهو بهذا يخالف الجمهور من اشتراطهم في إعمال (ما) الحجازية بقاء النفي وعدم انتقاضه بـ(إلا) [٣] ؛ لأنه إذا انتُقض بها صُرِفَ إلى الإيجاب ، فيبطل الشبه الذي من أجله عَمِلَتْ ،وهو شبهها بـ(ليس) في المعنى؛ فإذا انتقض هذا الشبه عادت (ما) إلى أصلها من كونها حرفا مشتركا غير مختص ، فلم تقو على العمل ،وضح ذلك سيبويه بقوله:" وتقول: ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ، تَستَوي فيه اللغتان. ومثله قوله عزّ وجل: " مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا"[٤] لم تَقْوَ (ما) حيثُ نقضْتَ معنى (ليس)، كما لم تَقْوَ حين قدّمتَ الخبرَ"[٥].

فهو يشير إلى إهمال (ما) إذا انتقض نفيها بـ(إلا)، ويرتفع الخبر بعدها ، و أنه لا خلاف بين العرب في ذلك، فتستوى فيها اللغتان (التميمية والحجازية) في

(١) انظر : شرح التسهيل٣٧٣/١ ، والتذييل والتكميل ٢٦٩/٤، والجنى الداني: صـ ٣٢٧.

(٢) من الطويل ،لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص٢١٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٢٧١، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٠، والمَنْجَنُونُ: الدُّولَابُ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا ، أو المَنْجَنُونُ أَداة السَّانِيَةِ الَّتِي تَدُورُ. لسان العرب (١٣/ ٤٢٣)،الشاهد: إعمال(ما)-على رأي يونس- مع انتقاض خبرها بـ"إلا".

(٣) انظر: الكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب١٩٠/٤-١٩١ ، والجمل للزجاجي ١١٩-١٢٠ ، وعلل النحو لابن الوراق ٢٥٧ ، والإيضاح العضدي١١٠ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٣٠/١-٤٣١.

(٤) من الآية ١٥ من سورة (يس).

(٥) الكتاب ٥٩/١.

عدم الإعمال ؛ لضعف شبهها بـــ(ليس) ،فكلّما قَوِيَت المشابهة قَوِى الحكم ، وإذا ضعُفت كان الحكم ضعيفًا قليلاً.

وبناء على ذلك يمكن أن نقول : إن الشيء لا يجرى مجرى نظيره في كـــل حال، فإن أُعطى الفرع حكم الأصل ، فللشبه الذي بينهما ، وإن مُنِعَه ، فَلِمَا فاتـــه من تكامل الشبه، إذ ليس كل اشتراكٍ بين شيئين يوجب لأحدهما حكم الآخر، فذلك مرهون بقوة الشبه بينهما؛ فالشبه إذا قَوِى أوجب الحكم، وإذا ضعُف لم يُوجِبـــه، فكلّما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلّما كان أعمّ كان أضعف.

وقد نقل بعض النحويين الإجماع من العرب والنحويين علـــى ذلـــك، غيـــر مُبالين بما حُكي عن يونس من جواز الإعمال[١]، ومستند إجماعهم أن (ما) لـــم ترد عاملة في القرآن عند انتقاض نفيها بـــ(إلا) ، ومن ذلك قوله تعالى :" وَمَـــا أَمْرُنا إلاَّ واحِدَةٌ"[٢] ،وقوله تعالى : "وَمَا محَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ"[٣] ، وأوّلوا ما خالف ذلك مما سبق الاستشهاد به:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله.....البيت.

بأنه من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتـــدأ على حد: "ما زيد إلا سيرًا، أي:" ما زيد إلا يسير سيرًا، والتقدير:" وما الـــدهر إلا يدور دوران منجنون"، فـــ"الدهر" مبتدأ و"يدور" خبره، و"دوران" مفعول مطلـــق، وعامله "يدور" فحُذِفَ وأقيم المضاف إليه "دوران" مقامه.

---

(١) ممن نص على الإجماع المجاشعي في شرح عيون الإعراب.ص: ١٠٧،وأبو جعفر الصفار وأبـــو حيان في التذييل والتكميل ٢٦٩/٤-٢٧٠، وابن الشجري في أماليه٥٥٦/٢ ، والسهيلي في نتـــائج الفكر.ص:٧٥.

(٢) من الآية "٥٠" من سورة القمر.

(٣) من الآية "١٤٤" من سورة آل عمران.

والذي دعاهم إلى نصب "منجنون" على هذا التقدير كونه لا يصح أن يكون خبرًا عن "الدهر" ، وكونه واقعًا بعد الإيجاب.

وسبب تقدير "دوران" أن "منجنونا" لا يصح كونه مفعولًا مطلقا؛ لأنه اسم للدولاب الذي يُسقى عليها الماء، فتارة يجعل السافل عاليا، وتارة يعكس، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة، إلا أن تكون آلةً لها ، نحو: ضربته سوطًا[١].

وكذا القول في:

..... ∴ **وما صاحب الحاجات إلا معذَّبًا.**

فإنه في تقدير "إلا يعذّب معذَّبًا، أي: تعذيبًا"، والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم؛ لأن "معذَّبا" اسم مفعول، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة[٢].

وهذا تكلّف ، لا حاجة إليه ، والأصل عدم التأويل[٣] ، و حمْلُ البيت على ظاهره من جواز إعمال (ما) النصب في الإيجاب ، وجعْلُ (منجونا ومعذّبا) منصوبين بها أولى- كما ذهب يونس، ووافقه الشلوبين ، وهو اختيار ابن مالك[٤] -مراعاة لشبهها العام بـ(ليس) ، وإذا كانت علّة المشابهة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً، فليس شرطاً أن يكون الشبه في كل شيء، فيُكتفى أدنى وجه للمشابهة؛ إذ إن مناظرته له في جميع الوجوه أمر محال."ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[٥].

---

(١) انظر : التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٦٣).
(٢) انظر : التصريح(١/ ٢٦٣).
(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٧٤/١ ،والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٦٣).
(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٧٤/١ ،والجنى الداني. ص: ٣٢٥ ، همع الهوامع(١/ ٤٤٨).
(٥) انظر: الكتاب٢٧٨/٣.

وإنما يُشبّه الشيء بالشيء من حيث يشبهه، ويفارقه من حيث يفارقه، وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه ؛ لأنه لو أشبهه من جميع وجوهه ، لم تكن بأن تجعل أحدهما داخلاً على الآخر أولى من أن تجعل الآخر داخلاً عليه(١).

فكما تُلحق بـ(ليس) في عدم نقض النفي تلحق بها في النقض(٢) ، وإذا كانت (ليس) تعمل- عند الحجازيين(٣) – مع نقض نفيها بـ(إلا) ، فلا يمنع من أن تُحمل (ما) عليها.

وما أجازه يونس من نصب الخبر بعد (ما) المنتقضة بـ(إلا) إنما هو إطلاق من غير تفصيل ، ونقل أبو حيان عن بعضهم جواز النصب عند الكوفيين فيما كان الثاني (الخبر) منزّلا منزلة الأول ، نحو (ما زيد إلا زهيرا) ، أو كان الثاني وصفا للأول ، نحو (ما زيد إلا قائما) (٤) ، والبصريون على وجوب الرفع في ذلك كله عند نقض نفيها بـ(إلا).

٧- إثبات علامة الجمع في الحكاية بـ(مَنْ) في الوصل.

يُحكى بـ(أيّ ، ومَن) ،غير أنَّ الحكايةَ في "أيّ" عامَّةٌ في الوَقْفِ والوَصْلِ، يقالُ: "جَاءَنِي رَجُلانِ" فتقولُ: "أيَّانْ" أو "أيَّانَ يا هذا"،والحكايةُ في "مَنْ" خاصَّةٌ بالوَقْفِ ، تقولُ لمن قال: جاءَني عَالِمان: "مَنَانْ" ،بالوَقْفِ والإِسْكان، وإنْ وَصَلْتَ،

(١) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف١/٣٢٩،٢٠٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٤.

(٣) بنو تميم على إهمالها ،نَحْو (لَيْسَ الطّيب إِلَّا الْمسك) بِالرَّفْع من غير إضمار، حكى ذلك عنهم (أبو عمرو بن العلاء)،وله في ذلك مع (عيسى بن عمر) حكاية مشهورة. انظر : مغني اللبيب ٣٨٧-٣٨٨.

(٤) نقل ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل ٢/٢٦٩ عن صاحب "رءوس المسائل".

قلتَ: "مَنْ يا هذا" وبَطَلتِ الحِكَايَةُ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وهذا هو الأعرف في لغة العرب(١).

وذلك لأن (أيّا) إذا استفهمتَ بهَا عَن نكرَة، فَإنَّك تعربها، لِأَنَّهَا متمكنة يدخلهَا الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن يلْحقهَا الْإِعْرَاب عَلامَة للحكاية؛ إِذْ كَانَت متمكنة، فَتَقول، إِذا قَالَ الرجل رَأَيْت رجلا: أيًّا يَا هَذَا؟ وأيّيْنِ؟ فِي التَّثْنِيَة، وأيّينَ؟ فِي الْجمع، وَكَذَلِكَ: أَيَّانَ وأيون فِي الرّفْع.

بخلاف (مَن) ؛ فلما كانت في الأصل مبنية ، فإن هَذِه العلامات إِذا لحقتها فِي حَال الْإِفْرَاد والتثنية وَالْجمع والتأنيث فَإِنَّمَا تثبت فِي الْوَقْف ؛ لأنها ليست إعرابا وإنما هي علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم ، فَإِذا وصلتَ سَقَطت تلك العلامات، لِأَن (مَنْ) فِي النصب وَالرَّفْع والخفض والمؤنث والمذكر والتثنية وَالْجمع على لفظ وَاحِد ، تَقول : رَأَيْت مَنْ فِي الدَّار ، وَجَاءَنِي مَنْ فِي الدَّار ، ولأَنهم جعلُوا مَا اتَّصل بالْكَلَام عوضا من هَذِه الزِّيَادَة(٢).

فإذا قال القائل : هذا رجلٌ ، قلتَ في جوابه : مَنُو ، وإذا قال : رأيت رجلا ، قلتَ في جوابه : مَنَا ، وإذا قلت مررت برجل : قلت : مَنِي ، وتثنى وتجمع وتؤنث ، فتقول إذا قال لك : هذان رجلان ، فتقول في جوابه : منان ، وهؤلاء رجال ، قلتَ : منون ، وهاتان امرأتان ، قلت : منتان ، وهؤلاء نسوة ، قلتَ : مَنَات ، وهكذا في حال الوقف،فإذا وُصِلَتْ عادت إلى حالها من البناء على السكون، ومقتضي القياس فيها(٣).

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٨) ، والمقتضب (٢/ ٣٠٦) ، والأصول في النحو (٢/ ٣٩٤) ، واللمع في العربية (ص: ٢٣٥) ، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٨٧) ، شرح المفصل١٦/٤. واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٣٨) ،وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٧١٧) ،و توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٤٧) ، والمقاصد الشافية(٦/ ٣٢٦) ، والتصريح على التوضيح (٢/ ٤٨٢).

(٢) انظر: المقتضب ٣٠٧/٢، وعلل النحو لابن الوراق (ص : ٤٢٧).

(٣) انظر: شرح المفصل١٦/٤.

وكان يونس يقيس (مَنْ) على (أيّ) في إثبات علامة الجمع في الوصل ، فيوصل ويبقي العلامة[١] ،وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك على التَّشْبِيه بـ (أَيّ) ، لاشْتِرَاكهمَا فِي الِاسْتِفْهَام وَالْجَزَاء وَالْخَبَر[٢].

وحجته أنه سمع بعض العرب يقول: ضَرَب منٌ منًا؟ ومَنُو منًا ؟ لمن قال: ضرب رجلٌ رجلا. حكاه عنه سيبويه ، فجعل (مَنْ)كـ(أيّ) يحكى بها في الوصل[٣].

ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدرّيته وأعرب أحدهما فاعلا، والآخر مفعولا في الأوّلَيْنِ، وحكاهما في الوصل في الباقيين[٤].

قال ابن جني في خَلْعِ المعاني من بعض الأدوات :" من ذلك حكاية يونس قول العرب: (ضرب مَنٌ منا)، أي: إنسان إنسانًا، أو رجل رجلًا، أفلا تراه كيف جرّد "مَنْ" من الاستفهام ولذلك أعربها"[٥].

وأيّد يونس ذلك بقول القائل:

(أتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أنتمْ ∴ فَقَالُوا الجِنُّ قلتُ عِموا ظلاما) [٦].

حيث أدخل علامة الجمع في (مَن) في وصل الكلام ، وهذا دليل الجواز.

---

(١) انظر: الكتاب (٤١١/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٤٨٣)

(٢) انظر: علل النحو لابن الوراق (ص: ٤٢٧).

(٣) انظر: الكتاب (٤١١/٢).

(٤) انظر:التصريح على التوضيح (٢/ ٤٨٣).

(٥)الخصائص (٢/ ١٧٩).

(٦) من الوافر ، من شواهد سيبويه في الكتاب ٤١١/٢ بلا نسبة ،وعند أبي زيد في نوادره ص : ٣٨٠ لشمر بن الحارث الضبي، وعند ابن السيرافي لسمير الضبي ، الشاهد فيه أنه أدخل علامة الجمع في (مَن) في وصل الكلام على رأي يونس، وهذه العلامة تدخل في الوقفْ ، وعند غيره من باب الضرورة. انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ١٧٤).

واستبعد سيبويه هذا في سعة الكلام ، وجعله قليلا في السماع ، نادرا يحفظ ، لا تكلّم به العرب ، ولا يستعمله ناس كثير ، خاصا بالضرورة فيما سُمع منه ، وأنه لا تزاد تلك الحروف في الحكاية مع (مَنْ) إلا في الوقف ، وأن من أجراها في الوصل فإنما يجعل (من) كـ(أيّ) أي : معربا ، فقال :" وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَهْ على أيّة، فيقول: مَنَةٌ ومنةً ومنةٍ، إذا قال يا فتى. وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أَثَر أن لا يغيِّرها في الصلة.وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسمع بعدُ:

أتَوا ناري فقلتُ مَنونَ أنتْم ∴ فقالوا الجِنُّ قلتُ عِموا ظَلامَا

وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول: ضَرَبَ مَنْ مَناً؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير. وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كلُ أحد ،فإنما يجوز مَنونَ يا فتى،على ذا.وينبغي لهذا أن لا يقول (مَنو) في الوقف، ولكن يجعله كـ،(أي)"[١].

وقد حكم كثير من النحاة على ما حكاه يونس بما حكم به سيبويه بحمله على الشذوذ والندور بحيث لا يقاس عليه ، وما ورد منه في الشعر ضرورة لا يبني عليه قياس، بل إنها ضرورة غير حسنة ، كما وصف المبرد[٢].

وفي رأيي أن ما ذهب إليه يونس من زيادة الحروف في(مَنْ) في الحكاية إجراءً لها مجرى (أيّ) في الوصل لغة قليلة لبعض العرب ، كما ذكر سيبويه

(١) الكتاب (٢/ ٤١٠).

(٢) انظر : المقتضب (٢/ ٣٠٧) ، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٤)، والمفصل (ص: ١٨٨) ، وشرح الكافية الشافية (١٧١٨/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٣٤٩/٣)، والمقاصد الشافية(٣٢٦/٦).

وغيره[١] ، والناطق بلغة مصيب غير مخطأ ، لكنه ليس متخيرا لأجود اللغتين ، ومن ثَمّ فلا يجوز القياس عليها ؛ لبعدها عن القياس ، من حيث إن هذه الدلائل إنما تزاد فيها عند الحكاية في الوقف ، فَإِن وُصِلَتْ عادت إلى أصلها من الإفراد- لأنها على لفظ واحد-والبناء على السكون.

ويعضد بُعْدَها من حيث القياس قلّتُها من حيث المسموع - كما وصفها سيبويه- ويونس يقول ذلك ، بدليل ما نقله عنه سيبويه: "وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كلُ أحد".

فإن قيل : لِمَ لا تُحمل على إجراء الوصل مجرى الوقف؟ ،فإذا كانت تلك الحروف تلحق (من) في الوقف ، كما قال ابن مالك :

" وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُوْرٍ بِمَنْ.... [٢]

فَلِمَ لا يجرى الوصل مجرى الوقف؟.

الجواب : أن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يلجأ إليه عند الاضطرار كوجهٍ تُحمل عليه الضرورة الشعرية ،لكن ليس مسوِّغا للقياس ؛ لأن هذه الدلائل إِنَّمَا أُلحقت مع(مَن) فِي الْوَقْف ، "فَصِرْنَ بِمَنْزِلَة مَا يلْحق فِي الْوَقْف مِمَّا لَا يثبت فِي الْوَصْل"[٣] ، فلا يُحمل الوصل على الوقف هنا في القياس، وإنما تُحمل عليه الضرورة التي خالفت القياس النحوي، ولذا خرّج عليه ابن جني البيت المستدل به هنا ، فقال :"فأما قوله:

أتوا ناري فقلت منون أنتم ∴ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما.

(١) انظر : الكتاب (٢/ ٤١٠)، وعلل النحو لابن الوراق (ص: ٤٢٧).
(٢) انظر : الألفية صـ٦٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٤٧).
(٣) انظر: المقتضب ٣٠٧/٢.

ويروي:

. . . . . منون قالوا ∴ سراة الجن قلت عموا ظلاما

فمن رواه هكذا ، فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف"(١).

وكذا العكبري في قوله :" أَن هَذِه العلاماتِ لَا تثبتُ إلاَّ فِي الوقفِ ، وَالْإِعْرَاب يزولُ فِي الْوَقْف،وَأما قَول الشَّاعِر:

أتوْا نَارِي فَقلت منون أَنْتُم

فَمن إجراءِ الوصْلِ مجْرى الْوَقْف اضطراراً"(٢).

ومثل هذا لا يصح القياس عليه ، كما ذهب سيبويه والجمهور ، خلافا ليونس.

٨-جواز نصب المبتدأ والخبر بعد (لعل).

(لعلّ) حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر كـ(إنّ)، هذا هو الأصل في عمل هذا الحرف، وقد ينصبهما على قلة، حُكي عن بعض العرب: لعل أباك منطلقا، وقد قاس يونس على هذه اللغة القليلة في جواز نصب الجزأين بعد (لعل) (٣) ، غير مخالف في عملها الأصلي عَمَلَ (إنّ)، وهي لغة رؤبة وقومه كما حكى ابن سلام(٤)، ونقل أبو حيان أنها لغة تميم،ونَسَبَ ما ذهب إليه يونس إلى الكسائي والفراء أيضاً(٥).

---

(١)الخصائص (١/ ١٢٩)

(٢) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٨/٢.

(٣) انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٧٧).

(٤) ينظر : طبقات فحول الشعراء / ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١.

(٥) ينظر:النكت الحسان٨١ ، وارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٦/٥-٢٧.

ويمكن أن نعلّل نصب الجزأين في هذه اللغة بعد (لعل)، تشبيها لها بفعل الترجي ؛لَمّا وافقته في المعنى، فتقول : لعل أباك منطلقا ،كما تقول : ترجيت أباك منطلقا، ،كأنه يَلْمَح الفعل الذي ناب الحرف عنه، فيعمل النصب في الجزأين[١].

وتأول الجمهور ما ورد مخالفا للأصل في إعمالها عمل (إنّ) على أن الخبر محذوف تقديره (يوجد) ، والمنصوب (منطلقا) حال من الفاعل المستتر في الخبر[٢].

ولا ينبغي هذا التأويل ؛ لأنه إذا ثبت أن بعض العرب ينصب بها الجزأين ، كما نقله يونس ، وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل (لعل أباك منطلقا) ، فكيف يؤول كلامه على الحذف، "فالتأويل إنما يكون له وجه فيما لم ينقل الثقات أنه لغة لبعض العرب ولو قليلا، أما ما نقله الثقات على أنه لغة فالأولى عَدُّه كذلك، والحكم عليها بالضعف أو بالقوة شيء آخر"[٣].

نعم إن سُمع ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسُن التأويل ، وما ذكره يونس من جواز نصب الجزأين على لغة بعضهم، لا يقتضي أن يكون هذا على التأويل المذكور.

٩- إلقاء علامة الندبة على الصفة.

ذهب يونس إلى أنه يجوز أن تُلْقى علامة الندبة على الصفة، تقول:"وازيدُ الظريفاه"[٤].

وافقه في هذا الرأي الكوفيون [١] ، وابن كيسان [٢] ، وابن مالك[٣].

---

(١) بمثل هذا علل ابن يعيش نصب الجزأين بـ(ليت). انظر : شرح المفصل: ٨/٨٤.
(٢) انظر : التذييل والتكميل٥/٢٧ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٧٧).
(٣)انظر : الشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية. صـ٩٥٠.
(٤)انظر رأيه في : الكتاب ٢/٢٢٦ ، والمقتضب ٤/٢٧٥ ، والأصول ١/٣٥٨ ، وشرح الجمل ٢/١٢٩.

واحتج يونس لذلك بالسماع المروي عن بعض العرب ، وقد ضاع منه جُمجمتان –أي : قَدَحَان–، فقال : "واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه"(٤).

ووجه الاستدلال : أن العربي لمَا نَدَب قَدَحَيْهِ ألقى علامة الندبة على الصفة (الشاميتيناه) دون الموصوف ، وهذا دليل الجواز(٥)،وكذا حكي الكوفيون عن العرب قولهم : (وا رجلاً مُسَجّاه) ، فألقى علامة الندبة على الصفة دون الموصوف (٦).

واستدلوا بالقياس أيضا في قياس الصفة والموصوف على المضاف والمضاف إليه ، فكما جاز إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه دون المضاف في نحو : وا غلام عمراه ، فكذلك يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة في نحو : وا زيد الطويلاه؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه(٧).

وإن كان هذا قياسا مع الفارق ؛ لأن بين الصفة والموصوف والمتضايفين بوناً شاسعاً؛ إذ إن اتصال الصفة بالموصوف أقل لفظاً من اتصال المضاف إليه ، لِمَا بين المتضايفين من التزام ولزوم ، ليس في الصفة والموصوف ، بدليل أن المضاف لا يتم إلا بذكر المضاف إليه ، بخلاف الموصوف فإنه يتم دون الصفة ، إذًا فالقياس هنا غير مسلَّم به ؛ لأن الجهة منفكّة(٨).

---

(١)انظر رأيهم في : الارتشاف ٢٢١٥/٥ والمساعد ٥٣٧/٢ وشفاء العليل ٨٢١/٢ والهمع ١٨٥/١ .
(٢)انظر رأيه في : الارتشاف ٢٢١٦/٥ .
(٣)انظر : شرح التسهيل ٤١٦/٣ .
(٤)انظر : أسرار العربية ٢٤٥ وشرح الجمل ١٢٩/٢ وشرح التسهيل ٤١٦/٣ .
(٥)انظر : شرح الجمل ١٢٩/٢ وشرح التسهيل ٤١٦/٣ وشرح الكافية للرضى ٤٢٢/١ .
(٦)انظر : شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح ٩٣٨/٣ .
(٧)انظر : شرح المفصل ١٤/٢ وشرح الرضى ٤٢٢/١ والمساعد ٥٣٨/٢ وائتلاف النصرة .ص ٥٠
(٨)انظر : الأصول ٣٥٨/١ والإنصاف ٣٦٥/١ وأسرار العربية ٢٤٤ وشرح المفصل ١٤/٢.

ولهذا أجاب سيبويه عن هذا القياس بأن (وازيد الظريفاه) ليس مثل (وا أمير المؤمنيناه)، ولا مثل : (واعبد قيساه)، من قِبَل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، فلو قلت : واعبداً أو أميراً ، وأنت تريد الإضافة لم يجز ذلك، أما لو قلت: هذا زيد ، كنت في الصفة بالخيار ، إن شئت وصفت، وإن شئت لم تصف، ولست في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم، ودلّل سيبويه على ذلك أن ألف الندبة إنما وقع على المضاف إليه كما يقع على آخر الاسم المفرد، بخلاف الموصوف فإنه ليس كآخر الاسم المفرد [١].

وما ذهب إليه يونس مخالفٌ لمذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه في عدم جواز إلحاق علامة الندبة على الصفة ، وإنما تلحق المندوب نفسه (المنعوت) فنقول : وا زيداه الظريف، ولا يجوز : وا زيد الظريفاه [٢]؛ [٢]؛ لأن الصفة ليست المقصودة بالندبة ، وإنما المقصود بالندبة هو المندوب أى الموصوف ، كما أن علامة الندبة إنما تُلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت، وليس ذلك موجودًا في الصفة؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف؛ فوجب أن لا يجوز[٣].

ولذا خطّأ الخليل ، ومعه جميع النحويين – كما ذكر المبرد[٤] – ما ذهب إليه يونس ورفاقه ؛ لأن علامة الندبة تلحق المندوب لمدّ الصوت ، والنعت خارج من ذا ، فلا تلحقه.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢)انظر : الكتاب ٢/٢٢٥، والإنصاف١/٣٦٤ وشرح المفصل٢/١٤ وشرح التسهيل ٣/٤١٦. ٣/٤١٦.

(٣)انظر: الكتاب ٢/٢٢٥، وشرح المفصل ٢/١٤.

(٤)انظر: الكتاب٢/٢٢٦، والمقتضب٤/٢٧٥، وشرح المفصل٢/١٤، وشرح الجمل ٢/١٢٩ .

.

وأُجابوا عما استدل به يونس ورفاقه من إجازتهم ذلك بأن ما روي عن بعض العرب من قوله "واجمجمتيّ الشاميّتيتاه" ، و(وا رجلاً مسجاه) – لا ينهض دليلاً على تقعيد هذه القاعدة؛ لقلته وشذوذه وعدم اطراده(١).

والنفس أميل إلى اختيار رأي الجمهور إلقاء علامة الندبة على المندوب دون صفته ؛ لأن المقصود بالندبة هو إطالة الصوت ومدّه ، وهذا يتحقق في المندوب "الموصوف" ولا يتحقق في الصفة(٢).

كما أن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدّته ، أو العجز عن احتمال ما به، وكل هذا خاص به دون غيره ، ولو كان صفته (٣).

وما روي من سماع يخالف ذلك نطقتَ به على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره؛ لأنه من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه.

١٠- إعمال حرف الجر مع الحذف ، بلا عِوَضٍ.

ذهب يونس إلى جواز عمل حرف الجر مع حذفه في غير (رُبّ) التي يعوّض عن حذفها بـ(الواو) أو (الفاء) أو (بل) ، مستدلا على ذلك بما حكاه عن بعض العرب من قولهم: " مررت برجل صالحٍ إلّا صالحٍ فطالحٍ " ، أي : إلّا أكن مررت برجل صالحٍ؛ فقد مررت بطالحٍ(٤).

(١)انظر : شرح الكافية لابن فلاح ٩٣٨/٣ – ٩٣٩ وشرح الرضى ٤٢٢/١ .
(٢)انظر : شرح المفصل ١٤/٢ .
(٣)انظر : النحو الوافي ٤ /٩٠ .
(٤)انظر : الكتاب ٢٦٢/١ ، الأصول في النحو ٢/ ٢٤٨ ،وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٢٧.

واستند الكوفيون إلى ما حكاه يونس في جواز الخفض في القَسَم(اللهِ لتفعلنّ) بإضمار حرف الخفض من غير عِوَض؛ لأنه قد جاء في كلامهم مما حكاه يونس إعمال حرف الخفض مع الحذف(١).

والبصريون مجمِعون على أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عِوَض، حتى في القَسَم لا يجوز ذلك إلا بعِوَض، كألف الاستفهام، نحو قولك للرجل: "آللهِ ما فعلتَ كَذَا؟ أو هاء التنبيه ، نحو "هاللهِ" ،يحذف الواو ويعوض عنها همزة الاستفهام ،أو حرف التنبيه(٢).

ولم يوجد هاهنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة(٣).

وقد أجيب عما حكاه يونس بأن هذا لغة قليلة الاستعمال ، بعيدة عن القياس؛ فلا يجوز أن يقاس عليها.

أما قلتها في الاستعمال فظاهر؛ لأن أكثر العرب لا تتكلم بها، وإنما جاءت قليلة في لغة لبعض العرب؛ وأما بُعْدُهَا عن القياس فإنك تفتقر إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا، ألا ترى أنك إذا قلت: "مررت برجل صالح إلا صالح فطالح" ، فتقديره: إلا أكن مررت بصالح (فقد مررت بطالح) ، فتفتقر إلى أشياء، وذلك بعيد عن القياس، وهذا شبيه بقول النحويين "ما مررت بزيد فكيف

(١)انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٢٥.
(٢)انظر : الكتاب ١٦١/٢ ، والمفصل في صنعة الإعراب ص: ٤٨٨.
(٣)انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٢٧.

أخيه" وبقول الرجل: جئتك بدرهم، فيقول المجيب: "فهلا دينارٍ" ، وهذا كله رديءٌ لا تتكلم به العرب(١).

قال سيبويه :" وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ ، وهذا قبيح ضعيف، لأنّك تُضمِر بعد (إن لا) فعلا آخَرَ فيه حذف، غيرَ الذي تضمِر بعد (إن لا) في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ، ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أَقْوَى إذا أُضمرتْ (رُبَّ) ونحوُها... ومن ثَمَّ قال يونسُ: امرر على أيُّهم أفضلُ إن زيداً وإنْ عمروٍ. يعنى: إنْ مررتَ بزيد أو مررت بعمرو"(٢).

فقد وصف سيبويه ذلك بأنه قبيح ضعيف ، وإنما الوجه عنده ما حكاه " مررت برجل صالح إلا صالحا فطالحا" بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا، أو "إلا صالحا فطالح" بنصب الأول ورفع الثاني ، على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح ،وأما جرُّه على تقدير حرف الجر فقبيح ضعيف ؛ لأنه لا يجوز أن يضمَر الجارُّ.

وأشار سيبويه بقوله(ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل) إلى أن إضمار باء الجر –وإن كان ضعيفا– هنا بعد "إنْ الشرطية المدغمة في (لا) أسهل من إضمار "رُبّ" بعد الواو ، تشبيها له بإضمار الفعل بعد (إن) ،

(١)انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٢٨.
(٢)الكتاب ١/٢٦٢-٢٦٣.

وذلك قولك: " الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شــراً فشــرٌ "(١)، و " المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ " في أول كلامه عــن هذا في أول الباب (باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ)(٢).

ويبدو أن الأرجح اطراد حذف حرف الجر دون عِوَض ، شريطة أن يكــون هناك دليل يدل على ذلك ، فالمحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفــوظ به–إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه–سواء دليل مقالي كما فيما حكاه يونس عن العرب ، فإن الذي سوغ إضمار حرف الجر وجود (إن) الشرطية التي يضمر بعدها الفعل ،"لِأَن تقدّمَها مقوٍّ للدلالة عَلَيْهَا"(٣)، ولعل قــول ســيبويه السابق "ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ، ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّلِ كلامهــم شــبّهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أَقْوَى إذا أُضمرتْ رُبَّ ونحوُها" مما يدل علــى اطراده ، لذا قال بعدها:" ومن ثَمَّ قال يونسُ: امرر على أيهم أفضل إن زيــداً وإنْ عمروٍ. يعنى: إنْ مررتَ بزيد أو مررت بعمرو".

وقد عدّ بعض المتأخرين من المواضع التي يطرد فيها حذف حرف الجر من غير عوض في المقرون بــ(إنْ) بعد ما تضمنه، نحو: "امرر بأيُّهم هو أفضــل إن زيدٍ وإن عمروٍ"، وهذا ما أجازه يونس، وجعل سيبويه إضمار البــاء بعــد (إنْ)؛ لتضمّن ما قبلها إياها أسهل من إضمار (رُبّ) بعد الــواو، "وَرُبّ شَــيْء يكــون ضَعِيفا ثمَّ يحسن للضَّرُورَة"(٤) ، فِعْلِمَ بذلك اطراده، وكذا في المقرون بفاء الجزاء

(١)ذكر ابن هشام في شرح الشذور صـ ٢٤٣ أن هذا من قول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولــم أجده في كتب السنة، وإنما هو قول منقول عن العرب، وقد ورد في الكتاب ٢٥٨/١وغيره من كتب النحو.

(٢)انظر : الكتاب ٢٥٨/١.

(٣)انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص: ٥٢٧.

(٤)انظر : مغني اللبيب . ص: ٥٢٧.

بعد ما تضمنه، وهذا ما حكاه يونس: "مررت برجل صالح إن لا صالحٍ فطالحٍ" ، على تقدير: إن لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح(١).

أو دل على حذف حرف الجر دليل حالى ، فدلالة الحال عليه تنوب منـاب اللفظ به،"وكان رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله -أي بخير- يحذف الباء ؛ لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها"(٢).

١١- أجاز يونس في العلم المنقوص الممنوع من الصرف للعلميـة ووزن الفعل ، كـ (يعيلي ، ويرمِى) ، أو للعلمية والتأنيث المعنوى ، كـ(قاضي -اسـم امرأة-) أن تثبت ياؤه ساكنة رفعًا، ومفتوحة نصبا جـرًّا ، فيقول:(هـذا يعيلـىْ ويرمىْ وقاضيْ، ورأيت يعيلىَ ويرميَ وقاضيَ، ومررت بيعيلىَ ويرمىَ وقاضيَ)، وهو قول أبي زيد ، وعيسى بن عمر ، والكسائي(٣).

ووجهُه عند يونس بإثبات الياء ساكنة رفعًا مقدرًا فيها الضمة، ، ومفتوحة نصبا جرًّا ، أنه يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة(٤).

وهذا مخالفٌ لمذهب الخليل وسيبويه والجمهور من حذف ياء المنقوص في حالتي الجر والرفع ، وجره بفتحةٍ مقدرةٍ على الياء المحذوفة، كما يكونُ الرفـعُ بضمة مقدَّرة عليها كذلك. أما في حالة النصبِ، فتثبت الياءُ مفتوحة(٥).

لذا رأينا الخليل يخطئه ويرد عليه قوله بأنه لو كان من شأنهم أن يلزمـوا الحركة حال الجر، بأن يقولوا : مررت بقاضيَ -اسم امرأة- ، فيجرونه مجـرى

(١)انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٨١، ، وأوضح المسالك ٣/ ٦٨،وشرح الأشموني٢/ ١١٥.
(٢)انظر : الخصائص ٢٨٥/١.
(٣)انظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠٦) ،وتوضيح المقاصد والمسـالك (٣/ ١٢٢٥) ، وشـرح الأشمونى (٣/ ١٧١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٥٤).
(٤)انظر : الأصول في النحو٤٤٤/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٢٥).
(٥)انظر : الكتاب ٣١٥/٣-٣١٦، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٢٥)، والتصريح ٣٥٤/٢.

الصحيح لكان من حقهم أن يلزموا الحركة في حالة الرفع أيضا ، فكان يلزمهم أن يقولوا : هذا قاضيُ ، إذ كانوا يجرون المعتل هنا مجرى الصحيح(١).

واحتج يونس لمذهبه إثبات الياء متحركة بالفتح في حالة الجر بقول القائل:

قَدْ عَجِبَتْ مِنّي ومن يَعْيِلِيا ∴ لَمّا رأتني خَلَقًا مُقْلَوْلِيا(٢)

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة(٣) ، كقوله:

ولكنَّ عبدَ اللهِ مَولَى مَوالِيا(٤).

فأظهر الفتحة في حالة الجر، ضرورة، وكان القياس أن يقول: مولى موالٍ، على حد قوله تعالى: "وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ"(٥).

ونظّره الخليل أيضا بقول القائل – كما حكاه عنه سيبويه–:

سَمَاءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سَمَائِيَا(٦)

---

(١)انظر : الكتاب ٣/٣١٥-٣١٦.

(٢)من الرجز ، غير منسوب في الكتاب٣/٣١٥، ولم ينسبه أحد لقائل معين، ونسبة الأستاذ النجار إلى الفرزدق في حاشية الخصائص١/٦، ولم يوجد في ديوان الفرزدق المطبوع. الخلق: البالي: والمقلولي: الذي يتململ على الفراش حزنا.وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٣١٥ على إجراء "يعيلى" على الأصل ضرورة، وهو تصغير "يعلي" اسم رجل، وكان القياس أن يقول "يعيل" بالتنوين كما في جوارٍ وغواشٍ.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣١٥-٣١٦ ،والمقتضب(١/ ١٤٢)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (ص:١٩٨)، وضرائر الشعر (ص:٤٢-٤٣) ، والتصريح (٢/٣٥٢).

(٤) من الرجز للفرزدق في الكتاب ٣/ ٣١٣، ٣١٥، وشرح أبياته لابن السيرافي٢/٢٧١، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٥، ٢٣٩، ٥/ ١٤٥؛ والشاهد فيه قوله: "مولى مواليا" حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الاسم الصحيح. فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة بدلا من الكسرة.

(٥)الآيتان(١،٢) من سورة الفجر.

(٦) من الطويل،لأمية بن أبي الصلت،وصدره: له ما رأت عين البصير وفوقه. و"سماء الإله" أراد به العرش. الشاهد: قوله: "سمائيا" فقد جمع على فعائل على الأصل ، أجراه مجرى الصحيح. في الكتاب٣/٣١٥، والخزانة ١/٢٤٤.

فجاء به على الأصل ،وكما أنشدناه من نثق بعربيَّته:

ألم يأتيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي ∴ بمَا لاقَتْ لَبونُ بي زياد[١]

فجعله حين اضطرّ مجزوما من الأصل[٢].

ومراده بالأصل هنا الصورة الأساسية للفظ ، حتى وإن خالفت القياس المطرد ، بدليل تنظيره بقوله : سَمَاءُ الإله فوقَ سبعِ سَمَائِيَا "، حيث جمع "سَماءً" علَى "فَعَائل" كَما تجمعُ سحابةٌ علَى سَحائب ، وكانَ حَقٌّ ذلكَ أَنْ يقولَ: سَمَايا ، فاضطر الشاعر إلى أنه لم يقلب هذه الياء ألفاً، واضطر إلى فتح هذه الياء المكسور ما قبلها في موضع الجر، وجعلها بمنزلة الأسماء الصحاح. ولم يقل (سماءٍ) مثل: جوارٍ وغواشٍ[٣].

وكذا تنظيره بـ(ألم يأتيك والأنباء) على إسكان الياء في (يأتيك) في حال الجزم ، حملا لها على الصحيح، ووجْهُ نَلِك أنَّه أخرجَ الفعل على الأَصْل وَجعل الْجَزْم فِي الحركات المستحقّة فِي الأَصْل[٤].

ومذهب الخليل ورفاقه هو الصحيح ؛ لأن نظائر "جوار" من الصحيح لا ينون في تعريف ولا تنكير ، وقد نُوّن، ونظائر "قاض –اسم امرأة– لا ينوّن في تعريف وينون في تنكير، فتنوينه أولى من تنوين "جوار"[١].

---

(١) من الوافر ، لقيس بن زهير العبسي.في الكتاب ٣١٦/٣، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٢٣/١-٢٢٤، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤. وتنمي : تزيد. واللبون: ذات اللبن من النوق.الشاهد فيه إنه أثبت الياء في (يأتيك) وهو مجزوم. وكأنه بمنزلة من اضطر إلى تحريك الياء بالضم في حال الرفع، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء.

(٢) الكتاب(٣/ ٣١٥).

(٣) انظر : الأصول في النحو (٣/ ٤٤٥) ،شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ٢٦٦).

(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب(١٠٩/٢).

وما ذكره يونس من إجراء المعتل مجرى الصحيح إنما هو لغة لبعض العرب ، لكن لا تقوى للقياس عليها ،وحملها على اللغة أولى من حملها على الضرورة(٢).

وأكتفي بهذا القدر من مسائل وقفت عليها ، كان الغرض من عرضها وذكرها التدليل على توسع يونس في القياس ، من قياسه على القليل ،شأنه في ذلك شأن غيره من أئمة البصريين.

المازني والقياس على القليل.

قاس المازني علي القليل في مسائل ، منها:

١-قاس قلب الواو المكسورة الواقعة أولا همزة ، نحو(إشاح ، وإفادة) في: (وِشاح ووِفادة).

نقل عنه ذلك ابن جني في قوله(٣) :" قال أبو عثمان:"واعلم أن الواو إذا كانت أولا وكانت مكسورة، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطردا فيها، فيقولون في "وِسادة: إِسادة"، وفي "وعاء: إعاء"، وفي "الوفادة: إفادة".

وزعم سيبويه أنه سمعهم ينشدون:

إلا الإفادةَ فاستولتْ رَكائِبَنا ∴ عند الجبابيرِ بالبأساءِ والنعَمِ"(١).

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠٧)، والمقاصد الشافية٥/٦٨٦.

(٢) حَمْلُه على اللغة قول الزجاجي والأعلم الشنتمري، والجوجري، وقال الجمهور: إنها ضرورة وليست بلغة، ينظر الكتاب ٣١٦/٣ والجمل للزجاجي . ص ٤٠٦ وتحصيل عين الذهب ١٥/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ص: ٢١٢.

(٣)المنصف شرح كتاب التصريف (ص:٢٢٨- ٢٢٩)، وانظر:شرح الشافية للرضي ٧٨/٣. ونسب ابن عصفور في الممتع (ص: ٢٢٢) إلى المازني أنه يري القول بالسماع. وهذا وَهْمٌ منه في النسبة.

وجعل ابن مالك اطراده لغة لبعض العرب[٢] ، وردّه أبو حيان بأنه لم ينص أحد فيما يعلم أنه لغة[٣].

والذي دفع المازني – ومعه المبرد[٤]– إلى القول بقياس جواز الإبدال في الواو المكسورة كالمضمومة أن الكسرة مستثقلة في الواو ، كما استُثقلت الضمة فيها ،" وقد قُرئ: "ثُمَّ استَخرَجَها مِن إِعاءِ أَخِيهِ"[٥].

قال الرضي :" المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً أيضاً، والأولى كونه سماعياً، نحو (إشاح ، وإعاء ، وإلْدَة ، وإفادة ، في ولدة ووفادة)، وإنما جاء القلب في المكسورة أيضاً لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو (طَوِيل وعَوِيل)، لأن الابتداء بالمستثقل أشنع"[٦].

---

(١) البيت من البسيط، لابن مقبل، من شواهد الكتاب(٣٣٢/٤)، وشرح أبيات سيبويه(٣٥٨/٢)، والمنصف لابن جني(ص: ٢٢٩) ، والشاهد فيه أنه قلب الواو في (الوفادة) همزة، وهي من: وفد يفد.

(٢) انظر :شرح الكافية الشافية٢٠٩٠/٤-٢٠٩١ ، والتسهيل : ٣٠١ ، وشفاء العليل ١٠٨٢/٣.

(٣)انظر : ارتشاف الضرب ٢٥٩/١.

(٤) انظر : المقتضب ٢٣٢/١.

(٥) من الآية ٧٦ من سورة يوسف. وهذه قراءة سعيد بن جبير. انظر : البحر المحيط ٥/ ٣٣٢، حيث ذكر أبو حيان أن هذه لغة هذيل.وانظر : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه:٦٥، والمحتسب٣٤٨/١.

(٦) شرح الشافية للرضي(٣/ ٧٨-٧٩).

وقصره الجمهور وعلى رأسهم سيبويه على السماع[١] ، فالمقيس المطـــرد عندهم إبدال الهمز في الواو المضمومة ضمة لازمة جوازا إذا وقعت أولا ، كمـــا في (وجوه وأجوه ، وقّتت وأقتت) ، وليست المكسورة.

قال ابن السراج :"فإنْ كانتْ مضمومةً ، فمِنَ العربِ مَـــنْ يبـــدلُها همـــزةً ، ومنهم مَنْ يدعُها على حالِها ، قالوا في "وجوهٍ :أُجُـــوه" ، وإنْ كانـــتْ مكســـورةً فكذلكَ ، إلا أَنَّ الهمزَ أَكثرُ ما يجيءُ في المضمومةِ ، وهوَ مطردٌ فيها "[٢].

وإنما كان القياس في الواو المضمومة إذا وقعت أولا قلبها همزة جـــوازا ؛ لكثرة ما سمع فيه، هذا من وجهٍ[٣].

ووجه آخر أن الضمة إنما هي بعض الواو؛ لأن الحركات أبعاض الحروف ، فالضمة مع الواو بمنزلة الواوين ، وإن كانت أقلَّ ثقلا منها ، ولمّا كان المشـــبه أقلّ درجة من المشبه به وجب القلب إذا اجتمعت الواوان ، كـــ(أواصل ،وأوائل) ، وجاز إذا انضمت الواحدة[٤].

"وإذا كان قد صح أن الواو المضمومة إنما هُمزت؛ لأنها أشبهت الـــواوين وجرت الضمة فيها مجرى الواو، فالواو المكسورة على هـــذا يجـــب أن تكـــون مشبهة باجتماع واو وياء نحو: "ويح، وويل، ويوم".

---

(١) انظر: الكتاب ٣٣١/٤ ، وشرح المفصل ١١١/١٠، وشرح الأشمونى ٤/ ٩٧ ،ونسب أبو حيان إلى سيبويه أن ظاهر كلامه أنه مقيس. انظر : الارتشاف ٢٥٩/١.

(٢) الأصول في النحو ٣٠٧/٣.

(٣) انظر : الكتاب ٣٣١/٤،والأصول في النحو ٣٠٧/٣، وشرح الملوكي في التصريف ٢٧٠-٢٧١ .

(٤)انظر: الكتاب (٤/ ٣٣١) ، وشرح الشافية للرضي (٧٨/٣).

وإذا كان الأمر كذلك، فقد كان القياس في الواو المكسورة ألا تهمز، كما لا يجب الهمز إذا اجتمعت الواو والياء نحو "وَيْح، ووَيْل"، ولكن المكسورة في هذا محمولة على حكم المضمومة؛ لأن الكسرة مستثقلة في الواو ، كما أن الضمة فيها كذلك. فمن هنا لم يطرد الهمز في الواو المكسورة اطراده في المضمومة"(١).

من هنا كان مذهب الجمهور هو الصواب ؛ إذ لم يرد عن العرب أن قالوا في (وِسام ، ووِفاق) : (إسام ، وإفاق) ، وإن كان ثمة ثقل في الواو المكسورة أولا ، فليس هو بالثقل الذي يدعو إلى مثل هذا التكلّف مع تجشّم ثِقَل الهمزة ، والخروج عن الأصل ، كما أن الهمزة المكسورة ليست بأخف ثقلا من الواو ، إن لم تكن مساوية لها في الثقل ، فإذا استقر الثقل في كلا الطرفين تكون المحافظة على الأصل أولى(٢).

٢- الإلحاق بتكرير اللام عند المازني قياسي في الثلاثي لإلحاقه بالرباعي ، وفي الرباعي لإلحاقه بالخماسي ، وغير قياسي في الملحق بالواو أو الياء.

يقول المازني :" فأما المطرد الذي لا ينكسر ، فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق مثل (مَهْدَد وقَرْدَد وسُؤْدَد وعُنْدَد) ، والأفعال : (جلبب ، يجلبب ، جلببة)"(٣).

ويعلل ذلك ابن جني بقوله :" بأنه تكرير أصلي ، والأصلي أشبه بالأصل ، وإن كان مكررا"(٤).

---

(١)انظر:المنصف شرح كتاب التصريف (ص: ٢٢٩).
(٢)انظر:الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية (ص: ٢٦٠ ، ٢٦٢).
(٣)انظر:المنصف شرح كتاب التصريف (ص: ٤١).
(٤)السابق نفسه.

والمعروف من كلام الأوائل أن ما ورد من نماذج الإلحاق هو من السماعي الذي يوقف عنده ولا يقاس عليه ، فظاهر قول الخليل أن ما ألحقته العرب فمن كلامها وإنما يكون على سبيل التدريب والتمرن(١).

أما المازني ، والفارسي ، وابن جني ، وابن يعيش(٢) ، فيجعلون الإلحاق في مكرر اللام قياسيا ، لأن الزيادة في الأواخر باب واسع ، والإلحاق بالواو والياء غير قياسي ، نحو : (جوهر ، وكوثر ، وغيلَم ، وبيطَر) ، وغيرها .

قال المازني:"وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقدَم عليه إلا أن يُسمَع، فإذا سُمع قيل: أُلحق ذا بكذا بالواو والياء وليس بمطرد، فأما المطرد الذي لا ينكسر، فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق، مثل "مَهْدَد وقَرْدَد وسُؤْدُد وعُنْدُد"، والأفعال "جلبب يُجلبب جلببة"(٣).

وعلل لذلك ابن جني بأن الإلحاق بالواو والياء والألف إنما لم يطرد؛ لأنه لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه نحو (مَهْدَدٍ وجَلْبَبَ)، فلما لم يكثر كثرته لم يقسه المازني وسَلِم ما سمع منه ، وهو ما اختاره ابن جني ؛لأنك إذا أردت أن تلحق شيئا بشيء أكثر حروفا منه، فلا بد من زيادة تبلغه ذلك الغرض المطلوب ، وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول، ولا تجيء بالزوائد قبل أن نستوفي ما له من الأصول (٤).

(١)انظر : ارتشاف الضرب ٢٢٤/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٧٦/٤.
(٢)انظر : المنصف ٤٤،٤٥ ،٤٦ ،وشرح المفصل١٥٥/٧، وارتشاف الضرب ٢٢٤/١.
(٣)انظر:المنصف شرح كتاب التصريف (ص: ٤١).
(٤)انظر:المنصف شرح كتاب التصريف (ص: ٤١).

وتعليلهم بالقياس في المكرر باللام لأنه كثير وفاش ، وعدم قياسهم في الملحق بالواو والياء لأنه نادر ، لا يطابق الواقع اللغوي ، فقد أثبت بعض الباحثين أنه لم يُعْثَرْ إلا على ثلاثة أفعال ملحقة بتكرير اللام، وخمسة أسماء ملحقة بتكرير اللام ، على حين عُثِرَ على ستة أفعال ملحقة بالواو على وزن (فعْول) ، وثمانية وثمانين اسما ملحقة بالواو على وزن (فوعل) وغيرها ،وهذا في معجم الصحاح فقط(١).

ولا أعلم كيف كان الإلحاق بتكرير اللام مطردا ، والإلحاق بالواو والياء قليلا نادرا.

٣- تقديم التمييز على عامله المتصرف قياسا.

سبق القول بأن مذهب المازني جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف(٢)، ووافقه المبرد(٣)، والجرمى(٤) ، محتجين بما ورد من النقل الصحيح فى الكلام الفصيح تقديمه والعامل متصرف، كما فى قول المخبّل السعدى:

أَتَهجُرُ لَيلى بالفِراقِ حَبيبَها ∴ وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ(٥)

وقياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف.

ومنعه سيبويه(١)،والفراء(٢)،وأكثر البصريين(٣)، والكوفيين(٤)؛ لأن الغالب في في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلًا في الأصل وقد حُوّل الإسناد عنه

(١)انظر:أبنية الإلحاق في الصحاح . مهدي بن على القرني. ص: ٨٨-٨٩.
(٢) ينظر: المقتضب٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١، والتبصرة والتذكرة ٣١٩/١، ٢٧٨، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور٢٨٣/٢، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٣٥١.
(٣) ينظر: المقتضب٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١، وسبق دراسة ذلك عند المبرد. ص: ٥٩.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب١٦٤٣/٣، والهمع /٢٦٨، والجرمى حياته وآراؤه النحوية: ٩٤، ٩٥.
(٥) سبق تخريجه . ص : ٦٠.

إلى غيره لقصد المبالغة؛ فلا يُغيّر عما كان يستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل(٥).

٤- دخول لام الابتداء في خبر (أنّ)- بفتح الهمزة-.

الأصل في لام الابتداء أن تدخل في خبر (إنّ) المكسورة ؛ وذلك لأن لام الابتداء أصلها أن تؤكّد المبتدأ والخبر لتؤكّد الكلام ، ثم إن (إنّ) تدخل على المبتدأ والخبر أيضا للمعنى الذي تدخله اللام من التوكيد ، ويبقى معها معنى الابتداء كما كان باقيا مع اللام ، فلمّا لم يتناقضا جاز اجتماعهما ؛ زيادةً في التوكيد ، وحسُن اجتماع توكيدين بحرفين كما حسُن التوكيد باسمين في قوله تعالى: "فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ"(٦). وموضع كلّ منهما صدر الكلام ، لكن لمّا اجتمعا كرهوا ذلك ، فأخروا اللام وأبقوا (إنّ) في موضعها ، اعتبارا باختصاص (إنّ) بالمبتدأ وعملها فيه ، دون اللام فإنها تختص ولا تعمل(٧).

وهذه اللام مختصة اللحاق بـ(إنّ) ، لا بغيرها من أخواتها ، فلا تدخل في خبر المفتوحة، فلا تقول : (أعجبني أنّ زيدا لقائم) ، وإذا لم يجز في خبر (أنّ) فمن باب أولى ألا يجوز في بقية أخواتها ، وهذا مذهب البصريين(٨).

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٠٤/١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١، والأصول ٢٢٣/١، والانتصار لابن ولاد: ٨٦.

(٢) ينظر: معانى القرآن ٧٩/١، وارتشاف الضرب١٦٣٤/٣.

(٣) ينظر: الإنصاف٨٢٨/٢ ، وارتشاف الضرب١٦٣٤/٣، وشفاء العليل٥٥٩/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب١٦٣٤/٣، وهمع الهوامع٢٦٨/٢.

(٥) ينظر: الانتصار لابن ولاد: ٨٦، والتبيين: ٣٩٤، ٣٩٥، واللباب ٣٠٠/١، وائتلاف النصرة: ٣٨.

(٦)سورة الحجر، الآية: ٣٠.

(٧) انظر : المقاصد الشافية ٣٤٣/٢-٣٤٤.

(٨) خالف الكوفيين في (لكنّ) ، فأجازوا دخول اللام في خبرها. انظر : الإنصاف (١/ ١٦٩)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٢)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٠٧).

وخالف المازني[١] في ذلك ، فأجاز دخولها في خبر (أنّ) المفتوحة ، واعتمد في إجازة ذلك على ما هو مسموع عن العرب، وإن كان قليلا ، كقراءة سعيد بن جبير (إِلَّا أَنّهُم ليأكلون الطَّعَام)[٢]-بفتح همزة (أنّ) وفي خبرها اللام- ، ونحوه ما روي عن قطرب :

أَلَمْ تَكُن أقسمت باللَّه العلِيِّ ∴ أَن مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْر المَطِيِّ [٣].

وأنشد ابن دريد عن أبي عثمان المازني :

فنافسْ أبا الغبراء فيها ابن زارع ∴ على أنّه فيها لغيرُ منافِس [٤].

وخرّج الجمهور ذلك على زيادة اللام ، كما تزاد في خبر المبتدأ[٥] في قوله:

أُم الحُلَيسِ لعجوزٌ شهربهْ[٦]

أو على الشذوذ ، فلا يقاس عليها ، كما قال الشاطبي :"" هذه اللام مختصة اللحاق بـ(إن) لا بغيرها من الحروف المذكورة ، فلا تدخل في خبر المفتوحة ، فلا تقول : أعجبني أن زيدا لقائم ، وما جاء من ذلك في السماع فشاذ لا يقاس

(١) انظر رأيه في : ضرائر الشعر. ص: ٥٧ ،والتذييل والتكميل٥ /١١٨.

(٢)من الآية رقم ٢٠ من سورة الفرقان، وانظر القراءة في : البحر المحيط في التفسير (٨/ ٩٤).

(٣)من الرجز، بلا نسبة في الخصائص (١/ ٣١٥) ، والتذييل والتكميل ١١٨/٥، وهمع الهوامع (١/ ٥٠٦).والشاهد فيه دخول لام الابتداء في خبر أن المفتوحة.

(٤)من الطويل، بلا نسبة في التذييل والتكميل (٥/ ١١٩) ، وضرائر الشعر (٥٧).والشاهد فيه دخول لام الابتداء في خبر أن المفتوحة على روايته بفتح الهمزة.

(٥) انظر:الأصول في النحو ٢٧٤/١،والخصائص ٣١٦/١،وتوضيح المقاصد٥٣٠/١،،والهمع ٥٠٦/١. ٥٠٦/١.

(٦) من مشطور الرجز،اشتهرت نسبته إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه. ص ١٧٠،الحليس: تصغير حِلس: كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنية الأتان. الشهربة: الطاعنة في السن. الشاهد فيه زيادة اللام في "لعجوز" خبر المبتدأ .انظر: الأصول في النحو ٢٧٤/١ ،والأشمونى (١/ ٣٠٦).

عليه ، كقراءة من قرأ : "وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ" بفتح (أنهم) مع اللام"[١].

وقال أبو حيان أيضا:" وينبغي أن يحمل ذلك على زيادة اللام ، ولا يقاس على ما ورد منه"[٢].

وقد نسب بعض المتأخرين هذا الرأي إلى المبرد ، كأنه يتابع شيخه المازني في ذلك[٣].

وهذه نسبة غير صحيحة ، فليس في "المقتضب" أصلا ما يدل على أن المبرد ذكر ذلك ، بل إنه ذكر ما يعارضها ، حيث قال :" تقول : وَكَذَلِكَ بَلغنِي أَنَّك منطلق ، لَا يجوز أَن تدخل اللَّام ، فَتَقول : بَلغنِي أَنَّك لمنطلق ؛ لِأَن أَن وصلتها الْفَاعِل ، وَاللَّام تقطع مَا بعْدهَا، فَلَو جَازَ هَذَا لَقلت بَلغنِي لذاك ، فَهَذَا وَاضح بَين جدا"[٤].

وقد ذكر الشيخ عضيمة في مقدمة دراسته للمقتضب وَهْمَ هذه النسبة ، وأنها من المسائل التي نسبت إلى المبرد ، وفي المقتضب ما يعارضها[٥].

وعلى كل حال فما ذهب إليه المازني ليس بمرضي ؛ لأنه قاس على نادر قابل للتأويل على الزيادة[١].

---

(١)المقاصد الشافية ٣٤٤/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١١٩/٥.

(٣) كأبي حيان في التذييل والتكميل ١١٨/٥ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٥٣٠/١ ، وابن هشام في تخليص الشواهد ٣٥٨، وابن عقيل في شرحه للألفية ٣٦٧/١، والأشمونى في شرحه للألفية (١/ ٣٠٦)،والسيوطي في الهمع٥٠٦/١.

(٤)المقتضب (٢/ ٣٤٦).

(٥) انظر : تحقيقه على المقتضب ٢٢٥/١.

واختصاص هذه اللام بخبر (إن) المكسورة عند الجمهور دون المفتوحة ؛ لأنها أختها في المعنى من جهتين :

إحداهما : أن (إنّ) تكون جوابا للقسم ، واللام يتلقى بها القسم .

والثانية : أن (إنّ) للتأكيد ، واللام للتأكيد ، فلما اشتركا ساغ الجمع بينهما لاتفاق معنيهما(٢).

فإن قيل : إن (أنّ) أيضا للتوكيد كـ (إنّ) ، فلِمَ لم يجيزوا دخول اللام في خبرها؟

فالجواب لأن (أن) المفتوحة فرع عن المكسورة ، والفرع لا يقوى قوة الأصل ، بدليل أن المتقدمين من النحاة كانوا يعدون هذه الأحرف خمسة وليست ستة، وقد بوب لهذا سيبويه :" هذا باب الأحرف الخمسة " ولم يعدّ (أنّ) المفتوحة، وكذا فعل المبرد وابن السراج ، وغيرهم(٣).

وإنما كانت فرعا عن المكسورة، من جهة أنها إذا وقعت موقع مفرد لم يمكن أن تبقى مكسورة ، لِمَا يلزم فيها من وقوعها مبتدأة وبعدها جملة ، ففتحوها لأن تصير مقدرة بمفرد ، ويصح لهم ما قصدوه من التوكيد(٤).

وقد كانوا قديما يَعدّون إدخال لام الابتداء في خبر أنّ المفتوحة لحنا ؛لأنها لا تدخل فيه ، ومن طريف ما يذكر في ذلك ما نقله السمين الحلبي عن الحَجّاج ؛

---

(١) انظر : تخليص الشواهد وتخليص الفوائد لابن هشام . ص: : ٣٥٨.

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٨.

(٣) انظر : الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٧/٤ ، والأصول في النحو ٢٧٧/١، وشرح التسهيل ٥/٢.

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٣١٣/٢.

مشنّعًا عليه- واصفا إياه بالخبيث الروح- أنه لما قرأ بفتح الهمزة " أَنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ " تعمّد إسقاط اللام؛ إصلاحا للسانه(١).

٥- تثنية ما كان موازنًا لـ (حمراء).

إذا كانت همزة الممدود بدلا من ألف التأنيث ، فالمشهور قلبها واوا ، تقول في (صحراء وحمراء) : (صحراوان وحمراوان) ، وأوجب القلب ابن مالك، ولم يُخيِّر فيه (٢).

وإنما كان قلبها لا غير ، لكونها زيادة محضة ،فهي بالإبدال الذي هو أخف أولى من غيرها ، مع قصد الفرق بينها ، وبين الأصلية ، كـ (قُرّاء ، ووُضّاء(٣))، والمزيدة للإلحاق ، كـ (عِلباء ، وحِرباء) ، والمبدلة من أصل ، كـ (كساء ، وبناء) (٤).

وإنما كان قلبها واوا عند البصريين ، ولم يحكوا غيره(٥)؛ لوقوعها بين ألفين ، فبالغوا في الهرب من اجتماع الأمثال ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو ، ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل.

فكأن العلة في قلبها – كما ذكر الرضي–طلب الاعتدال، لأن الياء قريبة من الألف، فكأن إيقاع الياء بين الألفين جمعٌ بين ثلاث ألفات، فاستريح من توالي

---

(١) انظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١١/ ٩٢) ، وهذا غلو من السمين ، فالقراءة بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَإِسْقَاطِ اللَّامِ قراءةٌ ثابتةٌ لأبي السمال في البحر المحيط (١٠/ ٥٣١)، وعليه فالحجاج لو قرأها كذلك ناقِلاً لها لم يُمْنَعْ منه.

(٢) حكَم في قوله: وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا .. بقلب الهمزة واواً، ولم يُخَيِّر بينه وبين التصحيح، فدلَّ على أنَّه واجبٌ، انظر : المقاصد الشافية ٦/٤٤٩،٤٤٢.

(٣) القُرَّاءُ والقَارِئُ والمُتَقَرِّئُ كُلّه: الناسِكُ ، والوُضّاء : الحسن النظيف ، من وَضَاءَةِ الوَجْه. انظر : لسان العرب (١/ ١٣٠)، والمخصص (٤/ ٤١٢).

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤.

(٥) انظر : المخصص٤/ ٤٢٩-٤٣٠، والمقاصد الشافية ٦/٤٤٢.

الأمثال إلى الواو مع ثقلها ؛ لخفة البناء، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو في المثنى، إذ ألف التثنية غير لازمة، فلا يلزم الواو العارضة بسببها(١).

ونُقل عن المبرد أَنهم إِنَّمَا قلبوها واواً ؛ لزيادة ثقل الهمزة بين ألفين بالتأنيث ، ولأن الهمزة ليست من علامات التأنيث كالواو ، بخلاف الياء ، ألا ترى قولهم : (أنت تذهبين) كيف جعلت علامة للتأنيث ؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامة مثلها أولى (٢).

وتعليلهم قلبها واوا فرارا من الياء لقربها من الألف كما سبق – منقوض بـ(مطايا) ، ألا ترى أنهم فروا إلي الياء ؛ لأنها لما صارت (مطاءا) كرهوا اجتماع ألفين بينهما همزة تشبه الألف ، فصارت كثلاث ألفات ، فقلبوها ياء لقربها من أصلها ، إذ لم يريدوا إبعادها عن أصلها جملة ، فقالوا (مطايا) ؛ فأنت تراهم رجعوا إلى الياء فكيف يفرون منها في التثنية؟(٣).

لذا كان الأجود أن يقال: إنما قلبت واوًا حملا على النسب؛ لأنها لو قلبت ياء عند النسب لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قلبت في التثنية واوا ؛ لأن التثنية وجمعي التصحيح. والنسب تجري مجرى واحدًا(٤).

وسواء كانت هذه العلة أو غيرها ، فالبصريون لم يُحك عنهم غير قلبها واوا، وخالف في ذلك المازني فجوز قلب همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث ياء عند التثنية ، فيقول في (حمراء) ونحوه : (حمرايان)(٥).

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٣/٦٠.

(٢) انظر : المقتضب٣/ ٨٧ ، والمخصص٤/ ٤٢٩-٤٣٠، والمقاصد الشافية ٦/٤٤٣.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٦/٤٤٣.

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٦/٤٤٣ ،والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/ ٥٠٩.

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤.

واعتمد المازني في إجازة ذلك على ما حكي عن العرب في ذلك ، حكى أَبُو حَاتِمٍ (حمراءان) ، وَحكى غَيره (حمرايان)، وقيل : إنه لغة فزارة(١).

ولم يكن المازني وحده الذي قال بالقياس ، فقد قال به الكوفيون أيضا ، فقد نُقل عنهم القول بالتصحيح بإبقاء الهمزة ، بناء على ما حكي عن العرب من قولهم (حمراءان) في تثنية (حمراء) ، والقول بإبدال الهمزة ياء أيضا ، بناء على ما حكي عن العرب أنهم يبدلون الهمزة ياء ، كما في (حمرايان ، وبيضايان) (٢).

وهذا كله من النادر الذي لا يقاس عليه ولا يُبنى عليه ، كما ذكر الشاطبي : " وأما الممدود فشذ منه أشياء أيضا ، منها في همزة التأنيث إثباتها على حالها ، حكى أن من العرب من يقول (حمراءان ، وصحراءان). وذلك نادر... ، وقد ذهب الكسائي إلى جواز الهمز قياسا ، وهذا إنما بناه على ما حكى عن العرب، ولم يحك من ذلك عنهم شيء يعتد به في القياس، فلا يبنى عليه ... ومنها أنهم حكوا أن من العرب من يبدل من الهمزة الياء ، فيقولون : حمرايان ، وبيضايان ، ونحو ذلك ،وأجازوه قياسا ، أعنى الكوفيين، وكل هذا إن وجد في كلام العرب ، من قبيل المقصور على النقل لندوره ، فالصواب ألا يبنى عليه"(٣).

وكذا قال المرادي: "وأما الذي شذ في الممدود فخمسة أشياء:

الأول: إقرار همزة التأنيث كقولهم: (حمراءان).

والثاني: قلبها ياء نحو (حمرايان)...وكلاهما نادر..."(٤).

٦- إجازته الرفع والنصب في تابع (أيّ) في النداء.

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٦٩ ، وهمع الهوامع١/ ١٦٣.

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٦٩ ، وهمع الهوامع١/ ١٦٣.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٦/٤٤٣.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٦٩.

أجاز المازنى نَصْبَ نَعْتِ (أي)؛ قياساً على نعت غيره من المناديات المضمومة، كما في: (يا زيد الظريف)(١).

وقد نسب ابن مالك للزجاج موافقته للمازني(٢)، وكلام الزجاج في ذلك مضطرب ، فظاهر كلامه في موضع من كتابه (معاني القرآن وإعرابه)(٣) موافقة المازني، وفى موضع آخر يردّ ذلك ، فقد نَقل إجازة المازني ، وأعقبها بقوله: "وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار"(٤).

وصحَّحَ ابن الباذش مذهب المازني بأن النصب فيه مسموعٌ(٥)، وبه قُرِئ قوله تعالى: "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ"(٦) – بالنصب ، وهي تعضد إجازة المازني"(٧).

وجمهور البصريين ومن وافقهم؛ لا يلتفتون إلى هذا ، فنعت (أيّ) لازم الرفع عندهم ؛ لأنه المقصود بالنداء و(أيّ) وُصْلة لندائه، فالتزموا فيه الرفع – وإن كان القياس جواز النصب – لينبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء، فكأنه باشَرَهُ حرف النداء(٨). قال سيبويه: "هذا بابٌ لا يكون الوصف المفرد فيه إلا إلا رفعاً، ولا يقع فى موقعه غير المفرد، وذلك قولك: "يا أيُّها الرجلُ، ويا أيها

(١)انظر:معاني القرآن وإعرابه١/٩٨، ٩٩،والمقتصد٢/٧٧٨ ،والمقاصد الشافية ٥/٣١٣.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية٣/١٣١٨
(٣) انظر١/٩٨، ٩٩ .
(٤) ١/٢٩٩.
(٥) انظر: ارتشاف الضرب٤/٢١٩٤، وحاشية الصبان٣/١٥٠.
(٦) الآية (١) من سورة الكافرون، ولم أقف على هذه القراءة فيما تحت يدى من كتب القراءات والتفسير.ونقلها الصبان في حاشيته ٣/١٥٠.
(٧) انظر: حاشية الصبان٣/١٥٠.
(٨) انظر: شرح الكافية للرضى١/٣٤١.

الرجلان، ويا أيُّها المرأتان"، فـ(أىّ) هاهنا فيما زعم الخليل – رحمه الله – كقولك: "يا هذا"، والرجل وصفٌ له، كما يكون وصفاً لـ(هذا)، وإنما صار وصفُه لا يكون فيه إلاّ الرفع؛ لأنك لا تستطيعُ أن تقول: "يا أىٌّ" ولا "يا أيُّها" وتَسْكُتْ؛ لأنه مُبْهَمٌ يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنك قلت: يا رجلُ"(١).

ومراد سيبويه أنه إنما وجب الرفع في تابع (أيّ) المنادى مراعاة للفظ (أيّ) "والأصل فيه: أنهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريبٌ من المنادى، وفيه الألفُ واللامُ، فلمَّا لمْ يُمْكِنْ نداؤه والحالةُ هذه، كرهوا نَزْعها وتَغْيِيرَ اللفظ عند النداء، إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم، فجاءوا بـ(أي) وُصْلَةً إلى نداء الرجل، وهو على لفظه، وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجل نعته، ولزم النعت حيث كان هو المقصود.

ولم يجز النصب حملا على الموضع ؛ لأن الشيء إنما يحمل على الموضع في الأمر العام بعد تمام الكلام ، و(أيّ) لم تتمّ بعد ، فلا تقول : (يا أيّ) ، و(لا أيّها) وتسكت ؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو و(الرجل) بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: (يا رجل) (٢).

والحق أن ما ذهب إليه المازني رأي ضعيف لا يليق بمنصبه ، كما قال الشاطبي(٣) ، وإجازته النصب في تابع (أيّ) المناداة غير معروفة في كلام العرب، العرب، ولم يجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار(٤).

---

(١) الكتاب ١٨٨/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣١٣/٥.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣١٤/٥

(٤) كما قال الزجاج . انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٩/١.

وأما قراءة النصب في (قل يأيها الكافرين) التي حكاها الصبان نقلا عن ابن الباذش في تصحيح مذهب المازني فشاذة مردودة ، لا يحتج بها ، ولا يبني عليها، لم ترد أصلا في كتب القراءات ، ولعلها من الافتراضات والأقيسة التي تجيزها الصبغة النحوية أو اللغوية، وليست قراءة قرآنية(١)، فالقراءة سنة متبعة، وليس كل ما يجوز في العربية قرأت به القراء ، فـ(القراء لا تقرأ بكل ما يجوز فِي العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنّع مما لم يقرأه القرّاء مما يجوز)(٢).

الأخفش الأوسط والقياس على القليل.

أختم حديثي عن توسّع أئمة البصريين في القياس على القليل بأبي الحسن الأخفش الأوسط(٣)،صاحب القِدْح المُعَلَّى في التوسع في القياس ، والجرى فيه بغير عنان ، حتى كان منه أنه جعل من الكلمة الشاذة والنادرة قياسا يُتّبَعُ ، فمن مظاهر ذلك ما يلي :

١- سَمِعَ في جمع (هدية) (هداوى) ، فجعلها أصلا يقاس عليه ، ولم ترد في هذا الباب سوى هذه اللفظة(٤).

---

(١) أكثر ما ظهر هذا الافتراض عند الفراء ، فما أكثر ترداده (لو قرئ كذا لكان صوابا ،أو وجها). انظر معاني القرآن ١٤٣/١ ، ١٤٦/٢، ونحو القراء الكوفيين . ص : ٢٤١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٤٥).

(٣) إذا كان الأخفش قد خالف مدرسته في بعض الآراء ، فإن معظم آرائه وافقت مدرسته البصرية وزعيمها سيبويه ، فلم يخرج كليا على مدرسة البصرة ، ولم يشذ عن قواعدها الأساسية التي أقامها سيبويه ومن قبله الخليل ، سوى تفسيرات واجتهادات بسيطة دفعته إليها طبيعة هذا العلم ، فهو يرفض التقليد والمتابعة ، بل يدرس ويمحص حتى يقتنع ، وإلا فله اجتهاد خاص. انظر : منهج الأخفش في إعراب القرآن لصفوة البرازي : ٤٧١.

(٤) انظر: الكتاب (٣٩١/٤)، وإيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ١١٥) ، وشرح الشافية للرضي(٣/ ١٨٢) ، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٤/ ٩٤).

وهذا المسموع من جمع (هدية) على (هداوى) لغة لَأهل عليا معدّ[١]، وعُزِىَ إلى أهل المدينة – أيضًا– أنهم يجمعون (هدية) على (هداوى) بالواو[٢]، وذكرها سيبويه من غير عزو في قوله :" وقد قال بعضهم: (هداوى)، فأبدلوا الواو، لأن الواو قد تبدل من الهمزة"[٣].

ولعل إبدال الهمزة العارضة في الجمع واوا في هذه اللغة لوقوعها بين ألفين(هداءا) ، والياء قريبة من الألف، فكأن إيقاع الياء بين الألفين جمعٌ بين ثلاث ألفات، فاستريح من توالي الأمثال إلى الواو مع ثقلها، لخفة البناء، فلهذا أبدلوها واوا ، كما في (حمراوان)، وهذا شاذ لا يقاس عليه عند الجمهور؛ لأن لامه ياء ، فالقياس أن تبدل ياء[٤].

لكن الأخفش قاس عليه مع أنه لم يرد غير هذه اللفظة، وقد ذكر الرضي هذا ، فقال :" وقد قالوا: (هداوى) في جمع (هَدِيَّة)، قلبوا الهمزة واواً لوقوعها بين الألفين ، كما في (حَمْرَاوَان)، وهو عند الأخفش قياسي، وعند غيره شاذ"[٥].

وكذا الأشموني في قوله : "شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء، وذلك قولهم في هدايا: هداوى، وفيما لامه واو أعلت في الواحد، وذلك قولهم في مطايا: مطاوي، وقاس الأخفش على (هداوي)، وهو ضعيف؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة"[٦].

فقد جعل الأخفش ما سُمع هنا في (هداوى) من إبدال الهمزة واوا فيما لامه ياء ، قياسا يطرد ، مع أنه لم يُسمع غيرها ، وهو شاذ عند غيره ، وَالْجمع (هَدَايَا) على الْقيَاس، إذ الأصل إبدال الهمزة ياء فيما أصله الياء ، كـ(قضايا ،

(١) انظر : درة الغواص للحريري. ص : ٢٨٧.
(٢) انظر : العين٤/٧٧ (باب الهاء والدال والياء)، واللسان١٥/٣٥٨(فصل الهاء).
(٣) الكتاب ٤/٣٩١.
(٤) انظر : شرح الشافية للرضي (٣/ ٦١) ، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٧٥).
(٥) شرح الشافية(٣/ ١٨٢).
(٦) انظر : شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٤/ ٩٤).

ومنايا)، وواوا فيما أصله الواو ، كـ(هراوي ، وعلاوى ، وإداوى)؛ كأنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد ألف(١).

٢- وَصْلُ (أل) الموصولة بالمضارع مقيس عنده ، غير مخصوص بالضرورة(٢).

اعتمادا على ما جاء منه في قول الفرزدق:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ∴ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ(٣)

وقول الآخر:

يقول الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ∴ إلى ربِّنَا صوت الحمار اليُجَدَّعُ(٤)

ومثل هذا لا يقاس عليه عند الجمهور ولا يعبأ به في التقعيد ، إنما حُكي ليُجتنب ، وإن ورد فهو مخصوص بالشعر، كما قال الزجاجي بعد أن ذكر هذه الأبيات :" ومثل هذا غلط وخطأ لا يعبأ به ، وإنما حكيناه ليجتنب ، ولئلا يتوهم متوهم أنه أصل يعمل به ، أو أنا لم نعرفه وأغفلناه"(٥).

---

(١) انظر : المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٤٢)، وإيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ١١٥).

(٢) انظر رأي الأخفش هذا في : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧١).

(٣) من البسيط ، للفرزدق في الإنصاف ٢/ ٤٢٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٢، وليس في ديوانه. والشاهد فيه قوله: "الترضى" حيث أدخل الموصول الاسمي "أل" على الفعل المضارع، وهذا قليل.

(٤) من الطويل، نُسب إلى ذي الخرق الطهوي،والخنا: الفاحش من الكلام. والعجم: جمع أعجم أو عجماء وهو الحيوان؛ لأنه لا ينطق.اليُجدَّع: هو الذي قطعت أذناه؛ فإن صوت الحمار حالة تقطع أذنه أقبح، لما يقاسيه من الألم.والشاهد في(البجدع) كسابقه . انظره في: نوادر أبي زيد. ص: ٢٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٢٢) ،والمقاصد النحوية ٤٦٧/١، والخزانة ٣١/١، ٣٤، ٣٥.

(٥) اللامات . ص :٣٦.

ووافق الأخفشَ ابنُ مالك[١] وبعضُ الكوفيين[٢] في أن دخولها على المضارع غيرُ مخصوص بالضرورة؛ لتمكن قائل الأول من أن يقول:"ما أنت بالحكم المرضي حكومته" ، ولتمكن الآخر من أن يقول: "إلى ربنا صوت الحمار يُجدعُ" ، فإذ لم يفعلا ذلك مع استطاعته ، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار ، وعلل ابن مالك لذلك بقوله :" ومما يشعر بأنهم فعلوه اختيارًا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع، لكونه شبيهًا باسم الفاعل"[٣].

لكنه قليل عند ابن مالك ، كما في قوله : (وكونها بمعرب الأفعال قلّ) [٤] ، ومع قلّته في الاستعمال فهو مطرد ، وإلى هذا أشار بقوله:

.....ومن ∴ رأى اطراد مثل ذا فما وَهَن

أي: فما ضعُف رأيُه"[٥].

٣- قاس زيادة (مِنْ) في الإيجاب.

لم يشترط الأخفش ما اشترطه البصريون لزيادة (مِنْ) أن يكون مجرورها نكرة ، وأن يسبقها نفي أو شبهه[٦] ، بل أجاز قياسا زيادتها في الإيجاب وجرها للمعرفة[٧] ، مستدلا على ذلك بقولهم: (قد كان مِنْ مطرٍ) [٨] ، وَبقول عمر بن أبي ربيعَة:

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٣٠٠/١)، ومغني اللبيب . ص :٧١.
(٢) انظر : التصريح ٣٢/١.
(٣) شرح الكافية الشافية (٣٠١/١).
(٤) ألفية ابن مالك (ص: ١٥) ، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٤٥).
(٥) انظر : شرح الكافية الشافية (٣٠١/١).
(٦) انظر : الكتاب ٢٢٥/٤ ، والمقتضب ٤٢٠/٤ ، وارتشاف الضرب١٧٢٣/٣-١٧٢٤.
(٧) انظر : معاني القرآن١٠٥/١،وشرح التسهيل ١٣٨/٣، والجنى الداني :٣١٨.
(٨) انظر : مغني اللبيب ٤٢٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٤٠).

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ∴ فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرّْ (١)

إذ الغرض من زيادتها توكيد المعنى ، ولا فرق بين زيادتها لهذا الغـرض بين النفي أو الإيجاب.

بخلاف الجمهور الذي اشترط زيادتها في النفي دون الإيجاب ؛ لأن الغرض من زيادتها تأكيد الاستغراق ؛ لأن المنفي المنكور يقع واحدُه في معنى الجميع ، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى(٢).

وما ذهب إليه الأخفش مذهب الكسائي ، والفراء ، وهشام من الكوفيين(٣) ، ، وتبعهم ابن جني(٤) وابن مالك؛ لثبوت السماع بذلك نثرا ونظما(٥).

وجمهور البصريين لم يقس على هذا المسموع ؛ لأنه فضلا عن قلته ، فهو قابل للاحتمال بِحمْل(مِنْ) إما على أنها للتبعيض ، أو لبيان الجنس ، أو لابتـداء الغاية(٦) ، والأصل الثابت في الحروف ألا تُدّعى فيها الزيادة إلا إذا تُيُقّنـت وقـام الدليل عليها ، كما قال ابن الحاجب:" وليس بمستقيم – يقصد مذهب الأخفش– ؛ لأنه يُثبت أصلا في العربية بما ليس بمثبت؛ لكونه محتملا غير ما ذكر"(٧).

أما زيادتها في النفي فهو سماع مستمر قضى أنها تختص بالنفي ؛ إذ لـم تأت زيادتها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو النذور ، فلا يصـح أن يقضـى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام ، فإذ لـم

(١) من المتقارب ، في ديوانه ١٧٥ ،والجنى الداني ٣١٨ ، ومغني اللبيب: ٤٢٨.
(٢) انظر : المقتضب ٤٢٠/٤.
(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢ ، والمسائل البغداديات.ص: ٢٤، والجنى الداني. ص :٣١٨. :٣١٨.
(٤) انظر : المحتسب١٦٤/١، وشرح التسهيل٣ /١٣٩.
(٥) انظر : شرح التسهيل ١٣٨/٣.
(٦) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب٢٤٠/١، والبسـيط فـي شـرح جمـل الزجـاجي ٨٤٣/١-٨٤٤.
(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/١.

يكن ذلك فيجب الوقوف مع السماع حتى لا ندّعى على العرب ما لا نعرف ، ولهذا قال ابن أبي الربيع:" لا تدعى الزيادة من غير الشروط الثلاثة ؛ لأنها لم تثبت في كلام العرب إلا بمجموعها"(١).

٤- يقيس اقتران الجملة الواقعة خبرا لـ(كان) وأخواتها بالواو.

أجاز الأخفش(٢) ، دون غيره من البصريين- وتبعه ابن مالك(٣)- اقتران خبر (كان) وأخواتها بالواو إِذا كَانَ جملَة ؛ تَشْبِيها بِالْجُمْلَةِ الحالية(٤) ، كَقَوْلِه :

وَكَانُوا أُنَاسًا ينْفحون فَأَصْبحُوا ∴ وأكْثرُ مَا يُعْطُونه النّظر الشّزْرُ(٥).

وَقَولـه :

فظلُّوا وَمِنْهُم سابقٌ دَمْعُه لَه ∴ وآخَرُ يَثْنِى دَمْعةَ العَيْن بالمَهْلِ(٦).

والجمهور لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلاً، وحملوا ما ورد من ذلك المسموع القليل على أنه حال والفعل تام لا ناقص ، أو محذوف الخبر ضرورةً(١).

ضرورةً(١).

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤٤/٢ ، وبقصد بالشروط الثلاثة : أن يكون مجرورها نكرة ، وأن تكون النكرة يُراد بها استغراق الجنس ،وأن يسبقها نفي أو شبهه . انظر البسيط ٨٤١/١.

(٢) انظر رأيه في : همع الهوامع ٤٢٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى (١/ ٣٦١).

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٥٩/١.

(٤) انظر : همع الهوامع ٤٢٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى (١/ ٣٦١).

(٥) من الطويل ، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٠/١ ، وهمع الهوامع ٤٢٧/١، وحاشية الصبان (١/ ٣٦١) ، والشِّزر: نظرٌ فيه إعراض،والشاهد (فَأَصْبحُوا ... وأكْثرُ...) على اقتران خبر (أصبح) بالواو.

(٦) من الطويل ، بلا نسبة في : شرح التسهيل٣٦٠/١ ، وهمع الهوامع ٤٢٧/١، وحاشية الصبان (١/ ٣٦١) ، المَهْل: السَّكِينةُ والوَقار، والشاهد (فَظلوا ومنهم...) على اقتران خبر (ظلّ) بالواو.

قال الصبان :" وهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ، ولا حجة في البيتين لاحتمال (أصبح وظل) فيهما للتمام ، وجعْل الجملة حالية، أو يقال: هما ناقصان ، والخبر محذوف"(٢).

٥- زيادة الباء في الخبر الموجب.

المقيس عند الجمهور زيادة الباء في الخبر غير الموجب ، نحو (ليس زيد بقائم) ، ونحو قوله تعالى: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ"(٣)،وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي. قالوا: ليس زيد بقائم، ردٌّ لـ(أنّ زيدًا لقائمٌ)، فالباء بمنزلة اللام(٤).

أما الخبر الموجب فلا يجيزون زيادة الباء فيه ولا يثبتون سماعه ، وخالفهم في هذا الأخفش ، فجوّز زيادتها في الخبر الموجب ، نحو "زيد بقائم"(٥) ، وجعل منه قوله تعالى:"وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا "(٦) ، وَقول الحماسي:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ∴ وَمَنْعُكُهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ(٧)

(١) انظر : همع الهوامع ٤٢٧/١.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى (١/ ٣٦١-٣٦٢).
(٣) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.
(٤) انظر : التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٧٢).
(٥) انظر : مغني اللبيب (ص: ١٤٩)، والجنى الداني (ص: ٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ٤٦٦).
(٦) من الآية ٢٧ من سورة يونس.
(٧) من الوافر، لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢١١؛ ولرجل من تميم في تخليص الشواهد ص٨٩، وأبيت اللعن: دعاء بالصلاح ومحبة الناس حتى لا يوجد من يلعنه. منعكها: منعك إياها.وشاهدنا هنا على زيادة الباء في الموجب في (ومنعكها بشيء).

وَالْأَولَى أن يكون الجار والمجرور خبراً، والباء متعلقة بالاستقرار المحذوف، فـ"بِمِثْلِهَا" متعلقة باستقرار مَحْذُوف هُوَ الْخَبَر ، و(بشيء) متعلقة (بمنعكها) ، وَالْمعْنَى : (ومنعكها بِشَيْء يُسْتَطَاع) [١].

والأخفش يحمل زيادة الباء في الخبر الموجب على زيادة الفاء ، حيث جوّز زيادتها فيه مستدلا بما حكاه عن العرب من قولهم : أخوك فَوُجِد ، وبل أخوك فَجُهِد[٢] ، مخالفا في ذلك سيبويه وجمهور النحاة الذين منعوا دخول الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا تضمن الخبر معنى الجزاء ، كأن تقع الفاء بعد المعرفة الموصولة أو النكرة الموصوفة إذا تضمنت صلاتهما معنى الشرط؛ لأن مشابهة المبتدأ لاسم الشرط اقتضت دخول الفاء في خبره تشبيها له بالجواب ، وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة[٣].

٦- يقيس حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللبس[٤].

ذهب الأخفش إِلَى جَوَاز حذف همزة الاستفهام مُطلقًا ، سواء كَانَت مَعَ (أَمْ) أو لا ، إِذا كَانَ معنى مَا حذفت مِنْهُ لَا يَسْتَقِيم إِلَّا بتقديرها[٥] ، وَحَمَل عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى : " وَتلك نعْمَة تَمُنّها عَليّ"[٦] ، وَقَوله تَعَالَى: "هَذَا رَبِّي"[٧].

---

(١) انظر : الجنى الداني (ص: ٥٥) ، ومغني اللبيب (ص: ١٤٩).
(٢) انظر : معاني القرآن ١٣٢/١ ، والجنى الداني (ص: ٧١)، ومغني اللبيب (ص: ٢١٩)
(٣) انظر:الكتاب ١٣٨/١،وسر صناعة الإعراب ٢٥٨/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٧٣/١.
(٤) انظر: مغني اللبيب . ص: ٢٠.
(٥) انظر: الجنى الداني ٣٤-٣٥ ، ومغني اللبيب . ص: ٢٠ ، والخزانة ٤٤٨/٤.
(٦) من الآية ٢٢ من سورة الشعراء.
(٧) من الآية ٧٦ من سورة الأنعام.

والمحققون على أَنه في الآيتين خبر ، وَأَن مثل ذَلِك يَقُوله من ينصف خَصمه مَعَ علمه بِأَنَّهُ مُبْطل ، فيحكي كَلَامه ، ثمَّ يَكِرّ عَلَيْهِ بالإبطال بِالْحجَّةِ[١].

ووافقه ابن مالك ، قال :" وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لجبريل –عليه السلام: "وإن زنى، وإن سرق"؟ فقال: "وإن زنى وإن سرق"[٢].أراد: أو إن زنى ، أو إن سرق؟ لأنه من هذا التقدير"[٣].

وسيبويه يقصر حذفها على الضرورة ، ولو كانت قبل (أَمْ) المتصلة، جاء ذلك في تعليقه على بيت الأخطل:

كَذَبَتكَ عينُك أم رأيتَ بواسطٍ ∴ غَلسَ الظّلامِ من الربَّاب خَيالا[٤].

حيث قال : "وَيجوز فِي الشّعْر أَن تُرِيدُ بـ (كذبتك) الِاسْتِفْهَام وتحذف الْألف.

قَالَ الْأسود بن يعفر:

لَعَمْرُك ما أدْرِي وإن كنتُ دارياً ∴ شُعَيْثُ بن سهمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَر[٥]

(١) انظر : مغنى اللبيب . ص : ٢١.
(٢) صحح ابن حجر في فتح الباري ٢٣٨/١٠ أن السائل هو أبو ذر ،وليس رسول الله.
(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢١٧).
(٤)البيت من الكامل ، للأخطل في ديوانه ص٣٨٥، والكتاب ٣/ ١٧٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٢/ ٧٨، وواسط: موضع بنواحي الشام، غلس الظلام: حين اختلط الظلام، الربَّاب: اسم امرأة، والشاهد حذف الْهمزَة المعادلة لـ (أم) للضَّرُورَة ، وَالتَّقْدِير: أكذبتك عَيْنك أم رَأَيْت.
(٥) من الطويل ، في ديوانه ٣٧، واستشهد به سيبويه في الكتاب ٣/ ١٧٥على حذف ألف الِاسْتِفْهَام ضَرُورَة لدلَالَة (أم) عَلَيْهَا.

وَقَالَ عمر بن أبي ربيعَة[١]:

لَعَمْرُك ما أدَرِي وإنْ كنتُ دارياً ∴ بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ" [٢].

فقد عدّ سيبويه حذف ألف الاستفهام مما يجوز في الشعر وحده ، واستشهد على ذلك بالبيتين السابقين ، والذي سوغ هذه الضرورة وجعلها مقبولة وجود (أَمْ) في الكلام ، لأنها مساوية للألف، ووجودها يقتضي وجود الألف.ومما يدل على أن الاستفهام هو المراد في مثل البيتين السابقين التنغيم الذي يعرف به السماع ، فالطريقة التي ينطق بها الكلام هي التي تبين وجه القول إن كان استفهاما أو خبرا[٣].

وَذهب جمَاعَة إِلَى أَن همزَة الاستفهام يجوز حذفهَا إِن كَانَت مَعَ (أَمْ) ، وإلا فلا، وهو المختار ؛ لكثرته نظماً ونثراً. فمن النظم ما تقدم من قول الشاعر:

(لَعَمْرُك ما أدَرِي وإنْ كنتُ دارياً ∴ بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ)

وأبياتٍ أُخَرَ، لا حاجة إلى التطويل بإنشادها.

ومن النثر قراءة ابن مُحَيْصِن "سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم"[٤] بهمزة واحدة[٥].

---

(١) من الطويل، والرواية في الديوان ص٢٦٩: فوالله ما أدري وإني لحاسب ... واستشهد به سيبويه في الكتاب ٣/ ١٧٥، على حذف ألف الِاسْتِفْهَام ضَرُورَة لدلَالَة (أم) عَلَيْهَا.

(٢) الكتاب ٣/١٧٤-١٧٥.

(٣) انظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص : ٤٨٤.

(٤) من الآية ٦ من سورة البقرة ، وانظر القراءة في : المحتسب (٢/ ٢٠٥).

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢١٥)، والجنى الداني (ص: ٣٥)،وخزانة الأدب (١١/ ١٢٣/ ١١).

٧- الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب.

ذهب الأخفش إلى جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب؛ قياسا على ضمير الغائب؛ لأنه لو كان القصد من البدل هو الإيضاح وإزالة اللبس؛ لامتنع من الضمير مطلقاً، غائباً وحاضراً، فلمّا ثبت جوازه في الغائب، لم يُنْكر مجيئُه من ضمير الحاضر والمتكلم(١).

وحَمَل عليه قول الله تعالى: "ليجمعنكم إِلَى يَوْم الْقِيَامَة لَا ريب فِيهِ الَّذين خسروا"(٢)، فجعل (الذين) بدلاً من الضمير المنصوب في (ليجمعنكم) ، وهو ضمير المخاطبين(٣).

وهو مذهب الكوفيين(٤) ، وصَحَّحَهُ ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح، قال(٥): " وفى قول أبى موسى الأشعرى: "أتينا النبى صلى الله عليه وسلم نَفَرٌ من الأَشْعَرِيِّين"(٦)، شاهدٌ على ما ذهب إليه الأخفش من جواز أن يُبْدل من ضمير الحاضر، بدل كل من كل، فيما لا يدل على إحاطة، ويشهد لصحة ما ذهب إليه الأخفش قول ذى الرمة:

---

(١) انظر: معاني القرآن /٢٩٣، ٢٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/١، وهمع الهوامع ١٨١/٣.

(٢) من الآية ١٢ من سورة الأنعام.

(٣)انظر: معاني القرآن /٢٩٣، ٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣، وشرح الجمل ٢٩٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣.

(٤)انظر مذهب الكوفيين في : شرح المفصل٧٠/٣، وشرح الجمل ٢٨٩/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، والمساعد ٤٣٢/٢.

(٥) صـ٢٠٦-٢٠٨.

(٦) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن.برقم ٤٣٨٥ ، ١٧٣/٥.

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِيْ إِلَى صَارِخِ الوَغَى ∴ بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ المُرَحَّلِ[١]"

ومذهب جمهور البصريين منع بدل الظاهر من الضمير إذا كان لمتكلم أو مخاطب بدل كل من كل ، فلا يجيزون نحو : (بي المسكين مررت)[٢] ؛ لأن ضمير الحاضر غاية فى الاختصاص، والوضوح، والبيان، ولا يعرض له التباس، كما يعرض لضمير الغيبة، فلا فائدة فيه[٣] ، إلا إذا أفاد ما يفيده التوكيد المعنوي من الإحاطة والشمول، نحو قوله تعالى : "تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا "[٤]، و(أكرمتكم و(أكرمتكم أكابركم وأصاغركم)[٥].

وظاهر كلام سيبويه منع الإبدال من ضمير الحاضر مطلقاً، أي: سواء أكان البدل مطلقاً – أي: كلٍ من كلٍ – أم بدل بعضٍ من كل، أو بدل اشتمال، أو غلط أو إضراب، فقد قال: "فإذا قلت: "بي المسكينَ كان الأمر"، أو "بك المسكينَ مررتُ"، فلا يَحْسُنُ فيه البدل؛ لأنك إذا عَنَيْتَ المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكونَ لا يُدرى مَنْ تَعْنِى؛ لأنّك لست تُحدِّث عن غائب "[٦].

---

(١) من الطويل، لذي الرمة في ديوانه /١٤٩٩، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٨٤)وروايـة الديوان: (مثل البعير المُدَجَّل) موضع (مثل الفنيق المرحل). وشوهاء: فرس طويلة مشرقة رائعة. الوغى: الحرب. مُسْتلئم: لابس اللَّأْمَة، وهى الدرع. الفَنِيْق: الفحل المكرم. المرحل: المرسل من مكانه. والشاهد (بمستلئم) على إبداله من ضمير المتكلم في (بي)، يريد بـ"مستلئم": متدرعا، ولا يعني إلا نفسه.

(٢) ينظر: ائتلاف النصرة . ص: ٥٦.

(٣) ينظر: الحجة للفارسى ١٤٧/١، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/١، وحاشية الصبان ١٢٩/٣.

(٤) من الآية ١١٤ من سورة المائدة.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح /٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم /٥٥٨، ٥٥٩، وارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤.

(٦) الكتاب ٧٦/٢.

لكنّه أجاز الإبدال من ضمير الحاضر فى قول عَدِىّ بن زيد:

ذَرِينِـــىْ إِنَّ أَمْـــرَكِ لَـــنْ يُطَاعَـــا ∴ وَمَـــا أَلْفَيْتُنِـــى حِلْمِـــىْ مُضَـــاعَا

وقول العرب: "مُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطِرْنا الـــزرعُ والضَّـــرعُ"(١)، فأفـــاد استثناء بدل الاشتمال من منع الإبدال من ضمير الحاضر.

ومَنْ جَوَّزه – يعنى بدل الاشتمال من ضمير الحاضر – يلزمه تجويزه فـــي بدل البعض؛ لأنه في معنى بدل الاشتمال؛ لأنك إذا قلت: "أعجبني" لم يكـــن فيـــه تعرُّضٌ لعِلْمِك، فكذلك إذا قلت: "أعجبني" لم يكن فيه تَعَرُّضٌ لوجهك فـــي قولـــك: "أعجبني وجهُكَ"، فالوجه الذي اقتضي بدل الاشتمال موجود في بدل البعض(٢).

٨- أجاز الأخفش نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة، وجعل "الأوليان" صفة "آخران" في قوله تعالى: "فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّـــذِينَ اسْـــتَحَقَّ عَلَـــيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ"(٣) ؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وصف بقوله (يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا)(٤).

والجمهور مجمِعٌ على وجوب التوافق بين النعت والمنعوت أيًّا كان نوعـــه من حيث التنكير والتعريف ، فلا تنعت النكرة بالمعرفة ولا العكس ؛ من جهـــة أن النعت والمنعوت في المعنى كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في حال(٥).

---

(١) الكتاب ١٥٨/١، ١٥٩.
(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٢/١.
(٣) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة.
(٤) انظر: معاني القرآن ٢٩٠/١، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٩٤٩) ،ومغنـــي اللبيـــب (ص: ٥٦١)، وشرح الأشمونى(٢/ ٣١٧).
(٥) انظر : المقاصد الشافية٦١٨/٤.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله :" ألا ترى أنّ قولَك: مررتُ بزيدٍ الأَحمرِ ،كقولك: مررتُ بزيد، وذلك أنكّ لو احتجتَ إلى أن تَنعت ،فقلتَ: مررتُ بزيد وأنت تريد الأحمرَ، وهو لا يُعْرَفُ حتّى تقول الأَحمر، لم يكن تَمَّ الاسمُ، فهو يَجرِى منعوتا مَجْرى مررت بزيد إذا كان يُعْرَف وحدَه، فصار الأَحمر كأنّه من صلته"(١).

يريد أن (زيدا الأحمر) عند من لا يعرفه وحده ، بمنزلة (زيد) وحده عند من يعرفه. وهذا ظاهر.

كما أن الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى ، والنكرة تدل على العموم والشياع ، والمعرفة مخصوص ، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحدا ، والواحد جميعا لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه، وما هو وَفقه(٢).

وعلل بعضهم ذلك أيضا بأن المعرفة إنما لم تنعت بالنكرة ، لأن نعت المعرفة إنما وُضع لرفع الاشتراك العارض فيها ، والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها ، فكيف ترفعه عن غيرها ؟ولم يكن العكس لأن حق المعرفة التقدم على النكرة ،وحق النعت التأخر عن المنعوت ، فهما متدافعان(٣).

---

(١) الكتاب ٨٨/١.

(٢) انظر : الإيضاح العضدي : ٢٧٥.

(٣) انظر : المقاصد الشافية٦١٨/٤.

لهذا ردّ أبو حيان ما استدل به الأخفش من حمل الآية على نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة بأنه وجه ضعيف ؛ لاستلزامه هدم ما كادوا أن يجمعوا عليه ، من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ، ولا العكس(١).

٩- ذهب الأخفش إلى قياس (فَعَالِ) في العدل من اسم فعل الأمر الرباعي ، مع أنه لم يُسمع منه إلا في حرفين (قَرقارِ ، وعَرعارِ)، فـــ(قَرقار) اسم فعل معدول عن الفعل الأمر للرباعي من (قرقر) ، وكذلك (عَرعارِ) بمنزلة (قرقار)، فيقاس عليهما عنده، فيقال: (دَحراجِ ، وقَرطاس، وخَراجِ) قياسا على (قرقار)(٢).

وقد خالف بذلك سيبويه ، الذي ذهب إلى عدم قياس (فَعالِ) من اسم فعل الأمر الرباعي ، والاقتصار على المسموع ؛ لقلة هذا المسموع ، فقال :"...ولا يجوز من أفعلتُ، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاَّ أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه. فمن ذلك: قرقار وعرعار"(٣).

فَلَمَّا لم يكثر، لم يجز الْقيَاس عَلَيْهِ(٤).

وإنما ذهب الأخفش إلى أنه مقيس عليه ؛ ليكون للرباعي نصيب من صوغ اسم الفعل باطراد، كما كان للثلاثي باتفاق منه ومن سيبويه(٥).

---

(١)انظر : البحر المحيط ٣٩٨/٤.

(٢)انظر رأيه في : شرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣ ، وتوضيح المقاصد ١١٦٠/٣ ، والتصريح٢٨٢/٢.

(٣)الكتاب (٣/ ٢٨٠).

(٤)انظر : علل النحو (ص: ٤٧٢) ، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/ ١١٦٠).

(٥)انظر : شرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣.

١٠- وافق الأخفش يونس في إعمال (لكنّ) إذا خففت ، جاء في التسهيل : " وبمنع إعمالها مخففة، خلافا ليونس والأخفش"(١).

وبهذا اتضح لنا أن أئمة البصريين قاسوا في كثير من المسائل على القليل والنادر ، مع تصريحهم وما تنوقل عن منهجهم من أنهم لا يقيسون إلا على الكثير الغالب ، فهل هذا تمرّدٌ على الأصل الذي قننوه – كما يقول بعض شيوخنا(٢)، أم هو نوع من التناقض والاضطراب كما يصفه بعض المحدثين؟(٣).

وفيما يلي تفسير ذلك.

قبل الحديث عن تفسير ما ظاهره التناقض والاضطراب بين المنهج النظري والتطبيق، لابد من توضيح حدّ القليل ، أعنى مقداره ، ومتى يوصف المسموع به؟ وما الحدّ الذي يبلغه المسموع حتى ينتفي عنه الوصف به؟.

والحق أن الإجابة عن هذه التساؤلات من الصعوبة بمكان ؛ فلم يرد عن النحاة تحديد قاطع دقيق جازم في المراد من هذا المصطلح وغيره قصدا أو كمًّا ، أما قصدا فإننا لا ندري أهم يريدون بالكثرة التي يقاس عليها وما يقابلها من القلة التي لا يقاس عليها ما بين أفراد القبيلة الواحدة ذات اللهجة الواحدة ، أم هم يريدون ذلك بين القبائل المعتد بلهجاتهم ممن أُخذت عنهم اللغة، أم هم قبائل العرب قاطبة؟.

---

(١) تسهيل الفوائد (ص: ٦٥) ،وانظر: شرح الكافية للرضي ٣٧٢/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٧٤، وقد سبق عرض هذه المسألة عند الحديث عن (يونس والقياس على القليل) ص :٦٨.

(٢) هذا وَصْفُ الشيخ عضيمة–رحمه الله–.انظر حديثه عن مذهب المبرد بين السماع والقياس في كتابه (أبو العباس المبرد وأثره في العربية ص ٣١٢)، و(تحقيقه على المقتضب ١١٤/١).

(٣) الأستاذ عباس حسن في كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث.

وأغلب الظن أنهم يريدون الكثير أو القليل في اللغة المختارة التي كانت تُنشد بها الأشعار في أسواق العرب ، والتي نزل بها القرآن ، وهي المعروفة بلغة قريش.

وأما الكمّ فإننا لا ندري العدد الذي أراده العلماء في تحديد الكثير أو المطرد الذي يقاس عليه والقليل الذي لا يقاس عليه ، إذ من المسلم أنه لم تكن لديهم الوسيلة المعينة على الاستقراء والإحصاء ، ولم يرد بخلدهم أن يخضعوا اللغة في ألفاظها وتراكيبها لشيء من ذلك ، ولم يكن بوسعهم تنفيذه(١).

ومما جاء علي سبيل التقريب ما نُقِلَ عن ابن هشام قوله :" اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطردًا. فالمطرِّد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر"(٢).

ففي هذا النص ما يشعر بترتيب هذه المصطلحات واختلافها في الكمية ، ومع ذلك فإن معناها والصلة بينها ما يزالان غامضين ، وإذا كان ما نُقل عن ابن هشام يشعر بتحديد الكمية ، إلا أنه أورده على سبيل التقريب ، لا التحديد ، ومن ثم تبادلت المراكز في استخدام كلٍّ منهما مكان الآخر(٣).

---

(١) انظر : المعيار بين التخطئة والتصويب. ص: ٢١٩.

(٢) هذا ما نقله السيوطي عنه . انظر : المزهر ١/١٨٦-١٨٧.

(٣) انظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء . ص : ٧٦.

غاية ما هنالك ما حدده ابن هشام للكثرة بالنسبة إلى المطرد كخمسة عشر بالنسبة إلى ثلاثةٍ وعشرين[١]، وهي كثرة نسبية لا ذاتية ، تقتضي استقصاء جميع ما ورد في الباب ليُعلم بعدئذٍ نسبة ما خرج عن الأصل ، أيبلغ حد الغالب أو الكثير أو القليل أو النادر؟ وهو كما ترى أمر تنقضي دونه الأعمار، وهو إلى سبيل الافتراض أقرب منه واقعاً.

وبذل المحدثون جهدهم حينما لم يجدوا لأصل الخلاف في قياسية المنقول وهو الكثرة من يوضحه ، حتى المجمع اللغوي القاهري عرض له في عشرات المواضع والبحوث ، وعانى من أمره ما عانى ، ولم يحاول كشف الضرّ بإزالة الغموض عن هذه الكثرة والقلة، والذاتي منها والنسبي[٢] .

وحين حاولوا إيضاحه انقسموا فريقين :

– فريقاً يرى أن الكثرة المقتضية للقياس هي الكثرة العددية[٣]، ولا بأس في أن تكون الكثرة العددية المبيحة للقياس ثلاثة شواهد ؛ لأنها أقلُّ الجمع على الصحيح من الأقوال[٤]، ولعلَّ هذا هو الأحكم والأجدر اليوم بالتفضيل؛ لخلوِّه من التشدد المعوِّق وكذلك من التهاون الذي يؤدي إلى البلبلة والاضطراب في التفاهم[٥]، وليس اختياره ببدع، بل قد جرى عُرف المحدِّثين على جعله حدًّا للمشهور من الحديث النبوي[٦].

(١) انظر : الاقتراح : ٢٥ ، والمزهر : ١/١٨٦– ١٨٧ ، والنحو الوافي ٤/٦٣٥.
(٢) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص : ٤٣ .
(٣) انظر : المرجع السابق. ص : ٤٢ ، والشاهد وأصول النحو. ص : ٢٣٦ .
(٤) انظر : أقلُّ الجمع عند الأصوليين. ص : ٢٥٩ .
(٥) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٤٨.
(٦) انظر : نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.ص : ٤٣ ، وتدريب الراوي : ٢/٦٣٢ .

فإذا كان الوارد دون الثلاثة أمكن تسميته شاذاً وصح عندها أن يقال : " اعتراض الشاذ لا ينقض الأصول"(١).

– وآخر يرى أن الكثرة ليست في عدد الألفاظ المستعملة ، بل بما عُرِفَ من الطبيعة العامة للعربية في الباب(٢)، فما وافق الطبيعة العامة للعربية في بابه قياسيٌّ ، وما خالفه شاذ ، وليس الشذوذ باعتبار قلّة العدد وندرته، فقد يكون الشيء كثيرا ويوصف بالشذوذ لمخالفته القياس ، كما قال الرضي :" والشاذ هو الذي على خلاف القياس وإن كان كثيرا"(٣).

وهذا الأخير غير منضبط ، ويقود إلى الأحكام الانطباعية ، وإن كان قد مال إليه بعض المعاصرين ونسبه إلى فَهْم سيبويه(٤)، فإن أريد له أن يكون مستقيماً لزمنا أن نستقصي جميع ما ورد في بابه لينماز به الكثير القياسي من القليل الشاذ ، وهو من الصعوبة بمكان ، بل هو أمر تنقضي دونه الأعمار، وهو إلى سبيل الافتراض أقرب منه واقعاً (٥).

ثم إن هذه الكثرة التي اعتمد عليها النحاة قد أتت في عرفهم على نوعين، الأول : الكثرة الكمية في المسموع المروي ، والثاني : الكثرة الاستعمالية للظاهرة اللغوية المسموعة أو المروية عن العرب(٦).

وبناء عليه فإن ما يقابل الكثرة،وهو القلة ، فإنها قد ترد فتطلق على القلة في المسموع المروي، فيراد بها قلّة الأمثال،وقد تطلق على القلّة في استعمال

(١) انظر : درة الغواص. ص : ١٨٤ .
(٢) انظر : الشاهد وأصول النحو. ص : ٢٣٧ – ٢٣٨ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٤/٤.
(٤) الأستاذة خديجة الحديثي في : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٣٧ ، ٢٦٧ .
(٥) انظر : نزع الخافض في الدرس النحوي .ص : ٨٢.
(٦) انظر : الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية. ص : ٩١.

الفصحاء لها ، فيراد بها قلّة الاستعمال ، وقلة استعمالها أمر نسبي بالمقارنة بالاطراد والشيوع ، ألا ترى أن مِن العرب مَن ينصب بـ(لم)، ويجزم بـ(لن)[١]، ويجر بـ(لعل)[٢]، وينصب (غدوة) بعد (لدن)[٣]، ويُلزم المثنى الألف في جميع الأحوال[٤]، فهذا وأشباهه يعتبر قليلا بالنسبة للذين لم يشع هذا الاستعمال بينهم ، ، لكنه كثير الاستعمال عند من شاع عندهم.

ومع التجاوز عن هذه الدقة في تحديد المعنى ، فإنه يمكن من كلامهم عنها واستعمالهم لها استخلاص أساس لتقسيم تلك المصطلحات في قول ابن هشام ، وهو الكثرة النسبية للنصوص، أو القلة النسبية كذلك ؛ لأن التحديد العددي فيه صعوبة ، كما أشرت آنفا ؛ لقلة الوسائل المعينة على ذلك.

وبمحاولة علم هذا مفسَّرًا بالنسبة المئوية كما يقال اليوم تكون النتيجة- كما أجاب المجمع اللغوي- هي: المطرد الذي مثله ابن هشام بثلاثة وعشرين وجعلها نهاية هو ١٠٠ % والغالب وهو ٢٠ من ٢٣ = ٢٠/ ٢٣ ٨٦ % أو ٨٧ % تقريبا، والكثير وهو ١٥ من ٢٣ % يساوي ٦٥ %، والقليل وهو ٣ من ٢٣ % يساوي ١٣ % والنادر وهو ١ من ٢٣ % يساوي ١/ ٣

(١) حكى اللحياني أن من العرب من يجزم بـ(لن) وينصب بـ(لم)، انظر : الجني الداني(٢٦٧، الداني(٢٦٧، ٢٧٢).

(٢) الجر بها لغة عقيل ، انظر : النوادر لأبي زيد(٢١٨)، ومغني اللبيب (ص: ٣٧٧).

(٣)انظر : النوادر لأبي زيد(٤٧٣)، والكتاب (١/ ١٥٩).

(٤) لغة القصر: هو التزام الألف مطلَقًا، وجعل الإعراب بالحركات المقدّرة على الألف؛انُظر: توضيح المقاصد والمسالك ٧٥/١، وشرح ابن عقيل ٥٢/١، والتّصريح ٦٥/١، وشرح الأشمونيّ ٧٠/١.

٤% تقريبا. وبهذا يكتفون، ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعدما وصلوا إلى الندرة وهي أقل القليل كما رأينا(١).

فهي قلة نسبية وليست ذاتية ، وهو الذي يصح القياس عليه بضوابط معينة(٢)، والفرق بينهما أن الأولى قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكمٍ ما . وكلا النوعين في ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عددا من الآخر ، فالآخر قليل بالنسبة للأكثر ، فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقصٌ لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ، وهذا هو المراد من قول الصبان : " إن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحا سائغ"(٣).

أما القلة الذاتية فقلة عددية أيضا ، ولكنها بارزة واضحة في ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها ؛ لضآلتها العددية ، بحيث يمكن الحكم سريعا بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو محاكاتها ، و تحديدها أمر لم يحدده أحد من النحويين(٤).

ولعل من القلة الذاتية ما يراه بعض النحاة –ورأيه سديد– أن توكيد المضارع المنفي بالحرف (لم) قليل، قلة ذاتية تدخله في حكم النادر الذي لا يصح القياس عليه، وليست قلة نسبية؛ أي: ليست قلة بالنسبة لغيره، حيث يشترك القليل والكثير معا في الكثرة التي تبيح القياس عليهما، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها.

---

(١) انظر : كتاب في أصول اللغة(ص: ١٢٩) ، والنحو الوافي ٦٣٥/٤.
(٢) سيرد ذكرها عند الحديث عن القليل الذي يقاس عليه. ص : ١١٨ وما بعدها.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى (٢/ ٢٦٣).
(٤) انظر : النحو الوافي ٧٩/٣ (الهامش).

وحجته: أن (لم) حرف يقلب زمن المضارع للمضي، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل، فيتعارضان.

وإنما دخلت فيه مع قلته ؛ لكون المنفي غير واجب ، فكأنها أشبهت الجزاء ، وهذا ما علل به سيبويه ، وجعله قاصرا على الضرورة ؛ لأن الفعل بعد (لم) ماضي المعنى(١).

قال عقب إنشاده لقول الشاعر :

يَحْسَبُه الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا ∴ شَيْخاً على كُرْسِيِه مُعَمَّما(٢)

" شبهه بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلاَّ في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى"(٣).

وهذا يفسر لنا قياس البصريين على القليل في بعض المسائل ؛ لأنها قلة نسبية ، وليست قلة ذاتية عددية ، فالقليل النسبي معناه أنه قليل بالنسبة إلى غيره ، لا أنه قليل في نفسه ، فإنه كثير ، وهذا ما وضحه الأشموني في تعليقه على قول ابن مالك في الألفية :" "وَكِلْمَةٌ بهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ" " قال :" تنبيه: (قد) في

(١) انظر: الكتاب٣/٥١٦، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/١١٧٦)، والنحو الوافي (١٧٧/٤).
(٢) من الرجز، قائله: أبو الصماء مساور بن هند العبسي، وقيل: لأبي حيان الفقعسي، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١ ، من شواهد سيبويه ٣/ ٥١٦ على تأكيد الفعل المنفي بـ(لم) بالنون.
(٣) الكتاب ٣/٥١٦.

قوله (قد يُؤَمْ") للتقليل ، ومراده التقليل النسبي، أي : استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لا قليل في نفسه فإنه كثير"[١].

وكذا قوله تعليقا على بيت ابن مالك (وربما أكسب ثان أولا ...) : " تنبيه: أفهم قوله: (وربما)أن ذلك قليل، ومراده التقليل النسبي ، أي : قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك، لا أنه قليل في نفسه ، فإنه كثير كما صرح به في شرح الكافية ، نعم الثاني قليل"[٢].

وإذا كان التحديد نسبيا فلا يُستغرب قول ابن جني في : (باب في جواز القياس على ما يقلّ، ورفضه فيما هو أكثر منه) : "هذا باب ظاهره -إلى أن تعرف صورته- ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس"[٣].

ومن هنا وجدنا ظواهر في كتب النحو وردت كثيرا ،ولكن العلماء أبقوها عند حدّ السماع؛ لأنها وإن كانت كثيرة في نفسها لكن مقابلها مما يقع موقعها أكثر منها، فيقاس على ما هو أكثر منها ، ويبقي الكثير مقصورا على السماع.

وليس في هذا تناقض أو اضطراب في عدم قياسهم على هذا الكثير ، مع تصريحهم بأنه يقاس على الكثير، كما يصفه المحدثون[٤] ، فإن نظرة القدماء هنا أدقُّ وأحرصُ على صيانة اللغة وبقائها ونقائها ؛ إذ إننا لو فتحنا باب القياس أمام ما هو كثير ممّا عدّه القدماء قليلا بالنسبة إلى غيره لكنّا في حاجة إلى تحديد الأمثلة التي تُدخل الظاهرة في مجال القياس ، فهل تكفي ثلاثة أو عشرة

(١) شرح الأشمونى (١/ ٢٧).
(٢) شرح الأشمونى (١٤٠/٢) ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٩١٩/٢.
(٣) الخصائص ١١٥/١.
(٤) الأستاذ عباس حسن في كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث.

أو خمسون أو مائة؟ لا شك أن خلافا كثيرا سوف ينشأ في هذا ، وسوف يؤدي ذلك إلي اضطراب في بعض التراكيب اللغوية والأحكام الإعرابية خصوصا ، وهو ما لا نحمده للغتنا الشريفة ولا نرضاه(١).

– ومن ذلك مثلا : وقوع المصدر حالا ، فقد اجتمعت له شواهد كثيرة ، عبّر عنها ابن مالك بقوله :

ومصدر منكَّر حالا يقع ∴ بكثرة كبغْتَةً زيدٌ طلع(٢).

ومع ذلك ظلّت هذه الظاهرة سماعية ، قال الأشموني :" مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة ، فهو عندهم مقصور على السماع"(٣).

وفي هذا يقول سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ :" وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنّ المصدرَ ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً"(٤).

– ومن ذلك أيضا وقوع المصدر نعتا ، فقد تضافرت عليه شواهد كثيرة ، عبّر عنها ابن مالك بقوله :

ونَعَتُوا بمصْدَرٍ كثيرًا ∴ فالتزموا الإفرادَ والتَّذكيرا(٥).

ويعقب الشيخ خالد الأزهري على ذلك بقوله:"و هو كثير، ومع كثرته يقتصر فيه على السماع"(٦).

(١) انظر: المعيار في التخطئة والتصويب. ص : ٢٢١.
(٢) الألفية في النحو والصرف. ص : ٣٢.
(٣) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٩).
(٤) الكتاب (١/ ٣٧٠).
(٥) الألفية في النحو والصرف(ص : ٤٥).
(٦) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١١٧).

وكذا نيابة (فعيل) عن (مفعول) ، نحو (قتيل ، وجريح ، وصريع) بمعنى (مقتول ، ومجروح ، ومصروع) ، فهو كثير في لكلام العرب ، وليست مقيسة باتفاق ، قال ابن عقيل :" وزعم ابن المصنف أن نيابة (فعيل) عن (مفعول) كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع"(١).

والحال في صيغ المبالغة ، وأغلب جموع التكسير ، فهي رغم كثرتها ما زالت رهن السماع ، ولم تنقل عنه إلى القياس ، فعند سيبويه لا يقاس على (فعّال) عوضا عن ياء النسب ، فكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم.

فيقول :" وتقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعته: لبَّان، وتمارٌ، ونبَّال. وليس في كلِّ شيءٍ من هذا قيل هذا. ألا ترى أنَّك لا تقول لصلحب البر: برارٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فكَّاه، ولا لصاحب الشَّعير: شعارٌ، ولا لصاحب الدَّقيق: دقَّاق"(٢).

ومما جاء عن العرب كثيرا، ولا يجوز القياس عليه عنده ؛ لأنه لم يكن هو على القياس–النسبة إلى (فَعِيل ، وفُعَيْل) مثل (ثَقِيف وهُذَيْل)، فقد كثر عن العرب في هذين المثالين أن يصوغوهما على (فَعَلِيّ وفُعَلِيّ) ،فتقول: (ثقفيّ وهُذَليّ)، ونحوهما: (قُرَشي).

ولم يرتض سيبويه أن يكون ذلك قياسا مطردا، إذ رأى أن حق مثل هذه الألفاظ إقرار الياء في النسب، كقولهم في (حنيف: حنيفي)، وبذلك منع أن يقاس على ما ورد عن العرب من ذلك، وإن كثر على ألسنتهم، وكأنه اتخذ من المثال

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٨).
(٢) الكتاب(٣/ ٣٨٢).

النادر وهو (حنيف) أصلا للقياس، ورفض الكثير المستعمل ؛ لأن قياسه في رأيه ضعيف ،إذ القياس في رأيه أن تثبت الياء في الصيغتين، فيقال: ثقيفي وهذيلي، وقاس المبرد حذف الياء لأنه هو الذي كثر عن العرب [١].

فهذا وإن كان أكثر من (شنئي) فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس. فلا يجيز على هذا في سعيد : سعدي، ولا في كريم : كرمي ، قال :" كلُّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس.فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيلٍ:هذلي ، وفي فقيم كنانة: فقميٌّ، وفي مليح خزاعة: ملحيٌّ، وفي ثقيفٍ: ثقفيٌّ"[٢].

والعكس وجدنا ظواهر حكم بعضهم بالقياس عليها مع وصفهم لها بالقلة ، لكنها قلة نسبية بالمقارنة إلى غيرها ، وليست ذاتية ، على سبيل المثال:

– في باب التوكيد المعنوي ، فيجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع (كله) بـ(أجمع)، و(كلها) بـ(جمعاء)، و(كلهم) بـ(أجمعين)، و(كلهن) بـ(جمع)، فتقول: (جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والقوم كلهم أجمعون، والنساء كلهن جمع).

(١) انظر : المقتضب ١٣٣/٣ ، والمدارس النحوية .ص : ٩١.
(٢) الكتاب(٣/ ٣٣٥).

وهذا غالب لا واجب ، فقد يؤكد بهن استقلالا ، وإن لم يتقدم عليهن(كل)، نحو قولك: (جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء ، والقوم أجمعون ، والنساء جمع)[١].

وهو كما قال الأشموني: " قليل بالنسبة لما سبق"[٢].

أي : فهي قلة بالنسبة للصورة الأخرى التي لا استقلال فيها لهذه الملحقات عن (كل)،وليست قلة عددية ؛ لأن الوارد منه كثير ، كما قال المرادي[٣] ، ولأنها قلة نسبية فهي لا تمنع من القياس.

– وكذا في القياس على (مَفْعلِة)– بفتح العين أو بكسرها– فقد ردت صيغ كثيرة لاسم المكان تزيد على المائة من مصدر الثلاثي على وفاق القاعدة، ولكنها مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة؛ "إذ يقصد منها: البقعة، بمعنى المكان".

فمما ورد في الكلام العربي الفصيح: (المَزِلَّة" بكسر الزاي لموضع الزلل، والمظَنة –بفتح الظاء – لمكان الظن، والمَشْرَقة "بفتح الراء" لموضع شروق الشمس والقعود فيها، وموقَعَة الطائر "بفتح القاف" للمكان الذي يقع فيه، والمشرَبة للغرفة، والمدبغة، والمزرعة، والمزلقة، والمنامة ...) وكثير مثل هذا[٤].

(١) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٣٧).
(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٣٨).
(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٧٣).
(٤) انظر : الكتاب ٤/٨٨–٨٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (١/ ١٨٥، ١٨٨).

ثم اختلفوا في القياس على هذا الوارد من المكان مرادًا منه: "البقعة على "مفعَلة" بفتح العين أو كسرها مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه، فقليلهم يجيز القياس، وأكثرهم يميل -بغير داعٍ قوي- إلى المنع؛ لتوهمه أن هذا الكثير - المسموع المختوم بالتاء في صيغة اسم المكان- قليل لا يكفي للقياس عليه[١].

والحق أن الرأي الذي يبيح القياس عليه سديدٌ موفّقٌ؛ إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات؟ نعم؛ إنها قلة، ولكنها نسبية،أي: بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث، والقلة النسبية على هذا الوجه تبيح القياس العام، وتجيز المحاكاة من غير تقييد، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى، فاختلاف الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة. ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى؛ ولا يجلب لها نفعًا. فالأنسب إباحة القياس في صيغة "مفعَلة"[٢].

- وكذا دخول تاء التأنيث الفارقة على بعض المشتقات ، فإن كانت الصفة على "فعيل" بمعنى "مفعول" لم تلحقه التاء قياسا ، إلا إذا جُرّد عن الوصفية ، نحو: "ذبيحة" و"نطيحة"، ودخولها -وإن كان قليلا- قياسٌ أيضا ؛ لمنع اللبس[٣].

ضوابط القليل الذي يقاس عليه.

إن من المتفق عليه سلامة القياس على ما هو كثير مطرد من كلامهم ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، والجر بالحرف أو بالإضافة ، وكمسائل الاشتقاق

(١) انظر : شرح الشافية للرضي١/١٨٥، وحاشية الصبان٢/٤٧١.
(٢) انظر : النحو الوافي ٣/٣٢٥.
(٣) انظر : شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٤٠)،

والتصغير والنسب....، وكما قال أبو عمرو بن العلاء :" أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات"(١).

ولمّا كان القياس على القليل مخالفا للأصل كانت له ضوابط ينبغي مراعاتها في القياس على القليل المسموع.

وأوّل هذه الضوابط : أنه لا يقاس على القليل إلا إذا كان هذا القليل هو كلّ الوارد، كما في النسب إلى ما كان على (فعولة) ، فإنه تُحذف الواو عند النسب بعد حذف تاء التأنيث، فيغدو على (فَعَلِيّ) ، ولم يَرِد عن العرب من هذا إلا مثال واحد ، وهو قولهم (شنئيّ) في النسب إلى (شنوءة) ، فيقاس عليه ما جاء على طِرْزِه ، من نحو (ركوبة ، وحلوبة) وهو كما ترى قياس على مثالٍ فرد.

قال أبو الحسن الأخفش :" فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد -يعني شنوءة- قال: فإنه جميع ما جاء"(٢).

ويعلق ابن جني على ما قاله الأخفش ، فيقول :" وما ألطف هذا من القول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام"(٣).

ويضاف إلى هذا الضابط أنه كل الوارد ولم يَرِد ما ينقضه ، وهذا معنى قول المرادي : فإن قلت : كيف جعل سيبويه ذلك قياسا ، ولم يَرِد غير هذه اللفظة؟

---

(١) انظر : المدارس النحوية، (ص ٢٧، ٢٨) ، والمعيار في التخطئة والتصويب(ص :٢١٨).
(٢) انظر : الخصائص (١/ ١١٦).
(٣) المرجع السابق.

قلت : لأنه لم يَرِد ما يخالفها ، و هذا معنى قول بعضهم : لأنها جميع ما سمع"[١].

وكذا قول ابن جماعة :" فإن قيل: (شنئي) شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صحّ ذلك ، لكن لم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلا يقاس عليه"[٢].

وقد ذكر السيوطي هذا في حديثه عن أحوال الكلام الفرد في الاحتجاج به ، حيث لخَّص هذا الموضع من مواضع متفرّقة ذكرها ابن جني في (الخصائص)، فجعلها ثلاثا[٣]:

الحالة الأولى: أن يكون الفرد صفة للكلام ، بأن يكون المسموع فردًا ليس له نظير في الألفاظ المسموعة ، أي: سُمع وحده، ولم يُسمع عن العرب ما يُخالفه، بل أجمعوا على النطق به.

الحالة الثانية: أن يكون الفرد صفة للمتكلم، وأن يكون المتكلم به من العرب واحدًا مخالفًا لما عليه الجمهور، ولم يردْ استعمال هذا اللفظ إلا من جهة هذا الإنسان، ولا يمكن الحكم بقبوله أو ردِّه إلا إذا نظرنا في حال هذا المتكلم.

والحالة الثالثة: أن يكون الفرد صفة للمتكلم، وأن يكون المتكلم به من العرب واحدًا، ولا يُسمع من غيره لا ما يُوافقه ولا ما يُخالفه.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٤٥٦).
(٢) تحقيق شرح الرضي على الشافية(٢/ ٢٥).
(٣) انظر : الخصائص١/٣٨٣ ، والاقتراح . ص: ٢٦-٢٧.

فالفرق بين هذه الحالة والتي قبلها أن المتكلم في الحالة السابقة قد خالف ما عليه جمهور العرب، أما المتكلم في هذه الحالة فقد تفرَّد في شيء لم يرد عن العرب لا ما يوافقه ولا ما يخالفه. والحكم علي هذه الحالة متوقف على معرفة المتكلم، فإن كان المتكلم فصيحًا ثبتت فصاحته وجب قبول كلامه ولا يجوز ردُّه.

وبتأمّل كلام السيوطي نلحظ أن كلمة "الفرد" يُراد بها وصف الكلام حينًا، ويُراد بها وصف المتكلم حينًا آخر، وما يعنينا هو الأول ، وهو أن يكون الفرد صفة للكلام بأن يكون المسموع فردًا ليس له نظير في الألفاظ المسموعة ، أي: سُمع وحده، ولم يُسمع عن العرب ما يُخالفه، بل أجمعوا على النطق به، كالنسب إلى (شنوءة) على وزن "فعولة"، فأطبق العرب على قولهم (شنئي)عند النسب، فلم يُسمع خلافه، كما أن هذا المسموع لم يُسمع في غير هذه الكلمة، فكان المسموع فردًا(١).

وحكم هذا النوع أنه يقبل ويُحتج به ويقاس عليه غيره، وعلة ذلك "أنه لم يأت فيه شيء ينقضه" -كما قال ابن جني- أي: لم يأتِ فيه شيء آخر، إذ لم يُسمع إلا هو. إذًا تُحذف الواو من كل اسم على وزن "فعولة" فيقال -بناء على هذا- في النسب إلى (ركوبة وحلوبة): (رَكَبِيّ ، وحَلَبِيّ) (٢).

ثاني هذه الضوابط : عدم وجود المعارض له من قياس أو سماع.

اعتبار القلة والكثرة في المسموع مبني في المقام الأول على قبول القياس له وعدمه ، كما يقول الشاطبي :" لا تعتبر القلة والكثرة في السماع إلا إذا كان

(١) انظر : أصول النحو - جامعة المدينة (ص: ٩٣).
(٢) انظر : الخصائص (١/١١٥).

القياس يدفعه ويعارضه ، أما إذا كان جاريا على القياس ولم يكن له معارض فلا يندفع بالقلة"[١].

وصرح به السيوطي في قوله :" ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس ، ويمنع على الكثير لمخالفته له"[٢].

ومثّل السيوطي للقياس على القليل بالنسب إلى (شنوءة) ، ومثّل لمنع القياس على الكثير بالنسب إلى(ثَقيف ، وسُليم ، وقُريش).

وقد اعتمد في ذلك على ما ذكره ابن جني في باب عقده بعنوان " باب في جواز القياس على ما يقلّ ، ورفضه فيما هو أكثر منه" قال فيه : " هذا باب ظاهره –إلى أن تعرف صورته– ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقلّ الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس"[٣].

ومثّل ابن جني لذلك القياس بمسألة النسب إلى شنوءة، ومثّل لمنع القياس بالنسب إلى : (ثَقيف ، وقُريش ، وسُليم).

وليس مغزى هذا أن موافقة القياس في هذا المجال أولى من كثرة السماع[٤]، بل مغزى ذلك أن ما جاز فيه القياس وهو قليل في حكم الكثير ، لأنه

---

(١) المقاصد الشافية٢/٣٤٦.
(٢) الاقتراح . (ص :٤٨).
(٣) الخصائص (١/١١٥).
(٤) انظر: الأصول . د تمام حسان : ١٧٠.

(جميع ما جاء) كما قال الأخفش ، و"لم يأت فيه شيء ينقضه" كما قال ابن جني[١].

فلو جاء ما ينقضه لَعُدّ قليلا ، لا يجوز القياس عليه في مقابلة ما ينقضه بكثرة ، وما عدّه ابن جني من الكثير مع امتناع القياس عليه ، هو من القليل المخالف للقياس في نظائره، لوجود ما ينقضه ؛ لأن قياس النسب إلى (فَعِيل):(فعيلي) دون حذف الياء ، فهذه الأمثلة التي مثّل بها وعدّها من الكثير غير مقيسة ، قليلة بالنسبة إلى بابها ، كثيرة بالنسبة إلى باب (فعولة) ، وامتناع القياس عليها من جهة قلتها في بابها ، لا من جهة كثرتها بالنسبة إلى (فعولة) . لهذا ذكر الشاطبي أن (فَعيل وفُعيل) نحو (ثقيف وقريش وهذيل) : " أليفاظ لا تجعل الباب قياسا لورود القياس في أكثرها وهو الإتمام ، وفي نظائرها مما قصدوا الفرق بينها"[٢].

فيكون مثال (شنوءة) قياسيا ؛ لأنه في حكم الكثير ، لعدم وجود المعارض له ؛ لأن مراعاة قوة الشيء في القياس أولى عندهم من الكثرة[٣].

وهذا ما يمكن أن يطلق عليه (التعاضد) أو (المعاضدة) ، أي : عَضُدُ الأدلة بعضها بعضا في الترجيح ، وخاصة عند عدم المعارض ، وأكثر ما تتضح في القياس على المسموع القليل الذي يظن فيه أنه موقوف على السماع ، وكما قالوا: " إذا جاء السماع بشيء عضده القياس فذلك ما لا نهاية وراءه"[٤].

---

(١) انظر : الخصائص (١١٦/١).
(٢) المقاصد الشافية ٥٠١/٧.
(٣) انظر : الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية : ٣٢١.
(٤) انظر : المنصف ٤٥/٢-٤٦.

فإذا وافق القياسَ وعُدِم المعارض جاز القياس عليه ،فيكون في حكم الكثير، كما في النسب إلى فعولة ، وقد نص على ذلك بعض الأصوليين ، فالشاطبي يقول:"إذا جاء السماع قليلا وعضَده القياس ، ولم يعارضه معارض وجب أن يكون أصلا يعول عليه ، ألا ترى أن النسب إلى (فعولة) : (فَعَلِيّ) ، وهو عند سيبويه والنحويين قياس ، ولم يسمع منه إلا (شنئي) في (شنوءة) ، لكنه جاء على القياس"(١).

وبُنى على ذلك جواز عمل المصدر المنون الرفع عند البصريين(٢) ، خلافا للكوفيين(٣) -في عمله النصب دون الرفع- إذ لا فرق بين المصدر المضاف والمنون ، فإن كل واحد منهما يطلب فاعلا ومفعولا من جهة المعنى ، فليكن كل واحد منهما عاملا فيما يطلبه ، وأيضا فقد جاء الرفع في المنون ، حكى ثعلب أن العرب تقول: "عَجِبْتُ من قراءةٍ فى الحمَّام القرآنُ"، أى: من أن قُرِئَ فى الحمّام و(القرآن) إذا نويت ما لم يُسَمَّ فاعله رَفَعْتَ، وإذا أشرت إلى الفعل نصبت"(٤).

فأجيز وإن كان قليلا لموافقته للقياس ، مع عدم وجود المعارض ، "لا يقال بأنه نادر ، والنادر لا يعتد به ؛ لأنا نقول إذا جاء السماع قليلا وعضده القياس ولم يعارضه معارض وجب أن يكون أصلا يعول عليه"(٥).

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤/٢١٩.
(٢) انظر : الكتاب ١/١٨٩، والمقتضب ١/١٤، والمقاصد الشافية ٤/٢١٨-٢١٩.
(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٠، والموفى في النحو الكوفي. ص:٧٧.
(٤) مجالس ثعلب/٢٠٧، ٢٠٨.
(٥) انظر : المقاصد الشافية ٤/٢١٩ ، والأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية. ص : ٣٨٧.

فإن انضاف إلى القياس السماع فهو ما لا نهاية وراءه ، ألا ترى أنهم رجحوا مذهب الجمهور على مذهب الأخفش في إعلال ثاني اللينين بالهمز في نحو : (عيائل) ،وأن ذلك غير مختص باكتناف الواوين كـ(أوائل) ، كما يقول الأخفش ؛ لاستثقال الياءين والياء والواو كاستثقال الواوين(١).

أما إن وُجد ما يعارض هذا القياس الذي عضُد هذا القليل ، فقد يبطل هذا القياس الذي كان يمكن أن يعضّد هذا المسموع ،من وجهة نظر بعضهم ،فيوقف المسموع على محلّه لشذوذه ، كما في دخول لام الابتداء في خبر (لكنّ) الذي يمنعه البصريون ، ويقصرونه على (إنّ) ، ويجيزه الكوفيون من وافقهم استنادا إلى السماع القليل الوارد في ذلك ،من قول القائل :

ولكنَّنِي من حُبِّهَا لَكَمِيدُ (٢).

محتجين بأن ذلك المسموعَ القليلَ عضّده القياسُ من وجهين :

الأول : بقاء معنى الابتداء مع (لكنّ) كما كان باقيا مع (إنّ).

والثاني : أن أصل (لكنّ) : (إنّ) زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفًا واحدًا، فكما تدخل في خبر(إنّ) تدخل في خبر (لكنّ)(٣).

وقد أُبطِل هذا القياس الذي عضّد السماع بأن اللام لم تدخل مع (إن) لبقاء معنى الابتداء فحسب ، بل لأنها مثلها في التوكيد ، و(لكن) بخلاف ذلك ، ولأن معنى الابتداء مع (لكن) لم يكن كبقائه مع (إنّ) ؛ لأن الكلام الذي فيه (إنّ) غير

---

(١) انظر : المنصف لابن جني ٤٥/١ .

(٢) سبق تخريجه. ص: ٢.

(٣) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١٦٩/١-١٧١).

مفتقر إلى شيء قبله ، بخلاف الذي فيه (لكنّ) فإنه مفتقر إلى الكلام الذي قبله ، فأشبهت (أنّ) المفتوحة المُجمَع على امتناع دخول اللام بعدها.

وأُبطل قولهم بأن أصلها (إن) بأن ذلك دعوى لا تسمع من غير دليل ، ولو سُلِّم ذلك لتغيّر حكمها بعد التركيب(١).

فلا يصح عضُدُه بموافقته للقياس؛ لِمَا مرّ من القدح فيه ، فلم يبق إلا الوقف فيه على السماع(٢).

إذًا فالقياس على القليل مقبول إذا كان القياس يقبله ولا يعارضه ، فكلما قَوِيَ المعارِض امتنع القياس ووقف به على محلّه من السماع ، وكلما ضعُف المعارض فقد يجاز فيه القياس على قلّة(٣).

وليس في ذلك تحكيم للقياس على الظواهر اللغوية المسموعة كما يبدو لأول وهلة ؛ لأن المقصود بمعارضة القياس هنا مطابقة الظاهرة اللغوية أو المسموعة المعتبر فيها القلة أو الكثرة مع نظائرها المتضمنة في القياس ، فلا يقال في الظاهرة اللغوية بأنها كثيرة إلا إذا وجد لها معارض آخر من ظواهر لغوية أخرى.

وهذا هو الفرق بين دليل اللزوم الذي لم يأت له معارض في اطراده ، والكثير الذي أتى فيه المعارض ، كـ(أرطى) -مثلا- في باب الهمزة ، فإذا ورد من المسموع مثلا ما جاءت فيه الهمزة أولا ، فيما لا يُعرف لهذا المسموع اشتقاق أو تصريف حُملت الهمزة على الزيادة ؛ حملا على الأكثر ؛ لأنها وردت زيادتها أولا بكثرة،والمعارض هنا ظاهرة لغوية أخرى وقعت فيها الهمزة أولا ، وثبتت أصالتها بالتصريف، إلا أنها حُملت على الزيادة في ما لا يعرف له تصريف

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٩ ، والمقاصد الشافية ٢/٣٤٦.

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٢/٣٤٦.

(٣) انظر : الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية. ص: ٣٢٣.

أو اشتقاق ؛ حملا على الأكثر ،ولم تُحمل على هذه لأنها لغة قليلة ،والحمل على الأكثر متعين(١).

لذا يقول ابن جني :" فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ، ويأباه القياس على كلامها، فإنه لا يقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدَّة القليلة، إلّا أن يكثر من ينطق به منهم"(٢).

ومنه أيضا الأدوات العاملة عمل (ليس) ، فـ(إنْ) في هذا الباب تساوى (ما) في صريح القياس ؛ لأنها مرادفتها ، وَهَبْ أن السماع قلّ فيها ، فذلك لا يُخرجها عن اللحاق بـ(ما)، إذ لم يعارضها معارض يضعف جريانه فيه ، فكيف يسوغ لنا تضعيفه ؟ بل نقول: لو فرضنا عدم السماع في (إنْ) ، وثبت لنا مساواتها لـ(ما) لم يمنع مانع من إجراء القياس ،وكذا (لات) فمما يقوّي القياس في إعمالها أنه لا معارض له ، من حيث كانت تنفي الحال كـ(ما) (٣).

بخلاف (لا) فإعمالها قليل جدا عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه، وطائفة من البصريين(٤) ، لأنها عند الجمهور مختصة بنفي المستقبل ، فخالفت (ما) ، فضعُف القياس عليها ، والسماع قليل ، فاستحقت أن يطلق عليها لفظ القلة(٥).

ومن ذلك القليل الذي ثبت به (فِعِل) ، فهو من قبيل القليل الذي لا معارض له في قياس ولا سماع ، وكل ما كان كذلك فمثاله الواحد يقوم مقام السماع الفاشي ، فـ(إِبِل) من قبيل (شنئي) لم يأت ما يعارضه مع كثرة استعماله في

(١) انظر : الممتع الكبير في التصريف (ص: ٤٨)، والمقاصد الشافية ٤٥٣/٨.
(٢) الخصائص ٢٥/٢.
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٢٥١/٢.
(٤) انظر: الكتاب٥٨/١، والمقتضب٣٦٠/٤، وشرح الكافية الشافية٤٤٠/١، والتصريح ٢٦٧/١.
(٥) انظر : المقاصد الشافية٢٥١/٢.

الألسنة ، وعدم تغيّره عن هذا المثال الذي هو (فِعِل) وقامت كثرة استعماله مقام كثرة أمثاله[١].

ومن ذلك أيضا مما أجيز القياس فيه مع قلة السماع ؛ لأن القياس قابل له، مع عدم وجود ما يعارضه ، جواز تقديم معمول خبر (ما) إذا كان ظرفا أو مجرورا ، ولم يرد منه غير :

بأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنتَ آمِناً ∴ فما كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِي مُواليا[٢]

(فـ "ما" نافية حجازية "من توالي" اسم موصول اسمها "مواليـاً" خبرها منصوب "كل حين" ظرف زمان منصوب بـ "مواليا") ، والأصْلُ: فَمَا مَنْ تُوَالِي مُوالياً كُلَّ حين[٣].

وذلك في السماع قليل ، إلا أن القياس قابل له ؛ إذ لا فرق بين (كان) و (ما) في هذا الموضع ، فكما جاز ذلك في (كان) ، كذلك جاز في (ما) ، وهو قياس صحيح[٤].

ومن ذلك ما جاء من التصغير نحو : (أسيود ، وجديول) وما أشبه ذلك ، مما اجتمعت فيه شروط القلب والإدغام في اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، ولم يحصل له قلب ولا إدغام ، وهو مقيس عندهم وإن كان قليلا.

---

(١) انظر : المقاصد الشافية٨/٢٧٢-٢٧٣ ، والأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية. ٣٢٤.

(٢) من الطويل ، بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٥٧/١، والمقاصد النحوية ٢/ ١٠١.، والأهبة: الاستعداد. الحزم: ضبط الأمور. لذ: التجيء. توالي: تناصر.والشاهد: "ما كل حين من توالي مواليا" على إعمال "ما" مع تقدم معمول الخبر، وهو "كل حين"، والذي سوغ ذلك كون المعمول ظرفا، ومعلوم أن الظروف، والجار والمجرور يتسع فيها.

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٢٦٦.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٢٩.

ووجه ما قالوه من هذا أن الواو جرت مجرى الصحيح بتحركها ووقوعها في موضع الحرف الصحيح ، فعاملوها معاملته، وأيضا تشبيها لياء التحقير بألف التكسير ؛ إذ كانوا يفعلون هذا فيما يُكَسَّر على (مفاعل) ، فثبت فيه الواو ظاهرة غير معتلة(١).

وضح ذلك المبرد بقوله :" فَإِن شِئْت قلت فِي هَذَا أجمع بِإِظْهَار الْوَاو ، أَي فِي بَاب (أسود، وجدول ، وقسور) ، فَقلت: (أسيود، وجديول ، وقسيور) ، وَإِنَّمَا جَازَ لذَلِك أَن الْوَاو ظَاهِرَة حَيَّة ، أَي متحركة ، وَهِي تظهر فِي التكسير فِي قَوْلك (جداول ، وقساور) ، فشبهوا هَذَا التصغير بِهِ"(٢).

وهذا أيضا من القليل المقيس الذي لم يوجد ما يعارضه ، وعضده القياس فلم يمنع من قياسه وجوازه.

وبهذا يمكن لنا أن نؤصل لقاعدة في الأصول العربية صحيحة أن الشيء إذا قلّ في السماع ، فلا يخلو إما أن يكون مقبولا في القياس أوْ لا ، فإن كان مقبولا في القياس ولا معارض له استوى مع ما كثُر في القياس عليه مطلقا ، كما في مسألة (شَنَئِيّ) ، وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ما ينتقضه ويعارضه فهذا هو الذي قد يوقف على السماع في بعض المواضع ، وقد يطلق فيه القياس على استضعاف ، وذلك بحسب قوة المعارض وضعفه(٣).

ووجود المعارض وعدمه ، وقوته وضعفه ، مما يراعيه البصريون ، لهذا لم يطلقوا العنان في القياس على القليل ولم يمنعوه أيضا ، بخلاف الكوفيين ، فقد نسب إليهم أنهم لم يراعوا هذا ، أكد على هذا الشاطبي بقوله :" فالكوفيون لم يراعوا هذا الأصل ، بل تلقوا كل ما جاء في كلام أو شعر نادرا أو شهير ، فقاسوا

(١) انظر : المقاصد الشافية ٩/٢٢١.
(٢) المقتضب (٢/ ٢٨٣)
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٢/٢٥١.

عليه ، وُجد له معارض أو لم يوجد ، فلم يلتفتوا إلى المعارِض. وبسبب ذلك اتسع عندهم نطاق القياس"[١].

ثالث هذه الضوابط : ثبوت ذلك القليل المقيس عليه في النقل عن الثقات.

إلى جانب اشتراط عدم وجود المعارضة لهذا القليل ، يمكن أن نشير إلى أمر آخر خارج عن المسموع القليل ، وذلك ما يتعلق بثبوت ذلك القليل المقيس في النقل عن الثقات ، بحيث يلحق بالكثير حتى ينتظم في سلكه ، وهو اتفاق النحويين على إثباته ، وكل ما ثبت باتفاق فهو ثابت في الكلام ، وقلته لا توهن ذلك فيه.

قَالَ أَبُو حَيَّان فيما نُقل عنه: "وَرِوَايَة الثِّقَة مَقْبُولَة ، وَمن حفظ حجَّة على من لم يحفظ"[٢].

والأمثلة على ذلك كثيرة ، ألا ترى أن الفصيح في "هَنُ" أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة، والإتمام جائز، لكنه قليل جدا، وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حُجَّةٌ على من لم يحفظ[٣].

وإلغاء (إذن) مَعَ اجْتِمَاع الشُّرُوط لُغَة لبَعض الْعَرَب حَكَاهَا عِيسَى بن عمر، وتلقاها البصريون بِالْقبُولِ ، وَوَافَقَهُمْ ثَعْلَب[٤] ، وَخَالف سَائِر الْكُوفِيّين ، فَلم يجر أحد مِنْهُم الرّفْع بعْدَهَا[٥] ، وَرِوَايَة الثِّقَة مَقْبُولَة ، وَمن حفظ حجَّة على من لم

(١) انظر : المقاصد الشافية ٥/٢٩٤.
(٢) همع الهوامع ٢/٣٧٦، وانظر : الارتشاف ١٦٥١.
(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٦٠، وشرح شذور الذهب لابن هشام . ص: ٥٥،وشرح ابن عقيل١/ ٤٩.
(٤) انظر : الكتاب٣/١٦ ، و ارتشاف الضرب٤/ ١٦٥١، والجنى الداني. ص: ٣٦٣.
(٥) انظر : تذكرة النحاة . ص : ٥٥٨، والمساعد٣/٧٢.

يحفظ ،إِلَّا أَنَّهَا لُغَة نادرة جدا، وَلذَلِك أنكرها الْكسَائي وَالْفراء على اتساع حفظهما وَأَخذهمَا بالشاذ والقليل(١).

وفي القياس على الأعداد المعدولة من الواحد إلى العشرة على وزن (فُعَال ومَفْعَل) ، الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني. وحكى أبو حاتم، وابن السكيت من (أُحاد) إلى (عُشار)، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ(٢).

رابع هذه الضوابط : ألا يكون هذا القليل شاذا خارجا عن سنن القياس.

ذكر السيوطي من شروط المقيس عليه "ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه"(٣) ؛ "إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لكان يؤدي ذلك إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا ، وذلك يُفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز"(٤).

فإذا شذ الشيء عن بابه ، وكان القياس مطردا في جميع الباب لم يُعْن بالحرف الذي يشذ منه ، فلا يطرد في نظائره(٥).

وقد قسم ابن جني –نقلا عن ابن السراج– الكلام إلى مطرد وشاذ(٦) ، وكانت غايته في هذا التقسيم الوقوف على ما يقاس عليه من كلام العرب مما لا يقاس ، فالمطرد في القياس والاستعمال جميعا ، قال فيه : وهو الغاية المطلوبة والمثابة المثوبة ، والمطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، قال فيه :" تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله" ، والمطرد

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب٤/ ١٦٥١.همع الهوامع ٣٧٦/٢.
(٢) انظر : تهذيب الألفاظ لابن السكيت . ص ٣٥٧ ، والمخصص ١٢٠/١٧، والهمع ١/ ١٠٠.
(٣) انظر : الاقتراح . ص : ٤٧.
(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٣/٢ . م٦٣.
(٥) انظر : الأصول في النحو ٥٦/١–٥٧.
(٦) انظر : الخصائص ٩٧/١–٩٩، والأصول في النحو ٥٧/١.

في الاستعمال الشاذ في القياس ، قال فيه : "لابد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره" .

وأما الشاذ فيهما معا ، فقال فيه : "لا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية".

فلا يجيز القياس إلا على المطرد في الاستعمال والقياس معا ، ويمنعه فيما عداه.

أما الشاطبي فقد قسّم الشاذ في المسموع من كلام العرب إلى وجهين[1]:

١- شاذ عما ثبت من القياس في نوعه ، وذلك نحو (استحوذ ، واستنوق ، وأَغْيَلَتْ ، وَأَغْيَمَتْ)، فقد شذ عما ثبت في نوعه من الإعلال ، كـ(استقام واستطال).

وحكمه أن يتّبع السماع مطلقا ، حيث المستعمل ، وحيث لم يستعمل ،فلا يقال : (استحاذ واستناق) ؛ لأن العرب لم تقله ، بل اقتصرتْ فيه على التصحيح ، فلابد من اتباعها في التصحيح مطلقا ، وإن كان شاذا ؛لأنها اعتزمت فيه ذلك الحكم.

ونظير هذا في باب التصغير ، في تصغير الموصول والمبهم ، فإنك تقتصر في (اللتيا) على موضعه المنقول ، وهو قول العجاج :

بعد اللَّتيّاْ واللتياْ والتي ∴ إذا علتْها أنفُسٌ تَردَتِ[2]

ولا تقول: (رأيت اللتيا فعلت) ، وتقتصر في (أوليّاء) على قوله :

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤٢٦/٧-٤٢٧.

(٢) من الرجز ، في الكتاب (٣/ ٤٨٨) ، شرح أبياته لابن السيرافي (٢/ ٨٤)، مغني اللبيب (ص: ٨١٦) ، وهو شاهد هنا على تصغير اسم الموصول شذوذا ، وفيه شاهد آخر حذف صلة الموصول ، كما في الكتاب (٢/ ٣٤٧).

مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ [١].

ولا تقول : (رأيت أوليائكن النساء) ، أو نحو ذلك ؛ لأن هذا مقتضى الشذوذ أنه يوقف فيه على موضع السماع.

٢- شاذ عما ثبت من القياس في نفسه ، ومثّل له بقوله :

صَدَدْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما ∴ وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[٢].

ووجه شذوذه في نفسه أن (أطولت الصدود) ثبت فيه نفسه (أطلت الصدود)، و(أطلت السفر) مُعَلّاً ، وهو قياسه ، فلو قلنا : (أطولت السفر) قياسا على (أطولت الصدود) لكنا قد خرجنا عن كلام العرب في هذه الكلمة، إذ لا تقول العرب فيها (أطولت) إلا ضرورة. وحكم هذا النوع عنده أن تستعمله على ما استعملته من القياس في غير هذا الموضع ، فإن العرب اعتمدت فيه ذلك الشذوذ فلم تعمل فيه قياس نوعه.

ثم يؤكد الحكم في هذين النوعين بقوله :" فكل ما كان من الشاذ خارجا عن قياس نوعه فلا يلزم الاقتصار به على محل السماع ، وكل ما كان خارجا عن قياسه في نفسه فهو الذي يلزم الاقتصار فيه على محلّه[٣].

---

(١) عجز بيت من البسيط ، صدره : يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا.وهو للعرجيّ، وقيل: لكثيّر عزّة، وقيل: لمجنون ليلى، وقيل: لغيرهم. الشاهد: في "هؤليائكن" على تصغير اسم الإشارة شذوذا .انظر :شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١/ ٢٨٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤١٣).

(٢) ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، والمرار الفقعسي. من شواهد الكتاب ١: ٣١ ، والمقتضب (١/ ٨٤) وديوان عمر . ص ٤٩٤، وديوان المرار . ص٤٨٠ ، وهو شاهد هنا على تصحيح (أطول) تنبيها على الأصل. انظر: الخصائص ١/١٤٣.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٧/٤٢٨.

وخلاصة القول ، فإن للحكم الذي ورد به السماع القليل أربعة أنواع:

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لا في اللفظ عينه ، ولا فيما كان من نوعه ،وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذه أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه، كما في النسب إلى (شنوءة) ،كما سبق[١].

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يُقام له في نظر الجمهور وزنٌ ،ولا يجيزون لأحدٍ النسج على مثاله ، وقد حاد الأخفش عن هذه السبيل حين سمع (هداوى) في جمع (هدية) فجعله مقيسا في كل ما لامه ياء ، كما سبق[٢].

ومن هذا القبيل تتميم اسم المفعول من الثلاثي الواوي ،كما سمع في (مصوون ، ومدووف) ومثل هذه الكلمات تحفظ عند الجمهور ولا يقاس عليها، خلافا للمبرد، فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياسًا على ما ورد[٣].

(ثالثها) كلمات معدودة تأتى على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس ، مثل (استحوذ ،واستصوب)، والقياس (استحاذ ، واستصاب) ، وهذا يجوز فيه العمل على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس.

---

(١) انظر : البحث . صـ٢٩، وما بعدها.

(٢) انظر : البحث . صـ١٠٤.

(٣) انظر: المقتضب ١٥١/١-١٥٢، وقد نقل عنه ذلك ابن جني في المنصف ٢٥٨/١، وابن عصفور في الممتع. ص: ٣٠٠.

(رابعها) أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ، كورود خبر (عسى) اسما مفردا صريحا ، والمعروف أن خبرها يأتي مضارعا مقرونا بـ(أنْ) أو مجردا عنها ، وهذا مما لا يقاس عليه(١).

قال ابن السراج :" "واعلم أنه ربما شذّ شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذ عنه. وهذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شَذَّ، فإن كان سُمع ممن تُرضَى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبا أو نحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه"(٢).

وكذا يقول :" وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ،ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإِعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القُصّاص في الفقه." (٣).

وفي هذا ما يدل على نفاذ بصيرته، إذ تنبه إلى أن الأساس في كل قاعدة علمية أن تطرد، وأن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ، لا أن يُتخذ قاعدة مستقلة كما يصنع ذلك ضعفة أهل النحو، فإن ذلك من شأنه أن يعطل القواعد النحوية والصرفية، وكأنه كان يرى أنه يكفي أن يُنص على شذوذه، وأن لا يحاول أحد تأويله أو تخريجه ، كما كان يصنع بعض البصريين، ويشبه صنيعهم بصنيع

(١) انظر : القياس في اللغة العربية . الشيخ محمد الخضر حسين . ص: ٤٠.
(٢) الأصول في النحو ١/٥٦-٥٧.
(٣) الأصول في النحو ١/١٠٥.

القصّاص وضعفة أصحاب الحديث في تصحيح ما يُقوِّم كذبه، أو على الأقل شذوذه بالقياس إلى القواعد الفقهية المقررة[1].

(١) انظر : المدارس النحوية. ص : ١٤٣.

الفصل الثاني: (القياس على القليل عند الكوفيين).

١- الكوفيون والقياس على القليل.

شاع في كتب النحو –قديما وحديثا– أن الكوفيين يُقعّدون على النادر والقليل والشاذ ،وأنهم لو سمعوا بيتا شاذا بنوا عليه أصلا ، احتراما منهم للمسموع عن العرب، واعتزازا بالنصوص التي انحدرت إليهم من العرب ، فلم يشاءوا أن يفرّطوا في أي نصٍّ من نصوص العرب، حتى ولو كان هذا النص وحيدا فريدا.

فكانوا أحيانا ــ على ما يذكر الكثيرون من القدماء والمحدثين ــ يؤسسون القاعدة على أيّ مسموع، ولو كان مثالا واحدا أو مثالين، "فقاسوا على الشاذ والنادر والقليل، وما يمكن أن يحمل على الضرورة، وما لا يعرف قائله من الشعر والنثر، وما يعد من باب القراءات الشاذة أو السبعية التي وسمها البصريون بالشذوذ، أو القبح، أو اللحن، أو غير ذلك من الأوصاف"(١).

وقد ذكر المخزومي صاحب (مدرسة الكوفة) هذا في قوله :" أن الكوفيين كانوا يعتدون بالمثال الواحد أو يعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها ، وهذا ما كان الكسائي يأخذ به ، بل هو ما جعل الكسائي والكوفيين الذين أخذوا بطريقته هدفا لنقد البصريين"(٢).

وأثرُ هذا قديما فيما ذكره ابن السراج في الفراء وأصحابه : "هو وأصحابه كثيرا ما يقيسون على الأشياء الشاذة"(٣).

---

(١) انظر : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر. ص: ٧.
(٢) مدرسة الكوفة / ٣٧٦-٣٧٧. .
(٣) الأصول في النحو ١/ ٢٥٧.

وما نقله السيوطي أيضا :" لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه"(١).

وهذا الرأي مبني على خطأ وظنٍّ وشبهة بما شاع وانتشر في كتب النحاة ، حتى بالغ بعضهم فاتّهم الكوفيين بإفسادهم النحو ، كما يقول ابن درستويه – فيما نقله عنه السيوطي– : "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا يقاس عليه ، فأفسد النحو"(٢).

وشاركه في هذا الأندلسي في (شرح المفصل) في ما نقله السيوطي من قوله: "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا، وبوَّبوا عليه بخلاف البصريين"(٣).

وإذا كان كثير من العلماء قد ذمّوا منهج الكوفيين، وألصقوا به تهمة إفساد النحو وإضاعة اللغة وإهدارها، فإن الاتهامات التي وُجّهت إلى الكوفيين كان معظمها ــ أو كلها تقريبا ــ موجهة إلى الكسائي، ولم يكن الكسائي وحده هو الذي يمثل نحو الكوفيين، فقد شاركه في بناء نحو الكوفة كثيرون، كالفراء وثعلب وغيرهم ، لاسيما وقد خالفه الفراء في جملة من المسائل ، وعلى هذا الأساس يكون اتهام النحو الكوفي بالفساد في شخص الكسائي اتهاما باطلا لا يقوم على الدليل(٤).

---

(١) الاقتراح في أصول النحو: ص١٠٠.
(٢) انظر : بغية الوعاة (٢/ ١٦٤).
(٣) الاقتراح . ص: ١٠٠.
(٤) انظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. د/ فتحي عبد الفتاح الدجني. ص : ٢٧٧: ٢٨١.

وليس صحيحا أن الكوفيين عوّلوا على كل مسموع ، كما يفهم من كتاب (الإنصاف) وغيره، وإن بدا ذلك في مسألة من المسائل التي اشتد فيها الجدل بينهم وبين البصريين فذلك أن المناظرة فيها كانت مغالَبة بين عالمين متعصبين ، لا معارَضة بين مذهبين وطريقتين ، ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه لَمَا استقام لهم أصل أو حكم قياسي ، وإلا فكيف يصدق عليهم أنهم غفلوا عن الأكثر والأغلب فيما قعدوه وقننوه(١).

فلم يكن الكوفيون بالمتهاونين في أمر اللغة حتى يقبلوا كل مسموع مهما حاد عن القصد، حتى يصل بهم الأمر إلى قبول اللحن والخطأ كما يقول عنهم البصريون ، إنما كانوا يتحرون ويدققون(٢).

ويؤكد حرص الكوفيون على صحيح السماع ، لا على أي سماع: قول الفراء: " وإذا قال لك رجل: هاتِ، فأردت أن تقول: لا أفعل. قلت: لا أُهاتي، على مثال: لا أُقاضي، كأنها من هاتيتُ، قال الفراء: وليس "هاتيت من كلام العرب، وإنها في أَلْسُنِ الحيرة، فأما العرب فلا، ولا يُنْهَى بها. لأنها ليست بثابتة في (فعلت ويفْعَل). ومعناها: أعطني"(٣).

وقوله: – وقد ذكر لغة لكنانة(٤) –" وهي قبيحة قليلة، مضوا فيها على القياس"(٥).

---

(١) انظر : مسالك القول في النقد اللغوي .د/ صلاح الدين الزعبلاوي. ص : ٥٧.
(٢) انظر : الخلاف بين النحويين ، دراسة وتحليل وتقويم.د/ السيد رزق الطويل ص: ١١٠.
(٣) المذكر والمؤنث ٢/ ٣٣٠، ٣٣١.
(٤) في إعراب (كلا) إعراب الملحق بالمثنى وإن أضيفت إلى اسم ظاهر ، فيقال : (رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين).
(٥) معاني القرآن ٢/ ١٨٤.

وإذا كان الفراء قد منع من استعمال بعض اللغات الفصيحة المسموعة المستكرهة، وجعلها من باب القبيح المرفوض، فمن باب أولى أن يكون استعمال اللغات غير الفصيحة ممنوعا عنده(١).

بل بلغ الأمر بالفراء أنه منع ما لم يسمعه هو بنفسه، وإن كان شيخه الكسائي قد سمعه، ففي كتابه المقصور والممدود : " وما كان من مصدر على مثال: الفِعّيلى مثل: الهِزّيمى، والخِطِّيبى، فهو مقصور يكتب باليـاء،... وليس شيء من هذا يمد، ولا يكتب بالألف. وزعم الكسائي أنه سمع (ما يفعل ذاك إلا خِصِّيصاء قوم، وأمرهم فَيْضُوضَاءُ بينهم) ممدودين، فسُمع في هذين الحرفين المد والقصر، وأجاز الكسائي المد فيه كله على القياس. قال الفراء: ولم أسمع المد في هذا من أحد من العرب، فلا أجيزه"(٢).

وأما اعتدادهم بالمثال الواحد وقياسهم عليه إنما كان عند عدم ورود ما يعارضه، أما إذا ورد ما يعارضه وضعوا القاعدة على الكثير، وحكموا بالشذوذ على القليل، فموقفهم في هذا كموقف البصريين.

إذ لو كانوا – كما شاع عنهم– يؤسسون القاعدة على الشاهد الواحد أو الشاهدين، فذلك معناه أنهم لم يكونوا يعترفون أن في اللغة مسائل شاذة، ولا نستطيع أن نتصور أنهم كانوا من الغفلة بحيث يسوّون بين الظاهرة التي ورد لها أمثلة كثيرة، وتلك التي لم يرد لها سوى مَثَلٍ أو مثلين..... فيضعون القاعدة على هذه وتلك"(٣).

---

(١) انظر : تكملة إصلاح ما تغلط به العامة للجواليقي. ص : ٥.

(٢) المقصور والممدود . ص: ٣٤، ٣٥ . وأمْرُهم فَيْضُوْضَاء : أي سَوَاء. انظر: المخصص ٤/٢٩٦.

(٣) انظر : من أسرار اللغة . د/ إبراهيم أنيس ٢١: ٢٦.

ألا ترى أنهم صرحوا في جملة من المسائل بالشذوذ والقلة والندرة، كما في:

١- مجيء خبر عسى اسما صريحا ، فيما أنشده ثعلب[١] من قول الزَّبَّـــاء بنت عمرو: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً[٢]

ثم علق عليه بأنه لم يرد إلا في هذا القول ، وأردفه بقوله : قال الفراء: لا يقاس" [٣].

وصرح بشذوذه في قوله[٤]:

عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً

أي: عسى أن يكون. مثل: كان عبد الله قائماً. وهو شاذ. وعسى زيد قائماً شاذ".

فقد نصَّ ثعلب غير مَرّة على شذوذ الشاهد المذكور، وعليه فقولـــه: " أي: عسى أن يكون" تفسير معنى لا تفسير إعراب، وعليه فـــ(أبؤساً) عند ثعلب خبـــر لـــ(عسى)، وقد جاء مفرداً تنبيهاً على الأصل المتروك، إذ "من عادة العرب فـــي بعض ماله أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر (كاد) و(عسى) مفرداً منصوباً"[٥].

ولو كان الكوفيون يقيسون على كل مسموع لما حكموا بشذوذ ذلك.

---

(١) مجالس ثعلب /٣٠٧.

(٢) ذكره ثعلب على أنه شعر. والمشهور أن هذا القول مثل من أمثال العرب قالته الزباء بنـــت عمرو . انظر: تفصيل الكلام على هذا المثل في: جمهرة الأمثال ٣٢/٢، ٥٠، ٥١، ومجمع الأمثال ١٧/٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٠/٩:٣١٦.

(٣) مجالس ثعلب / ٢٠٩، وانظر : معاني القرآن للفراء (١/ ٤١٥).

(٤) مجالس ثعلب / ٣٠٧ .

(٥) انظر : شرح التسهيل٣٩٣/١، والتذييل والتكميل ٣٤٣/٤.

٢- وكذا وضع الضمير المنفصل المنصوب موضع المجرور ، فيما أنشده ثعلب ، وأبو بكر بن الأنباري من قول الشاعر[١]:

فَأَحْسِنْ وأَجْمِلْ في أَسِيرِكَ إنَّه ضَعِيفٌ ولَمْ يَأْسِرْ كإيَّاكَ آسِرُ[٢]

فقد ورد وقوع الضمير المنفصل المنصوب في موضع المجرور والجار حرف الكاف كما في الشاهد السابق: " ... ولَمْ يَأْسِرْ كإيَّاكَ آسِرُ " ، فيراه بعض الكوفيين كثعلب أنه من قبيل الضرورة الشعرية، ولا يجوز مثله في النثر. قال: (وما رأيت كإياك) لم يجئ إلا في الشعر"، وأنشد البيت السابق شاهدا على وروده[٣].

ويراه بعضهم كأبي بكر بن الأنباري أنه قليل أو نادر ، وليس شاذا[٤].

وذكر القزاز القيرواني أن وضع الضمير المنصوب موضع المجرور مما يجوزه الكوفيون في الضرورة كما في الشاهد السابق، ولا يجوزه البصريون؛ لأن كل واحد من هذه المضمرات عَلَمٌ لِمَا جُعِلَ له، فلا يجوز تغييرها[٥].

فلو كان الكوفيون يقيسون على كل مسموع لَمَا حكموا بالقلة والندرة وقصْره على الشعر دون النثر.

٣- وكذا عند الفراء في إعمال (فَقَد) و(عَدِم) في ضميرين متصلين لمسمى واحدٍ.

قال: "وقد تقوله العرب فِي ظننت وأخواتها من (رأيت وعلمت وحسبت) ، فيقولون: أظنُّني قائمًا، ووجدتُني صالِحًا ؛ لنقصانِهما وحاجتهما إلى خبر سوى

---

(١) مجالس ثعلب ١/ ١٣٣، وكتاب مختصر في ذكر الألفات لأبي بكر بن الأنباري. ص: ٣٣ .وقد نُسب الإنشاد إلى الكسائي في شرح التسهيل له ٣/١٧٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٤، ونُسب إلى الفراء وهشام عن الكسائي في خزانة الأدب ١٠/ ١٩٤ .

(٢) البيت من الطويل، لم أهتد إلى قائله، ورد في : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز/ ٢٧١، وضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٦٢، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٢٦.

(٣) مجالس ثعلب ١/ ١٣٣ .

(٤) كتاب مختصر في ذكر الألفات . ص: ٣٣ .

(٥) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة . ص: ٢٧١.

الاسم. وربما اضطر الشاعر فقال: عدمتُني وفقدتُني ، فهو جائز، وإن كَانَ قليلًا"(١).

ثم قال : " والعرب يقولون: (عدمِتُنى، ووجَدتُنى، وفَقَدْتُنى)، وليس بوجه الكلام "(٢).

فيلحظ هنا أن كلام الفراء صريح وواضح في أن هذا الاستعمال لا يجوز إلا فى (ظنّ) وأخواتها، وهو في (عدمتُنى، وفقدتُنى) ليس بوجه الكلام ، مقصور في جوازه على الضرورة ، وإن كان قليلاً.

٢- صور من تركهم القياس على القليل.

إذا كان الكوفيون قد استفادوا من القليل في جملة من الأحكام- سيرد ذكرها- فقد ردّ أئمتهم –أو بعضهم– بعض المسائل المبنية على شواهد قليلة ، وهذا يثبت أنهم لم يبنوا كل قواعدهم على القليل والشاذ والنادر كما يُتهموا بذلك ، فهم تارة يأخذون به في التقعيد، وتارة يردونه ولا يأخذون به ، كما عند الفراء من:

١– مَنْعه إعمال (لا) عمل (ليس).

فقد ذهب إلى عدم إعمال (لا) عمل (ليس) ، نقل ذلك عنه الأشموني ، فقال:" عملها عمل "ليس" قليل، حتى منعه الفراء ومن وافقه، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب"(٣).

وسيبويه والأكثرون خلاف ذلك ، فقد ذهبوا إلى إعمالها ، وإن كان قليلا بشرط تنكير معموليها ، وبقاء النفي ، والترتيب بين معموليها(٤) ، مستدلين على إعمالها بقول القائل:

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٦.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٤.
(٣) شرح الأشموني ٢٦٦/١.
(٤) انظر : الكتاب ٥٨/١، والمقتضب ٣٦٠/٤، وشرح الكافية الشافية٤٤٠/١.

تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ بَاقِيَا ∴ وَلاَ وَزَرٌ مِما قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[١].

ومنعُ إعمالها عند الفراء أقيس؛ لأنه حرف مهمل ، فالأصل فيه عدم العمل، لكنه سمع قليلا إعمال (لا) ، كما وصفه أبو حيان بقوله:" بل سُمع إعمالها عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر ، لكنه في غاية الشذوذ والقلة"[٢].

فبنى سيبويه والأكثرون على القليل في إعمالها ، وخالف في ذلك الفراء ومن وافقه ، ولو كان أئمة الكوفيين يبنون على كل قليل مسموع لَمَا خالف الفراء في ذلك.

٢- مَنْعه إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس).

إذا دخلت (إنْ) النافية على الجملة الاسمية لم تعمل عند الفراء ، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، نقل ذلك الهروي ، فقال:" كان سيبويه -رحمه الله- لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره...وغير سيبويه يجيز النصب على التشبيه بـ(ليس)... وقول الفراء مثل قول سيبويه"[٣].

والفراء هنا مخالف للكسائي[٤] ، فقد ذهب إلى إجازة إعمال (إنْ) عمل (ما) الحجازية؛ تشبيهاً لها بـ(ليس)، كما استحسن بعض العرب ذلك في (ما)؛ إذ لا فرق بين (إنْ) و(ما) في المعنى، إذ هما لنفى ما في الحال، وتقع

(١) سبق تخريجه ص: .
(٢) التذييل والتكميل ٢٨٢/٤.
(٣) الأزهية في علم الحروف . ص: ٤٥-٤٦، وانظر: همع الهوامع (١/ ٤٥٣).
(٤) انظر: الأزهية.ص: ٤٦، والتذييل والتكميل ٦٥/١، والجنى الداني /٢٠٩، والتصريح ٢٠١/١.

بعدهما جملة الابتداء، كما تقع بعد (ليس)(١).

وأنشد الكسائي قول القائل :

(إِن هُوَ مستوليا على أحد ∴ إِلَّا على أَضْعَف المجانين)(٢).

وبرغم هذا السماع –وإن كان قليلا –خالف الفراء الكسائي في إعمالها ،ولو كان الكوفيون جميعا يبنون قواعدهم على كل قليل مسموع ما منع الفراء إعمالها، ولا يمكن أن يُختزل مذهب الكوفيين في الكسائي دون غيره.

٣- مَنْعه مجيء الاسمين مرفوعين بعد (كان) ، مُنْكِرًا سماعَه(٣) ، وجوّز الجمهور ذلك على أن في (كان) ضمير شأن محذوفا هو اسمها ، والجملة خبرها(٤)؛ لمجيء ذلك في كلامهم، كقول بعضهم:

(إذا متُّ كان الناسُ صِنفان شامتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ)(٥).

قال السيوطي :" وَجوز الْجُمْهُور رفع الاسمين بعد (كَانَ) ، وَأنْكرهُ الْفراء ، ورُدّ بِالسَّمَاعِ قَالَ :

إِذا مُتّ كَانَ النَّاس صِنْفان شامِتٌ ∴ وَآخر مُثْنٍ بِالَّذِي كنتُ أصْنَعُ" (٦).

وخالف الكسائي الجمهور في تقدير ضمير الشأن، وذهب إلى أن (كان)

(١) انظر: الأزهية . ص: ٤٥، ٤٦، وأمالي ابن الشجري ١٤٣/٣.
(٢) البيت من المنسرح ، لم يعلم قائله ، وروى عجزه بصور مختلفة، منها كما سبق، ومنها: إلا على حزبه الملاعين، إلا على حزبه المناحيس. الشاهد: في "إن هو مستوليا" حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس"انظر : شرح الأشمونى (١/ ٢٦٨)، وهمع الهوامع (١/ ٤٥٣).
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٥٠/٤، وهمع الهوامع٤٠٩/١.
(٤)انظر: الكتاب (١/ ٧١)، واللمع في العربية (ص: ٣٨)، شرح الأشمونى(١/ ٢٤١).
(٥) البيت من الطويل ،وهو للعجير السّلوليّ.والشّاهد فيه: (كان النّاس نصفان) حيث جاء اسم (كان) ضمير الشّأن، وخبرها الجملة الاسميّة (النّاس نصفان) . انظر هذا البيت في: الكتاب ٧١/١،وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٩٩،وشرح الأشمونى١/ ٢٤١.
(٦) همع الهوامع٤٠٩/١.

ملغاة ، ولا عمل لها ، وإلى ذلك كان يذهب ابن الطراوة(١).

والذي حمل الجمهور على تقدير ضمير الشأن في ذلك هو أنهم لا يجيزون إلغاء (كان) متقدمة ، ويوجبون إعمالها ، كما أن (ظنّ) إذا تقدمت لا تلغى(٢).

٤- قصَر الفراء ما جاء من قول العرب في جمع (حِلية ، ولحية: حُلًى ولُحىً) على المسموع، ولم يقس عليهما، حيث قال: " وقد سمعنا (لُحىً وحُلىً) في هذين الحرفين خاصة، ولا يقاس عليهما إلا أن نسمع شيئا من بدوى فصيح فنقوله(٣)".

٥- ومما لم يقس عليه الفراء أيضا ؛ لأنه خالف بابه في اسم المكان من المعتل قوله:"وما كَانَ من ذوات الياء والواو من (دعوت وقضيت) ،فالمفعَل منه فِيهِ مفتوح اسمًا كَانَ أو مصدرًا، إلا (المأقِي)من الْعَين(٤) ،فإن العرب كَسَرت هَذَا الحرف. وبعضُ العرب يُسمّي (مأوَى) الإبل (مَأوِي)،فهذان نادران. وإنّما امتنعوا من كسر الْعَين فِي الياء والواو؛ لأن الياء والواو تذهبان فِي السكت للتنوين الَّذِي يلحق، فردّوها إلى الألف إذ كانت لا تسقط فِي السكوت"(٥).

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٥٠/٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٤٠/٢.
(٢) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٤٠/٢.
(٣) المقصور والممدود ص ١٣.
(٤) (المأقى) طرف العين مما يلي الأنف ، واعتبار الميم فيه زائدة مذهب الفراء ، ووافقه فيه ابن السكيت ، وابن قتيبة ، والأكثرون على أنها أصلية ؛ لأن قولهم " موق وماق " بثلاثة أحرف يدل على أن الميم من أصل الكلمة، فإذا قالوا مأقى مع ذلك تبينا أن الياء هي الزائدة، ، فوزن المأقى على هذا فَعْلِى – بكسر اللام أو فتحا. انظر : إصلاح المنطق ٢٢٢، وأدب الكاتب ٥٥٤. والصّحاح (مأق) ١٥٥٣/٤) واللسان (مأق) ٣٣٧/١٠.
(٥) معانى القرآن ١٤٩/٢ .

ومراده أن قياس اسم المكان على (مفعّل) -بفتح العين- إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها ، أو معتل اللام مطلقا، ثم ذكر ما شذ عن ذلك مما سمع عن العرب، ولم يقس عليه كـ(المأقِي ، والمأوِى) بكسر العين ، والقياس فيهما الفتح.

٦- نُقل عن الفراء منع القياس على مثل (ضربني وضربتُ زيدا) من إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية والثاني للمفعولية ، وقصر مثل هذا التركيب على السماع ، ولا يصح القياس عليه(١) ، وإنما قال ذلك حَذَرًا مما لَزِمَ البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل لو أعملت الثاني(٢) ،كقولك : ضربني وضربتُ زيدا ، وضرباني وضربتُ الزيدين ،ضربوني وضربتُ الزيدين ، وضربتني وضربتُ هندا ،وضربتاني وضربتُ الهندين ، وضربنني وضربتُ الهندات.

قال أبو حيان :" وعن الفراء أيضا أن مثل (ضربني وضربتُ زيدا) يقصره على السماع ، ولا يجعله قياسا"(٣).

وفي قول أبي حيان (وعن الفراء أيضا) إشارة إلى أن النقل عن الفراء تعدد في هذه المسألة، فنقل عن الفراء وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثاني؛ فراراً

(١)انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/١، وارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤.

(٢) انظر مذهب البصريين في : الكتاب ٧٣/١، والمقتضب ١١٢/٣، و٧٢/٤، ورأى الكسائى فى: الحلبيات: ٢٣٨، ٢٣٩، واللباب للعكبري ١٥٣/١، ١٥٤، والتبيين : ٢٥٢، والرد على النحاة ٨٥.

(٣)ارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤.

من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل على ما نقل عن الكسائى[١]، ونُقل عنه أيضاً جواز إعمال الثاني على أن يذكر فاعل الأول مؤخراً، فيقال: ضربني وضربتُ زيداً هو[٢] ، ونُقل عنه أيضاً أن مثل هذا التركيب مقصور على السماع ولا يصح القياس عليه[٣]،ونُقل عنه منعه لعدم وروده عن العرب[٤].

وصحّح الرضي النقل عن الفراء بإِعْمَال الثاني والإتيان بالضمير بعد المتنازع للعامل الأول ،فيقال: ضربني وضربتُ زيدا هو" ؛ حذرًا مما لزِم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل[٥].

وأرى أن ما نقل عنه الفراء من وجوب إعمال الأول ومنع الثاني إذا طلب الأول مرفوعاً، يرده ورود إعمال الثاني وإهمال الأول، كما في قول طفيل الغنوى:

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَها ∴ جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٦].

فقد أنشده سيبويه وغيره من الثقات بنصب (لون)معمولا لـ(استشعرت) وهو العامل الثاني ، وأضمر في العامل الأول (جرى) مع كون (جرى) يطلب (لون

---

(١)انظر: الأصول ٢٤٤/٢، والجمل / ١١٣، والتبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، والمغنى لابن فلاح ٢٢٧/٢، والتعليقة لابن النحاس /٨٠٩، وهمع الهوامع ١٢١/٣.

(٢)انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٢، وشرح الكافية للرضى ٢٠٦/١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٥٦، وارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤، ومغنى اللبيب ٤٨٩/٢، وهمع الهوامع ١٢١/٣.

(٣)انظر : ارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤.

(٤)انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/١، وارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤.

(٥)انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٦/١.

(٦) من الطويل، لطفيل الغنوى فى: ديوانه / ٢٣، والكتاب ٧٧/١.كمت: جمع أكمت وهو غير مستعمل وإنما المستعمل كُميت، وهو الذى لونه الحمرة يخالطها السواد. مُدمّاة: شديدة الحمرة، استشعرت: لبست الشعار، وهو: ما يلي الجسد من الثياب. مُذْهَب: مموّه بالذهب.

مذهب) فاعلاً[١]، ولا يفيد الفراءَ إنشادُه إياه برفع (لون)؛ لأنا نقول له: هَبْكَ سَلِمَتْ لك هذه الرواية، فكيف تصنع برواية النصب وقد رواها الثقات، ولا سبيل إلى ردّ ما رووه ؟ فهو محجوج بهذا[٢].

لهذا فلا مانع من القياس على مثل هذا التركيب (ضربني وضربتُ زيدا) من إعمال الثاني وإهمال الأول ، كما يقول البصريون والكسائي في مثل هذه الصورة، حملا على نظائره في بقية صور التنازع غير هذه الصورة من أن المسموع من إعمال الثاني أكثر من المسموع من إعمال الأول؛ لأن إعمال الأول قليل في كلام العرب، والكثير إعمال الثاني. ويجوز إعمال الأول إلا أنه مرجوح. وظاهر كلام سيبويه أن إعمال الأول جائز مع القبح، ولم أرَ مَن وافقه في هذا[٣].

٧- منع الفراء وقوع بعض النكرات تمييزا ، مع أن الأصل في التمييز أن يكون نكرة ، لكن عنده ليس كل نكرة صالحة لوقوعها تمييزا ، فقد منع وقوع التمييز بـ (مثل)؛ لإبهامها ، فَلَا يبين بهَا ، وكذا يمنع (غير) أن تقع تمييزا؛ لِأَنَّهَا أَشد إبهاما[٤].

ولم يقس جواز هذا على ما سمعه سيبويه(لي عشرون مثله) ، و(لي ملْء الدَّار أَمْثَاله) لقلته وندرته ، أما سيبويه فقد أجازه؛ قياسا على ما سمع[٥] ، وقاس

(١) انظر : الكتاب ٧٧/١،المقتضب (٤/ ٧٥)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٨).
(٢) انظر : التعليقة لابن النحاس . ص: ٨١٠ .
(٣) انظر : الغرة المخفية لابن الخباز ٣٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/١.
(٤) انظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣٣٧).
(٥) انظر : الكتاب ٤٢٧/١ ، ١٧٢/٢، والأصول في النحو ٣٠٨/١.

وقاس هو ويونس عليه (غير)؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو من فَائِدَة ؛ إِذْ أَفَادَ أَن عِنْده مَا لَيْسَ بمماثل لهَذَا ، وَهَذَا الْمِقْدَار فِيهِ تَخْصِيص(١).

٨- نُقل عن الفراء أن الخفض على الجوار مقصور على السماع ، ولا ينبغي القياس عليه في كل حالة ، قال أبو حيان:" قال الفراء وغيره: لا يخفض بالجوار إلا ما استعمله العرب كذلك، فلا يقاس على ما استعمل ما لم يستعمل، فلو قيل: "هذه جِحَرضَبٍّ خَرِبة " لم يجز إلا الإتباع للجحرة، لأن الخفض على الجوار لم يسمع إلا في التوحيد خاصة "(٢).

فحاصل نص أبى حيان أن الفراء يمنع الجر على الجوار إلا حيث يوجد التطابق تذكيرا وإفرادا، فإن وجد غير ذلك فلا يجوز القياس عليه ،وهذا ما نقله عنه ابن عقيل ، والسيوطي، والصبان(٣).

جاء في معاني القرآن :" وذلك من كلام العرب، أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه"(٤). وقال أيضا : وَمِمَّا يرويه نحويُّونا الأوَّلون أن العرب تَقُولُ: هَذَا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ. والوجهُ أن يقول: سُنَّةَ وجه غيْرَ مقرفة(٥)، وحَيَّةَ بطنِ واد هَموزَ الناب(٦)، وهذا جُحْرٍ ضبّ خربٌ"(٧).

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ١٦٢٨/٤، والهمع ٣٣٧/٢.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب١٩١٣/٤.

(٣) انظر : المساعد ٤٠٣/٢، وهمع الهوامع ٥٣٧/٢، والمطالع السعيدة / ٤٤١ ،والصبان ٨٣/٣.

(٤) معاني القرآن ٧٤/٢.

(٥) يقصد ما أنشده أبو ثروان بخفض (غير) على الجوار في قول ذي الرمة :
تريكَ سُنَّة وجه غيرِ مُقرفَةٍ ... مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خال ولَا نَدَبُ.

(٦) يقصد ما أنشده أبو ثرون بخفض (هَمُوز) على الجوار في قول الحطيئة :
وإيَّاكم وَحَيَّةَ بطنِ وادٍ ∴ هَمُوزِ النابِ ليسَ لكم بِسِيّ

(٧) معاني القرآن ٧٤/٢.

فربما قوله:" ومن كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه " يفيد أن الجر على المجاورة أقل من الإتباع بمطابقة الإعراب ، وأنه مقصور على ما سمع من كلامهم، وأن الثاني هو الأصل بدليل قوله: " والوجه أن يقول.....

٩- منَعَ الفراء القياسَ على حذف الجار وبقاء عمله في جواب الاستفهام ، نحو: زيدٍ، في جواب: بمن مررت؟[١].

وقد ذكر ما يدل على ذلك ، فقال في معاني القرآن :" ولم يجز أن تقول فِي الخفض: قد أمرت لك بألف ولأخيك ألفين، وأنت تريد (بألفين) ؛ لأن إضمار الخفض غير جائز ،ألا ترى أنك تقول: من ضربت؟ فتقول: زيدا، ومن أتاك؟ فتقول: زَيْدٌ. فيضمر الرافع والناصب. ولو قال: بمن مررت؟ لم تقل: زيدٍ ؛ لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد"[٢].

وكان ابن مالك يذكر اتفاق جميع النحويين على اطراد هذه الصورة إلا الفراء ، وهذا النقل ظاهر التسهيل ، قال: "الجر بحرف محذوف ... ويقاس على جميعها خلافا للفراء في جواب ، نحو : بمن مررت؟"[٣].

وإنما ذهب الفراء إلى ما ذهب – كما يفهم من نصه- لِأَن حرف الْجَرّ لَا يضمر لضعفِه ،

وإعرابُ الجوابِ مثلُ إِعْرَاب السّؤال ، فإِذا قلتَ : مَنْ رأيتَ؟ قلتَ : زيدا ، أَي : رأيتُ زيدا ، فتقدّر العامل المذكور فِي السُّؤَال . وإِذا قلتَ : بِمن مررتَ؟ قالَ: بزيدٍ . فيلزمُ إعادةُ الجارّ ، لأَنَّه لَا يعْمل مضمراً لضعفِه ؛ لاحتياجه إِلَى مَا يتعلّقُ بِهِ ، فَلَو حذفتَه حذفتَ شَيْئَيْنِ[٤].

(١) انظر : همع الهوامع ٤٧١/٢.
(٢)معاني القرآن ٧٤/٢.
(٣)انظر : شرح التسهيل١٨٦/٣.
(٤) انظر : اللمع في العربية (ص: ٢٣١)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٣٢).

وقصر الفراء ما ورد من هذا على السماع ، ولم يقس عليه ، كقول العرب": خيرٍ ، لمن قال: كيف أصبحت؟[١] ، على تقدير:(بخير ، أو على خير). ولو كان يقيس على القليل المسموع دائما لَمَا منع القياس عليه هنا.

وصحح ابن مالك ما ذهب إليه الجمهور من جواز هذه الصورة (جواب ما تضمن مثل المحذوف)والقياس عليها ، فذكر في شرحه :"والقياس على هذه الأوجه كلها جائزة. ومنعه الفراء في نحو : زيدٍ ، لمن قال : بمن مررت؟ والصحيح جوازه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم " أقربُهما منك بابا "[٢] بالجر ، إذ قيل له : فإلى أيّهما أهدى؟ وكقول العرب : خيرٍ، بالجر ، لمن قال : كيف أصبحت؟ بحذف الباء وبقاء عملها؛ لأن معنى كيف : بأيّ حالٍ ، فجعلوا معنى الحرف دليلا ، فلو لُفِظَ به لكانت الدلالة أقوى ، وجواز الجر أولى"[٣].

وقد عدّ بعض المتأخرين حذف حرف الجر في (جواب ما تضمن مثل المحذوف) من ضمن مواضع الاطراد ؛ إذ ذكروا أن الجر بسوى "ربّ" محذوفا ضربان: مطرد ، وغير مطرد. وذكروا هذا الموضع من مواضع المطرد التي أوصلوها إلى ثلاثة عشر موضعا[٤].

١٠- يمنع الفراء إتباع ضم العين لحركة الفاء مطلقا في جمع (فُعْلة) جمع مؤنث ، وكذا إتباع كسرها في جمع (فِعْلة) جمع مؤنث ، صحّت العين أو لا ، إلا

---

(١) نسب هذا لرؤبة بن العجاج. انظر: شرح المفصل ٨/ ٥٢، ٥٣، وشرح ابن الناظم ص٢٧٠.

(٢) الرواية هكذا وردت في المسند للإمام أحمد٢٦١/٤٢ برقم٢٥٤٢٣، وفي البخاري ٨٨/٣ برقم ٢٢٥٩ ، وغيره من الكتب برواية (إلى أقربهما).

(٣) شرح التسهيل ١٨٩/٣-١٩٠.

(٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٧٩) ، وشرح الأشمونى (٢/ ١١٣).

فيما سمع ، نحو (خُطُوات ، وغُرُفات) ، من قوله تعالى :"وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ"(١) ، وقوله :" وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ"(٢).

قال الرضي :"والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء ، وكسرها في المكسورة الفاء ، صحت العين أو لا ، إلا فيما سُمع ، نحو خطوات ، وغرفات"(٣).

وقال المرادي :" منع الفراء إتباع الكسرة إلا أن يسمع ، فيحفظ ولا يقاس عليه، وحجته أن (فِعِلات) تتضمن (فِعِلا) وهو وزن أُهمل إلا ما ندر كـ(إبِل)، ورُدّ بأنه أخفّ من فِعِل، فإن تصرّف أدى إلى استعماله ، فلا ينبغي أن يُجتنب"(٤).

وقد ذكر النحويون أن ما جمع بالألف والتاء تَتْبَعُ عينُه فاءه في الحركة، فتُفتح إن كانت الفاء مفتوحة ، وتُضمّ إن كانت الفاء مضمومة ، وتُكسر إن كانت الفاء مكسورة،شريطة أن يكون اسما ، مؤنثا ، ثلاثيا، صحيح العين ،ساكنها ، نحو : (جَفنة ، وسِدرة ، وغُرفة، ودعد ،وهند ، وجُمْل)، فإذا جَمعت هذه المُثُل ونحوها بالألف والتاء تَبِعَتْ عينُها فاءها لجمعها للشروط المذكورة ، فتقول: (جَفَنات ، وسِدِرات ، وغُرُفات ، ودَعَدات ، هِنِدات، وجُمُلات) (٥).

<u>وعليه فيجوز في عين الاسم المجموع وجهان :</u>

إتباعها لحركة الفاء ، والتسكين . أما الإتباع فنُسِبَ للحجاز ، وأما الإسكان فنُسِبَ لتميم وناس من قيس، والإتباع في المكسورة أقلّ من المضمومة ؛ لأن اجتماع الكسرتين في أول الكلمة أقل من اجتماع الضمتين (٦).

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة سبأ.
(٢) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة.
(٣) شرح الكافية٣٩٦/٣.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٧٢).
(٥) انظر : المفصل. ص : ٢٣٨،وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٧٢)، والتصريح(٢/ ٥١٧).
(٦) انظر : شرح المفصل ٣٠/٥.

١١- منْع وقوع الحال السادة مسد الخبر فعلا مضارعا.

نُقل عن الفراء منْع وقوع الحال السادة مسد الخبر فعلا مضارعا[١] ، لقلة الوارد منه، وسبب المنع فرارا من كثرة مخالفة الأصل ؛ لأن سد الحال مسد الخبر خلاف الأصل ، ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل ، فتكثر المخالفة[٢].

أو لأن النصب في الحال المفردة عوض عن التصريح بالشرط ؛إذ التقدير في (ضربي زيدا قائما) : (إذا كان قائما)، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط[٣].

والصحيح الجواز ، وهو ما نسبه الأشموني إلى سيبويه[٤] ، ومنه قول رؤبة:

وَرَأْيُ عَيْنَىَّ الفَتَى أباكا ∴ يُعْطِى الجزَيل فَعَلَيْكَ ذاكا[٥].

١٢- لم يجاوز المسموع من وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية إن اقترنت بالواو.

ذكر النحاة فِي جَوَاز وُقُوع هَذِه الْحَال السادة مسد الخبر جملَة اسمية أَقْوَالا:

---

(١) انظر : شرح الأشموني ١/٢١٠.
(٢) انظر : التعليقة لابن النحاس. ص: ١٤٣.
(٣) انظر : التعليقة لابن النحاس. ص: ١٤٣، والتذييل والتكميل ٣/٣٠٥.
(٤) انظر : شرح الأشموني ١/٢١٠ ، والكتاب ١/١٩١.
(٥) الرجز في ملحق ديوانه ص١٨١؛ والدرر ٢/ ٢٨؛ والكتاب ١/ ١٩١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٢؛ الشاهد: "يعطي الجزيل" حيث سدت الحال مسد الخبر، وهي جملة فعلية ، وهذا غير جائز عند الفراء.

أَحدهَا – الْمَنْع ، سَوَاء كَانَت بواو ، أَو بِدُونِهَا ، وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهِ ، والأخفش؛ لأنها ليست اسما منصوبا ، كما أن سد الحال مسد الخبر خلاف الأصل، فلا يكون إلا في الحال المفردة(١).

وَالثَّانِي – الْجَوَاز مُطلقًا ، سواء معها الواو ، أو لا ، وَعَلِيهِ الْكسَائي ، قياسا على غيرها من الأحوال(٢)، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك ؛ لوُرُود السماع بِهِ فِي قَوْله(٣):

خَيْرُ اقْترابي من المَوْلَى حَليف رضَا ∴ وشرُّ بُعْدِي عَنهُ، وَهْوَ غَضْبانُ(٤).

وقوله:

عَهْدِي بها الحَيَّ الجميعَ وفيهِمُ ∴ قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ(٥).

وإنما أجاز الكسائي اقترانها بالواو للسماع السابق الوارد بها ، وجوز تجردها من الواو؛ لوقوعها موقع خبر المبتدأ ، فتقول :ضربي زيدا أبوه قائم ، كما في (كلمته فوه إلى فيّ)(٦).

وَالثَّالث – الْجَوَاز بـ (وَاو) ، لَا دونهَا ، وَعَلِيهِ الْفراء ، اقتصارا على مورد السماع ؛ لأن الاستعمال لم يرد إلا بالواو(٧)؛ كما أن الحال فضلة ، وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحال ؛ إذ كل واقع موقع غيره يُنْكَر(٨).

---

(١) انظر : التعليقة لابن النحاس.ص: ١٤٤، والتذييل والتكميل ٣٠٦/٣، وهمع الهوامع ٣٩٩/١.
(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٦، وهمع الهوامع ٣٩٩/١.
(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٨٦/١.
(٤) من البسيط ، بلا نسبة ، في : توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٨٩) ، وشرح الأشمونى(١/ ٢١٠)، وهمع الهوامع (١/ ٣٩٩)، الشاهد: في "وشر بعدي عنه وهو غضبان" حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع خبر المبتدأ.
(٥) من البسيط ، للبيد في ديوانه ١٦٠ ،والكتاب ١٩٠/١، وشرح المفصل ٦٢/٦، والشاهد فيه وقوع وقوع الحال جملة اسمية مقترنة بالواو سادة مسد الخبر في (عهدي ...وفيهم قبل التفرق....).
(٦) انظر : شرح الكافية للرضي٢٧٦/١.
(٧) انظر : التعليقة لابن النحاس. ص: ١٤٤.
(٨) انظر : شرح الكافية للرضي٢٧٦/١.

والراجح مذهب الكوفيين ، " والذي ورد عن العرب في هذا إنما هو بالواو فينبغي اتّباعه. ومن أجاز حذفها ، فليس مذهبه ببعيد[١] ، " وإن كان مقتضى الدليل أن يكون حذف الواو هنا أولى؛ لأنه موضع اختصار؛ لكن الواقع بخلاف ذلك ، وباب القياس مفتوح"[٢].

١٣- منع توسّط خبر التقريب.

المنصوب على التقريب مصطلح كوفي ، يراد به إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل (كان) ، فيرتفع ما كان مبتدأً على أنه اسم للتقريب ويُنْصَبُ الخبر على أنه خبر له، نحو: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادماً) و(كيف أخاف البرد وهذه الشمسُ طالعةً) فيعربون (هَذَا) تَقْرِيبًا ،وَالْمَرْفُوع اسْم التَّقْرِيب والمنصوب خبر التَّقْرِيب ؛ لِأَن الْمَعْنى إِنَّمَا هُوَ على الْإِخْبَار عَن الْخَلِيفَة بالقدوم ، وَعَن الشَّمْس بالطلوع ، وأُتى باسم الْإِشَارَة تَقْرِيبًا للقدوم والطلوع ، أَلا ترى أَنَّك تشير إِلَيْهِمَا وهما حاضران ، وَأَيْضًا فالخليفة وَالشَّمْس معلومان ، فَلَا يحْتَاج إِلَى تبيينهما بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِمَا[٣].

وقد منع الفراء توسط خبر التقريب ، فلا يقال : (هذا طالعةً الشمس ، ولا هذا واقفاً زيد)، وأجازه الكسائي.

قال أبو حيان :""واختلفوا في توسيط خبر التقريب ، فأجازه الكسائي ، ومنعه الفراء"[٤].

وللمجيز أن يستدل بقول حسَّان رضي الله عنه:

---

(١) انظر : التذييل والتكميل٣/٣٠٧.

(٢) انظر : شرح التسهيل١/٢٨٦.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١١٤٨/٢،وهمع الهوامع ٤١٦/١،والمنصوب على التقريب (ص: (ص: ٥٠١).

(٤) ارتشاف الضرب ١١٤٨/٢.

أَتَرْضَى بِأَنَّا لَمْ تَجِفَّ دِمَاؤُنا ∴ وَهَذا عَرُوْساً بِاليَمَامَةِ خَالِدُ[١].

إذ نصب (عروساً) خبراً للتقريب ، ورفع (خالداً) اسماً للتقريب.

١٤- حكم إلغاء عمل "إذن" مع توافر شروط العمل.

الْمَشْهُور من لِسَان الْعَرَب إذا وجدت شُرُوط إعمال (إذن) من كونها متصدرة، والفعل بعدها مستقبلا ، ولم يفصل بينها والفعل بفاصل ، أَن تنصب "إِذَنْ" الْفِعْل بعْدهَا، إلاّ أنّ بعض الْعَرَب يُلغى "إِذَنْ" مَعَ اسْتِيفَاء الشُّرُوط[٢].

قال سيبويه: "وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون: "إذن أفعل ذلك" في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة "هل وبل"[٣].

وبناء على ماحكاه سيبويه، اختلف النحويون في إلغاء عملها مع استيفاء الشروط: فذهب البصريون إلى إثبات إلغاء عملها رجوعا إلى نقل عيسى، ووافقهم ثعلب، وخالفهم سائر الكوفيين فلم يجز أحد الرفع بعدها[٤].

---

(١)البيت من الطويل وهو في ملحق ديوان حسّان: ٣٨١، وروايته فيه برفع عروس واستشهد به ابن السراج في الأصول ١/ ١٥٣على جواز رفع "عروس" ونصبه قال: "وينشد هذا البيت على وجهين – ثم أورد البيت – وقال : فينصب عروس ويرفع" . وهو في تثقيف اللسان:٧٨، وتصحيح التصحيف: ٣٧٩ بالنصب.

(٢)انظر : مسائل (إذن). ص: ٤٣١.

(٣)انظر : الكتاب ١٦/٣.

(٤)انظر : ارتشاف الضرب١٦٥١/٤، والهمع ٣٧٦/٢، ومسائل (إذن). ص: ٤٣١.

وَرِوَايَة الثِّقَة مَقْبُولَة ، وَمن حفظ حجَّة على من لم يحفظ ، إِلَّا أَنَّهَا لُغَة نادرة جدا ، وَلذَلِك أنكرها الْكسَائي وَالْفراء على اتساع حفظهما ، ولو كان الكوفيون يقيسون على القليل في كل ما سُمع لَمَا أنكروا هذا[١].

٣- صور من قياس الكوفيين على القليل في كتاب (الإنصاف) ، وموقف الأنباري منها.

رأينا فيما سبق أئمة الكوفيين أو بعضهم يردون مسائل كثيرة ، لقلة المسموع فيها ، حتى المسائل الخلافية التي عرضها الأنباري في كتابه (الإنصاف) مما خالف الكوفيون فيها البصريين ، وردَّ فيها مذهب الكوفيين ؛ لقلة ما استدلوا به- ليست بالكثيرة ، ولا يدل على أنهم بنوا كل قواعدهم على القليل ، بل كان لهم موقف من القليل كإخوانهم البصريين ، فتارة يرفضونه كما سبق ، وتارة يأخذون به ، كما في :

١- جواز زيادة لام الابتداء في خبر (لكنَّ) ، مستدلين على ذلك بقول القائل :

ولكنَّنِي من حُبِّهَا لَكَمِيدُ[٢].

والذي رده الأنباري بقوله :"فهو شاذ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر إنَّ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه[٣].

٢- وكذا جواز تعريف العدد المركب وتمييزه ، فيقال في خمسة عشر درهما: "الخمسة العشر درهمًا، والخمسَةَ العَشَرَ الدرهَمَ".

---

(١)انظر : الهمع ٢/٣٧٦.

(٢) سبق تخريجه. ص: ٢.

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٣، وانظر : التبيين . ص : ٣٥٣.

معللين بأنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صحَّ ذلك النقل وجب المصيرُ إليه، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدًّا[١].

ويجيب عنه الأنباري بأن ما حكوه عن العرب لا حُجَّةَ لهم فيه؛ لقلّته في الاستعمال ؛ لأنه إنما جاء شاذًّا عن بعض العرب؛ فلا يعتدُّ به لقلته وشذوذه، فصار بمنزلة دخول الألف واللام في قول الشاعر:

يقول الخَنَا، وأبغض العُجْمِ ناطقًا ∴ إلى ربِّنَا صوتُ الحمار اليُجَدّعُ[٢]

فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولهما على الفعل لمجيئه ههنا لقلته وشذوذه ، فكذلك أيضًا لا يجوز أن يحتجّ بذلك لقلته وشذوذه"[٣].

٣- وكذا جواز عمل حرف القسم محذوفًا بغير عِوَض؛ مستدلين بعمل حرف الجر محذوفا في قول (رؤبة) أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول "خَيْرٍ عافاك الله" ، أي : بخير، أو : على خير.

فيرده الأنباري بقوله : "وأما ما روي عن رؤبة من قوله "خيرٍ عافاك الله، أي: بخير" فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشذوذه[٤].

٤- وكذا قولهم إن عامل الجزم في جواب الشرط مجاورته لفعل الشرط المجزوم ، والحمل على الجوار كثير ، فيجيب عنه الأنباري بقوله : وقولهم: "جحر ضبّ خرب" محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا

---

(١)انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٥، والتبيين . ص : ٤٣٤.
(٢) سبق تخريجه .ص: ٩٩.
(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٥٨).
(٤)الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٢٩).

يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ(لن) وينصب بـ(لم)، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ههنا[١].

٥- وكذا مذهبهم في السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو (سأفعل) أصلُها (سوف). مقتطعة من سوف ،مستدلين على ذلك بأنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل: "سو أفعل" ، فحذفوا الفاء، ومنهم من قال "سف أفعل" فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال.

فيجيب عنه الأنباري بقوله :" وأما ما رووه عن العرب من قولهم : فسوف أفعل "سو أفعل" و"سَفَ أفعل" بأنه إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأْ به؛ لقلته"[٢].

٦- وكذا جوازهم دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ، نحو: (افْعَلَانْ ، وافْعَلْنَانْ) بالنون الخفيفة، مستدلين بأن قُصَارَى ما يمنع ذلك أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك في كلام العرب؛ لأن الألف فيها فرط مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة، مستدلين على جواز ذلك بما حكي عن العرب من جواز الجمع بين ساكنين ، كقولهم (له ثلثا المال ، والتقت حلقتا البطان) [٣].

---

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٠٣).

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٣٢-٥٣٣).

(٣)يقولون: البِطَان للقَتَب الحِزَام الذي يُجْعَل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التَقَتَا فقد بلغ الشَّدُّ غايتَه. يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية . انظر : مجمع الأمثال (٢/ ١٨٦).

فيجيب عنه الأنباري بقوله : "وأما ما حكي عن بعض العرب من قوله "التقتْ حَلْقَتَا البطان" وقول الآخر: "ثلثا المال" فغير معروف، والمعروف عن العرب حذف الألف من "حلقتا البطان، وثلثا المال" وما أشبههما؛ لالتقاء الساكنين، وإن صحّ ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه، ولا يعتد به لقلته(١).

٧- وكذا مذهبهم جواز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا، إذا كانت مؤقتة ، نحو قولك: "قعدت يومًا كله، وقمت ليلة كلها"(٢).

محتجين على ذلك بما جاء عن العرب، كقول الشاعر:

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قيل ذا رَجَبٌ ∴ يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّه رَجَبُ(٣).

وبعد أن أجاب الأنباري عن هذا البيت وغيره من الأبيات المستدل بها بتأويلها وردها لتعدد الرواية وجهالة القائل ، قال:" ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لَمَا كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجْعَل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز"(٤).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٥٤٨،٥٣٦).

(٢) انظر : مجالس ثعلب/٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧.

(٣) من البسيط، لعبد الله بن مسلم بن جُنْدب الهذلى فى: مجالس ثعلب /٤٠٧، وبلا نسبة فى: شرح الألفية لابن الناظم /٥٠٧، وشرح الألفية للأشمونى ٣/٧٧، والشاهد على توكيد (حول) النكرة بـ(كله).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٣٧٣).

ولعل هذا يؤكد ما قلته آنفا من أن المراد بالقلة قلة نسبية في الباب عن غيره ، وليست قلة عددية ؛ لأن أربعة أدلة ساقها الأنباري للكوفيين في هذه المسألة تتجاوز القلة العددية ، وإلا كان منه تحاملا عليهم.

٨- وكذا ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل التفضيل أو التعجب على (أفعل ، وما أفعله) من البياض والسواد خاصة، من بين سائر الألوان(١)، واستدلوا بقول القائل :

إذا الرجال شَتَوْا واشْتَدّ أَكْلُهُمُ ∴ فأنت أبيضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ(٢).

فيرده الأنباري بقوله:"... أنه شاذ فلا يؤخذ به"(٣).

٤- صور من قياس الكوفيين على القليل بعيدا عن كتاب (الإنصاف).

من خلال النظر في كتب الكوفيين أنفسهم ، وغيرها من كتب النحو التي أوردت آراء الكوفيين وأحكامهم التي اعتمدوا فيها على شواهد مسموعة قليلة وبعيدا عن كتاب (الإنصاف) نجد أن تلك الأحكام التي اعتمدوا في استخلاصها على تلك الشواهد يسيرة ، ولا يعقل أن يتهم الكوفيون بأنهم بنوا كل قواعدهم على القليل من أجل تلك الأحكام القليلة.غاية الأمر أنهم كغيرهم في الاستفادة من القليل -وإن كانت أكثر استفادة من غيرهم- أخذوا به في مسائل ، وردوه في مسائل أخرى.

---

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٢٠).

(٢)من الرجز ، لطرفة بن العبد يهجو عمرو بن هند ، في الإنصاف ١/١٢١،والصحاح (٣/ ١٠٦٧) ، ولسان العرب٧/١٢٣(ب ي ض) والاستشهاد بالبيت في قوله "أبيضهم" حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض، وهذا مما يجيزه الكوفيون، ويأباه البصريون،

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٢٢).

فمن هذه الأحكام التي وقفت عليها ، ممـا اعتمـدوا علـي القليـل فـي استخلاصها ، في غير كتاب (الإنصاف) ما يلي:

١- إضافة النيّف إلى العِقد(العشر أو العشرة).

أجاز الكوفيون أن يضاف النيّف الي العِقد ، مع إضافة العِقد إلى ما بعده(١)، فيقال: (هذه خمسةُ عشرِ زيْدٍ)، و (خُذْ خَمْسةَ عشرِ أخيك)، و (اكفف عن خَمسةِ عشرِ غيْرِك) بإعراب النيّف بحسب مقتضى العامل، وخفض العِقد بإضافة النيّف إليه.

وليس لهم في ذلك حجة سوى ما سمعه الفراء من أبى فَقْعَسٍ الأَسَـدِىّ، وأَبِى الهَيْثَم العُقَيْلِىّ:(ما فعلتْ خمسةُ عَشْرِك)؟ (٢).

ومن ثَمَّ فلا وجه لقول ابن عصفور إن هذا لم يسمع من العرب(٣).

أما إذا لم يضف العِقد إلى اسم بعده ، فمفاد كلام الفراء وأبـى بكـر بـن الأنبارى منعه فى النثر وإجازته للضرورة في الشعر.

قال الفراء(٤): " ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر فـي شعر لجاز، فقلت: " ما رأيتُ خمسةَ عَشْرِ قَطُّ خيراً منها "، لأنك نَوَيْـتَ الأَسْـماءَ ولم تَنْوِ العَدَدَ، ولا يجوز للمفسِّر أن يَدْخُلَ هاهنا، كَمَا لم يَجُزْ في الإضافة، أَنْشَدَني العُكْلِىّ أَبُو ثَرْوَان:

كُلِّف من عَنَائِه وشِقْوَتِهْ ∴ بِنْتَ ثَمَانِىْ عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ"(٥)

(١) انظر: التبيين . ص : ٤٣٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٨١/٣.
(٢) انظر : معاني القرآن ٣٣/٢ ، ٣٤، وارتشاف الضرب ٧٦٠/٢ .
(٣) انظر: شرح الجمل ٣٤/٢، وارتشاف الضرب ٧٦٠/٢.
(٤) معاني القرآن ٣٤/٢.
(٥) من مشطور الرجز،لنفيع بن طارق في:المقاصد النحوية٤٨٨/٤.وبلانسبة في:معاني القرآن للفراء ٢٤٢/٢، والمخصص ١٠٢/١٧. عنائه: تعبه. شقوته: شقاوته. حجته: سَنَته .

وقال أبو بكر بن الأنباري[١]: "ومن العرب من يضيف النيّف إلى العشر، وهو مما لا يقاس عليه، فيقولون: عندي خمسةُ عَشَرٍ وستَّةُ عَشرٍ، وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر. أنشد الفراء:

كُلِّف من عَنَائه وشِقْوَتِهْ ∴ بِنْتَ ثَمَانِىْ عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِه".

والبصريون لا يجيزون إضافة النيّف إلى العِقد، سواء أضيف العِقد أم لم يضف. والجائز هو إضافة النيَف والعِقد معاً إلى ما بعدهما[٢]، وعند ذاك يجوز في النيّف والعِقد وجهان[٣]: الأول: أن يبقى كل منهما على بنائه على الفتح ، وهذا هو الغالب الفصيح.

والثاني: أن يبقى الأول على بنائه على الفتح ، ويعرب الثاني بحسب العوامل الداخلة عليه، وهذه لغة رديئة عند سيبويه[٤] ، وجوّز الأخفش القياس عليها[٥]، ونُقل عن بعض المتأخرين استحسانها[٦].

٢- الألف في ضمير المتكلم (أنا).

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو مجموع الأحرف الثلاثة: الهمزة والنون والألف، وعليه فالألف أصلية[٧].

أما البصريون فذهبوا إلى أن الاسم هو الهمزة والنون، أما الألف بعدهما فزائدة أُتى بها لبيان حركة النون؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف ، فكان

(١) المذكر والمؤنث ٢٢٧/٢.
(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافى ١٩١/١، والإنصاف ٣٠٩/١.
(٣) انظر: شرح الجمل ٣٣/٢ ، والتصريح ٤٨٨/٤.
(٤) انظر: الكتاب ٢٩٩/٣.
(٥) انظر: المقتضب ٣٠/٤ ، وشرح الكتاب للسيرافى ١٩٠/١.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٧٦٠/٢ ، والتصريح ٤٨٨/٤.
(٧) انظر: شرح المفصل ٣/ ٩٣ و٩/ ٨٤، وشرح الجمل ٢/ ٢٢، وشرح الكافية للرضي ٤١٧/٢.

يلتبس بـ"أنْ" الحرفية ؛ لسكون النون، فلذا يكتب بالألف؛ لأن الخط مبنى على الوقف والابتداء ، فهي إذًا كهاء السكت(١).

واستدل الكوفيون على مذهبهم بثبوت الألف في كلام العرب وصلا ووقفا ، بما أنشده الفراء عن الكسائي من قول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ العشيرةِ فاعْرِفونى ∴ حُميدا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا(٢)

فأثبت الألف وصلا ولم يسقطها.

وقال الفراء: "ومن العرب من يقول: أنا قلت ذاك ، بتمام الألف ..... ويجوز الوقف بغير ألف في غير القرآن في "أنا" "(٣).

وقد ردّ ابن يعيش دليل الكوفيين، فقال- بعد أن ذكر مذهب الكوفيين واحتجاجهم ببيت حميد السابق - : " ولا حجة في ذلك ؛ لقلته، ولأن الأعم الأغلب سقوطها، ومجاز البيت والقراءة(٤) على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه"(٥).

ولا يخفى ما في قول ابن يعيش من تكلف وتعسف، فكون الشيء قليلا لا ينفى صحة الاستشهاد، وحسبك تعسفا منه أن يقول عن قراءة نافع-بإثبات الألف

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٦٤، والمنصف ١/ ٩، ١٠.

(٢) من الوافر، لحميد بن ثور فى ديوانه.ص: ١٣٣. تذريت السنام: علوته. وهو من شواهد : شرح المفصل ٣/ ٩٣، و٩/ ٨٤، وضرائر الشعر ص٥٠، وشرح الشافية ٢/ ٢٩٥،ورصف المبانى : ١٠٨ .

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٤٤ .

(٤) يقصد بالقراءة قراءة نافع بإثبات الألف وصلا في قوله تعالى: " قال أنا أحيي وأموت" . انظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٢١٧).

(٥)شرح المفصل ٣/ ٩٣ . وانظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة . ص: ١٦٠.

في قوله تعالى: "قال أنا أحيي وأموت"(١)-: إنها بالضرورة أشبه؛ إذ لا ضرورة ولا شبهها في القرآن.

٣- تقديمُ معمولِ معمولِ (أَنْ) الناصبةِ عليها.

أجاز الكوفيون تقديم بعض معمول معمول (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، فأجازوا: "طعامَك أريدُ أن آكلَ"، و"طعامَك عسى أن آكلَ"، فجعلوا (أن) كالمُجلَبة بـ(أريد) و(عسى)، وكأن الكلام أصله: "طعامك آكل فيما أرى وفيما أريد(٢).

واحتجوا على ذلك بما أنشده الفراء من قول العجاج (٣):

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ∴ كَانَ جَزَائِى بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا(٤).

وردّ ابن مالك ذلك ؛ لقلته وندرته ، قال: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمر"(٥).

٤- مجيء (قَعَدَ) بمعنى (صار).

ورد عن العرب قولهم:" أَرْهَفَ شفرتَه حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبَةٌ"(٦) ، فخرَّجه النحاة على أن (قَعَد)فيه بمعنى (صار)، واسمه ضمير مستتر فيه يعود على (شفرته)، و(كأن) واسمها وخبرها في محل نصب خبر (قَعَد) (٧).

---

(١) من الآية ٢٥٨ من سورة البقرة.
(٢) انظر: شرح التسهيل ١٢/٤، وارتشاف الضرب ١٦٤١/٤.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضى ٣٤/٤، وشفاء العليل ٩١٩/٢، وهمع الهوامع ٢٨٣/٢.
(٤) من مشطور الرجز، للعجاج فى: ملحق ديوانه/٣٩٥ ، وشرح المفصل ١٥١/٩، وشرح الشافية للرضى ٣٣٦/٢، وتمعددا: غلُظ وسمُن.
(٥) انظر : تتمة شرح التسهيل لابن الناظم١٢/٤.
(٦) حكاه ابن الأعرابي كما في: تهذيب اللغة ١٢/٥، ولسان العرب٣٦٣/٣، (ق ع د)، وورد في: المفصل / ٢٦٣، وشرحه لابن يعيش ٩١/٧، والتخمير ٣/ ٢٨٤.
(٧) انظر: المفصل / ٢٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣٩٠/١.

ثم اختلفوا في جواز القياس عليه، فذهب الفراء إلي أن (قعد) يأتي بمعنـــي (صار) باطِّراد؛ لقُوَّة الشّبَه بَينه وبَين (صَار)،وأنشد قول بعض بني عامر:

لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضابُ ∴ ولا الوِشاحانِ ولا الجِلْبابُ
مِنْ دونِ أَن تَلتقي الأَرْكابُ ∴ ويَقْعُدَ الهَنُ لَهُ لُعابُ[1].

وأعقبه بقوله:"و(يقعد) كقولك: (يصير)" [2].

ولو لم يكن مجيء(قَعَد) بمعني (صار) مطردا عنده، لَمَا خَرّج الفراء الشاهد السابق عليه، ومن ثَمّ فقد نسب إليه ابن مالك، وأبو حيان، والدماميني القول بأن مجيء (قعد) بمعني (صار) مطرد غير مقصور علي السماع[3].

في حين ذهب بعضهم إلي أنه لا يتعدى به الموضع الذي ورد فيـــه، لأنـــه كالمَثَل، فلا ينبغي أن يستعمل في غيره مطلقا[4].

وذهب بعضهم إلي أنه يطرد استعماله في مثل هذا الموضع الذي استعملته العرب فيه أولا دون غيره،وذلك إذا كان خبره مصدّرا بـــ"كأنّ"، فيقال: زيد قعـــد كأنه سلطـــان، ولا يقال: زيد قعد كاتبا؛ لعدم مناسبته للمسموع. وهذا قول ابـــن الحاجب، و تبعه ابن فلاح، واستجوده الرضي[5].

---

(١) من مشطور الرجز، لبعض بني عامر نقلا عن الفراء في:الأضداد/٢٤٧،،وبلا نسبة فـــي: شرح التسهيل /٣٤٨، والتذييل والتكميل٤/١٦٤، الواشحان: كرسان من اللؤلؤ والجـــوهر. الأركاب جمع ركب بفتحتين، وهو ظاهر الفرج أو العانة أو منبتها؛ ويقعد معناها هنا يصير، أي يصير الأير ذا لعاب.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٧٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣٤٨، والتذييل والتكميل٤/١٦٤ وتعليق الفرائد٤/٢٠٠.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١/ ٤١٦،وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٣ .

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧٣، ٧٤، والمغني في النحو لابن فلاح ٣/ ١٤، وشرح وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٨٨ ، والشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليليـــة. ص :٨٩٩.

٥- جواز الإدغام مع الحركة العارضة.

أجمع النحاة على أن ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما نحو"حَيِيَ" و"عَيِيَ"، جاز فيهما الفك والإدغام ، فمن أَدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة، ومن أظهر نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب (حَيَى) كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبًا(١).

فلو كانت حركة الياء الثانية عارضة ، نحو:"لن يُحييَ، ورأيت مُحْيِيًا". لم يجز الإدغام عند الجمهور(٢)، وخالف الفراء فجوز الإدغام معتدا بالحركة العارضة، تقول : (لن يُحَيَّ) ، وحَمَل المرفوع والمجزوم على المنصوب(٣) ، مستدلا بقوله:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ ∴ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ(٤).

وقد رد كثير من النحويين هذا البيت بأنه قليل، كما قال ركن الدين الاستراباذي(٥)، أو أنه شاذ طُعن على قائله ، فَلَعَلَّهُ مَصْنُوع أَو شَاذ لَا يعْتد بِهِ ،

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٤٤).
(٢) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ٢٠٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٤)، وشرح الأشمونى (٤/ ١٥٨).
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤١٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٤).
(٤) من الكامل نسِبَ في تاج العروس١٣٨/٣٩ (عي) للحطيئة، ولم يرد في شرح ديوانه لابن السكيت وقد أورده الفراء في معاني القرآن ٤١٢/١، وابن جني في المنصف ٢٠٦/٢، وابن عصفور في الممتع ٥٨٥/٢، ٥٨٧، والرواية في أكثرها " فكأنها " بالفاء. والسبيكة: القطعة من الذهب أو الفضة. وسُدَّة البيت فناؤه. الشاهد: قوله: "فتعي" حيث أدغم اعتدادًا بالحركة العارضة لأجل الروي.
(٥) انظر: شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي (٢/ ٧٥٧).

كما قال ابن عصفور والسيوطي[١]، لا يقاس عليه، كما قال المرادي والأشموني[٢].

٦- زيادة (كان) بلفظ المضارع.

اشترط الجمهور لزيادة (كان) أن تكون بلفظ الماضي ؛ لكثرة ما ورد منه ، ولخفته، ولتعيّن الزمان فيه دون المضارع ، وقد أشبه الحروف الزائدة ببنائه[٣].

وجوز الفراء أن تزاد بلفظ المضارع[٤] ؛ مستدلا على ذلك بقول أم عقيل بن أبي طالب:

أَنْتَ- تَكُونُ- مَاجِدٌ نَبِيل ∴ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[٥].

وردّه النحاة لندرته ، فحكموا عليه بالشذوذ الذي لا يقاس عليه[٦].

كما جوز الفراء أَيْضا زيادتها آخرا ، نَحْو : زيد قَائِم كَانَ ؛ قِيَاسا على إِلْغَاء (ظن) آخرا، ورُدّ بِعَدَمِ سَمَاعه ، وَالزِّيَادَة خلاف الأَصْل ، فَلَا تُبَاح فِي غير موَاضعهَا الْمُعْتَادَة[٧].

٧- تقديم التمييز على عامله المتصرف.

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف[٨]،مستدلين بقول المُخَبَّل:

أَتَهجُرُ لَيلى بالفِراقِ حَبيبَها ∴ وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ[٩].

وقد سبق أن بعض البصريين[١] ، كالمازني، والمبرد، والجرمي ، يرون

(١) انظر: الممتع الكبير (ص: ٣٧٠)، والهمع ٢١٥/١.
(٢) انظر: الممتع الكبير (ص: ٣٧٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٤).
(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٠١) ، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٩)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٤٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٥١).
(٤) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٣٨).
(٥)هذا بيت من مشطور الرجز، قائلته أم عقيل فاطمة بنت أسد، زوج أبي طالب ،وهي ترقص ابنها عقيلا. انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٥٨،وابن عقيل ١/ ٢٩٢، والأشموني ١/ ٢٤٤.
(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٠١) ، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٩)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٤٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٥١).
(٧) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٣٨).
(٨) انظر: اللباب للعكبري ٣٠٠/١، والتبيين/ ٣٩٥، ٣٩٦.
(٩) سبق تخريجه . ص : ٦٠.

جواز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه، فيقال: "تفسأ طاب زيد"، و"عيوناً تفجرت الأرض"، و"أماءً ممتلئٌ الإناء؟".

٨- جواز خفض (حَتَّى) الضمير.

ذهب الكوفيون إلى أن (حَتَّى) الخافضة يجوز أن تدخل على الضمير مخاطباً، أو متكلماً، أو غائباً، كما تدخل على الاسم الظاهر، فيقال: حتاكَ، وحتاىَ، وحتاهُ[٢].

وأنشدوا قول الشاعر[٣] :

فَلاَ واللهِ لا يُلْقَى أُنَاسٌ ∴ فَتَىً حَتَّاكَ يا ابْنَ أَبِى زِيَادِ[٤]

وقد سبق أن نُسب للمبرد القول بذلك[٥]، أما ما عداه من البصريين ومن وافقهم فيمنعون ذلك ، ويصفون البيت بأنه ضرورة ؛ لأنه لم يرد في الكلام المنثور[٦]، أو شاذ[٧]، وعدّه الأشموني قليلاً[٨].

٩- جواز إضافة (حيث) إلى المفرد.

جمهور النحويين على أن (حيث) لا تضاف إلا إلى جملة، لأنها في المكان بمنزلة (إذ) في الزمان، فأجرى مجراه في الإضافة إلى الجمل، ولا تضاف إلى

---

(١) انظر: البحث . ص: ٩٠،٦٠.
(٢) انظر مذهب الكوفيين فى: منهج السالك لأبى حيان ٢٣٥/١، ومغنى اللبيب ١٢٣/١، والتصريح ١٤/٣، وموارد البصائر لفرائد الضرائر/٣٥٦.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٥٥/٤، ١٧٥٦، والمساعد ٢٧٣/٢.
(٤) سبق تخريجه. ص : ٦٤.
(٥) انظر البحث ص : ٦٤.
(٦) انظر: المقرب/٢٦٥، ورصف المبانى/٢٦١، وارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤.
(٧) انظر: شرح الكافية للرضى ٢٧٧/٤، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩.
(٨) انظر: شرح الألفية للأشمونى ٢٠٩/٢، ٢١٠.

المفرد، وما ورد من إضافتها إلى المفرد فهو من النادر[١] أو الشاذ[٢] الذي لا يقاس عليه.

وذهب الكسائى والفراء إلى جواز إضافة (حيث) إلى المفرد[٣] ، وأنشدا قول قول الراجز :

أَمَا ترى حيثُ سُهَيْلٍ طالعًا[٤]

ورأى الكسائى كما هو مذكور في كتب النحو في حاجة إلى تقييد قياس إضافة (حيث) إلى المفرد إذا أعربت؛ وإعرابها لغة بعض بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وبني فقعس، كما نقل اللغويون[٥]، أما إضافتها إلى المفرد على لغة البناء ، فهذا يرفضه الكسائي ولا يقول به ، وهو واضح في قول المرزوقي: " أنشد الكسائى :

أَما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً

قال: رفع (حيث) وأضافها، وخفض بها، وإذا خُفِضَ بها فينبغي أن ينصب. ووجه الكلام: " عبد الله حيثَ زيدٍ " نصبتَ (حيث) وأضفتَها "[٦].

يلحظ هنا أن الكسائي قد رفض إضافة (حيث) إلى المفرد على لغة البناء، وهذا جنوح منه عن السماع إلى القياس؛ لأن البناء كان بسبب الإضافة إلى

(١) انظر: شرح التسهيل٢/٢٣٢، وارتشاف الضرب٣/١٤٤٩.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، وتذكرة النحاة/٦٤٥.
(٣) انظر: كتاب الشعر ١/١٨٠، ومنهج السالك ١/٢٨٤، والموفى فى النحو الكوفى/١٠٦، والأزمنة والأمكنة٢/٣١٥، وتهذيب اللغة ٥/١٣٦(ح ي ث).
(٤) من مشطور الرجز، وبعده. (نجماً يضيء كالشهاب لامعا). لم أقف على قائله، ورد فى: المفصل/١٦٩، واللباب للعكبري ٢/٧٨، والتخمير ٢/٢٧٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، .ويروى: ببناء (حيث) وإعرابها، ورفع (سهيل) وجره.
(٥) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٣/٤٣٢، ولسان العرب ٢/١٤٠، وتاج العروس٥/٢٣٠(ح ى ث).
(٦) الأزمنة والأمكنة٢/٣١٥.

الجملة، فإذا زالت الإضافة إلى الجملة زال سبب البناء.ولعل موقف الكسائي الرافض لإضافة (حيث) إلى المفرد مع البناء، وهو لغة[١]، يدحض مزاعم من ذهب إلى أن الكوفيين يقيسون على كل مسموع.

١٠- أجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد من جموع الكثرة، فأجازوا أن يقال في(رغفان):(رغيفان) ، كما يقال في (عثمان):(عثيمان).

وبنوا ذلك على قول العرب: (آتيك أصيلاناً) [٢] ، زعموا أنه تصغير (أصلان)، و(أصلان) جمع (أصيل) [٣].

وقد جاء أيضا في قول النابغة :

وقَفتُ فيها أَصيلاَنًا أُسائلُها ∴ أَعيَتْ جَوابًا وما بِالرَّبعِ مِنْ أَحَدِ[٤].

أصله (أصيلان) تصغير (أُصلان)، وهو جمع ، كـ(بعير وبعران)، فَصُغّرَ (أُصلان) ، فقيل: (أُصيلان) ، ثم أبدل من النون لام ، فقيل: (أُصيلان)[٥].

والبصريون على منع تصغير جمع الكثرة على لفظه ؛ وإنما يُردّ إلى واحده، ثم يُصغر ، ثم يُجمع بالألف والتاء ؛ لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد، فمعنى عندي غُلَيْمَة، أي : عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم،

---

(١) انظر تلك اللغة في: المحكم والمحيط الأعظم ٤٣٢/٣، ولسان العرب ١٤٠/٢،(ح ى ث).
(٢) انظر قول العرب في : الكتاب ٤٨٤/٣ ، والأصول في النحو٦٢/٣.
(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٩١٦/٤-١٩١٧، وهمع الهوامع ٣٨٨/٣.
(٤) من البسيط ، في ديوانه. ص : ١٤ ،والكتاب ٢/ ٣٢١،وشرح الأشمونى ٤/ ٨١ ، وخزانة وخزانة الأدب ٢/ ١٢٢، والشاهد فيه قوله: "أصيلالا" حيث أبدل النون لاما، فأصلها أصيلان، تصغيرًا لوقت الأصل.
(٥) انظر : شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص: ١٥٢).

فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة، لكونه تناقضاً، وحكموا على ما أوردوه من قول العرب بأنه نادر لا يقاس عليه(١).

وما زعموا من استدلالهم بقول العرب (آتيك أصيلانا) مردود من وجهين:

أحدهما: أن معنى "أصيلان" هو معنى "أصيل" فلا يصح كونه تصغير جمع؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى.

الثاني: أنه لو كان تصغير "أصلان" لقيل "أصيلين" لأن "فِعلان" و"فَعلان" إذا كُسّرا قيل فيهما : "فعالين" ، كـ"سرحان وسراحين" و"غربان" و"غرابين"، وكل ما كُسّر على "فعالين" يصغر على "فعيلين".

فبطل كون "أُصيلان" تصغير "أَصلان" جمع "أَصيل"،وإنما "أُصيلان" من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبره ، كما عنون له سيبويه، ونظيره قولهم في "إنسان": "أنيسيان" ، وفي "مغرب": "مغيربان"(٢).

ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبّره ، كما وردت جموع مخالفة لأبنية آحادها(٣).

وذكر السيرافي أن قولهم (أصيلال) فيه شذوذ من ثلاثة أوجه:

نقل لفظ الواحد إلى الجمع، وتصغير الجمع الذي لا يصغر مثله ، وإبدال اللام(٤).

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي ٢٦٧/١، وهمع الهوامع ٣٨٧/٣.
(٢) انظر : الكتاب ٤٨٤/٣.
(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٩١٧/٤.
(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٥/٤.

فإن كان (أُصيلان) تصغير (أُصلان) جمع (أَصيل) فتصغيره نادر، لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد، وأبنية أدنى العدد أربعة (أفعال ، وأَفْعُل ، وأفعلة ، وفِعلة) ، وليس (أصلان) واحدة منها، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ، وإن كان (أُصْلاَن) واحداً كـ(رُمَّان وقُربان) ، فتصغيره على بابه(١).

١١- قلب ألف المقصور المبدلة من الواو عند التثنية ياء.

إذا كانت ألف المقصور مبدلة من الواو، ولم تتجاوز ثلاثة أحرف رُدّت إلى أصلها عند التثنية "كـ: عصا" وعصوان. "وقفا" وقفوان، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الكسائي تثنيته بالياء ، قياسا على ما سمع من تثنية رضا : رضيان ، مع أنه من بنات الواو؛ لأنه مأخوذ من الرضوان(٢).

قال ابن مالك :" وأجاز الكسائي في نحو (رِضىً ، وعُلاً) من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء ؛ قياسا على ما ندر ، كقول بعض العرب : " رِضىً ورضيان"، وشذوذ هذا صارف عن إشارةٍ إليه لقياسٍ عليه"(٣).

وهو عند الجمهور نادر لا يقاس عليه، كما ذكر الأزهري في قوله: "وشذ قولهم في" تثنية: "رضا: رضيان؛ بالياء مع أنه من الرضوان. وقاس عليه الكسائي. وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه" (٤).

أما الفراءُ فجعل مضموم الأول ،كـ(هُدى) ومكسوره، كـ(رِضَى) يثنى بالياء ،أما مفتوح الأول فيثنى بالواو إن كان مبدلا من الواو ، كـ: (عصا، وقفا)(٥).

١٢- أجاز الكوفيون أن يتأخر التمييز عن المخصوص بالمدح ، اعتمادا على ما سُمع من قول بعضهم : (نعم زيد رجلا")(١).

---

(١) انظر : تحقيق شرح الشافية للرضي ٢٦٨/١.
(٢) انظر : شرح التسهيل(٩٢/١) ، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٥٠٨).
(٣) شرح التسهيل (٩٢/١).
(٤)التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٥٠٨/٢).
(٥) انظر : المزهر في علوم اللغة (٩٤/٢).

قال السيوطي : " وَلَا يُؤَخر هَذَا التَّمْيِيز عَن الْمَخْصُوص اخْتِيَارا ، فَلَا يُقَال : نعم زيد رجلا، إِلَّا فِي ضَرُورَة ، خلافًا للكوفية فِي تجويزهم تَأْخِيره عَنهُ"(٢).

وقد حكم النحويون على هذا القول بالندرة والشذوذ ، فعند أبي حيان:" وأما تأخيره عن المخصوص فتقول : نعم زيد رجلا ،فذهب البصريون إلى المنع من ذلك ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وهو قبيح عند الفراء ، وما روي من قول بعضهم : (نعم زيد رجلا) شاذ ، وقد منع سيبويه ذلك في كتابه"(٣).

وعند المرادي قوله :"ولمفسر هذا المضمر شروط...:

الثاني: أن يتقدم على المخصوص، فلا يجوز تأخيره عنه عند البصريين ، وأما قولهم: "نعم زيد رجلا" فنادر"(٤).

وقد يكون ذلك القول منهم تمثيلا ، وليس سماعا عن العرب ؛ لأنه لم يُقل : إنا سمعناه عن العرب.

١٤- ألحق الكوفيون(ثُمّ) بـ(الفاء والواو)، فأجازوا النصب بعدها بعد فعل الشَّرْط، تقول: إن تأتني ثم تحدثَني أكرمْك ، واستدلوا بقراءة الحسن: "وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ"(٥)، بنصب (يدْرك) بـ(أن) مضمرة(٦).

وأجراها ابْن مَالك مجراهما بعد الطّلب ، فَأجَاز فِي قَوْله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم (لَا يبولنّ أحدكُم فِي المَاء الدَّائِم الَّذِي لَا يجْرِي ثُمَّ يغْتَسل مِنْهُ) (٧) ثَلَاثَة

(١)انظر : الأصول في النحو (١/ ١١٧).
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٣٢).
(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ٢٠٤٩) ،وانظر : الكتاب ١٧٧/٢-١٧٨.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٩١٣).
(٥) من الآية رقم "١٠٠" من سورة "النساء"، وانظر القراءة في المحتسب ١/ ٣٧٨.
(٦) انظر : المحتسب ٣٧٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣ ، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٦٢٧) ، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٨٦) ، وهمع الهوامع ٤٠٠/٢.
(٧) الحديث في صحيح مسلم باب الطهارة ١٨٧/٣.

أوجه : – الرّفْع بِتَقْدِير: ثمَّ هُوَ يغْتَسل ، وَبِه جَاءَت الرِّوَايَة ، والجزم بالْعَطْف على مَوضِع فعل النَّهْي ، وَالنّصب بِإِعْطَاء (ثُمَّ) حكم وَاو الْجمع(١).

والبصريون يرفضون هذا وذاك ، ولم يقعّدوا على القراءة التي استدل بها الكوفيون لندورها(٢) ، والجزم في الآية قراءة الجماعة ، وَإِنَّمَا كَانَ التَّشْرِيك فِي الْجَزْم أحسن ؛ لِأَن الْعَطف إِذْ ذَاك يكون على ملفوظ بِهِ ، وَهُوَ الْفِعْل السَّابِق، وَالنّصب يكون الْعَطف فِيهِ على تَقْدِير الْمصدر المتوهم من الْفِعْل السَّابِق(٣).

١٥- إجراء الوصل مجرى الوقف في إلحاق هاء السكت بالمندوب.

إذا وُقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكْت، نحو: (وا زيداه) ، ولا تثبت الهاء متحركة في الوصل عند جمهور البصريين إلا في الضرورة ، من قِبَل أنها لا تكون إلا ساكنة ؛ لأنها موضوعة للوقف ، فتحريكها لحنٌ(٤).

وذهب الفراء إلى جواز إثباتها في الوصل اختيارا مضمومة ومكسورة ، إجراءً للوصل مجرى الوقف ، وتشبيها لهاء السكت بهاء الضمير ، فقال :"وربَّما أدخلت العرب الْهَاء بَعدَ الألف التي فى (حَسْرَتى) فيخفضونها مَرة، ويرفعونَها. قَالَ:

" أنشدني أَبُو فَقْعَس، بعضُ بني أسد:

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ ∴ عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ(٥).

فخفض، قَالَ: وأنشدني أَبُو فَقْعَسٍ:

---

(١) انظر : شواهد التوضيح ١٦٤-١٦٥، ومغني اللبيب ١٦١/١، وشرح الأشموني ٤٥١/٣.
(٢)انظر : التصريح بمضمون التوضيح٤٠٩/٢.
(٣)انظر : همع الهوامع ٤٠٠/٢.
(٤)انظر : شرح المفصل ٤٦/٩، وشرح الأشموني ٦٦/٣ ، والهمع٦٧/٢، وخزانة الأدب٢٧١/٧.
(٥) من الرجز ، لعروة بن حزام، في شرح شواهد الشافية٢٢٨/٤، وخزانة الأدب ٢٧٠/٧، وعفراء: اسْم امْرَأَة سَأَلَ ربه أَن يريه إِيَّاهَا قبل أَجله وَيجمع بَينهمَا.وهو شاهد على إلحاق هاء السكت في الوصل وحرّكَهَا بالكسر على رأي الفراء ، ورُوِي ضمها أيضا ، وعند الجمهور تحريكها لضرورة الشعر.

يا مرحباهِ بِحمارناهِيَهْ ∴ إِذَا أتى قرّبته للسَّانية[١].

والخفضُ أكثر فِي كلام العرب، إلا فِي قولهم: (يا هَنَاه ، ويا هَنْتَاه) [٢]، فالرفع فِي هَذَا أكثر من الخفض ؛ لأنه كثُر فِي الكلام ، فكأنه حَرف واحدٌ مدعوّ"[٣].

وَالْجُمْهُور حملُوا ذَلِك على الشذوذ الذي لا يقاس عليه[٤] ،كما قال الزمخشري : "ويا مرحباه بحمار ناجيه ، مما لا معرج عليه للقياس واستعمال الفصحاء"[٥].

وشذوذه عندهم من جهة النقل والقياس ، كما أشار إليه ابن جني ، فقال :"وهو شاذ ضعيف عند أصحابنا- يقصد البصريين- لا يثبتونه في الرواية.

ولا يحفظونه في القياس، من جهة أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حد الوقف أو على حد الوصل، فإنْ أجراها على حد الوصل فسبيله أن يحذف الهاء وصلًا، أي: أن يحذف هاء السكت في حالة الوصل؛ لاستغنائه عنها في الوصل بما يتبع الألف، وإن كان على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إياها متحركةً بالكسر كانت أو بالضم، وهي في الوقف بلا خلاف ساكنة، ولا يعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرجع إليها، وتجري هذه الكلمة عليها، فلهذا كان إثبات الهاء متحركة خطأ عندنا"[٦].

١٦- إضمار (أن) الناصبة في غير مواضع الإضمار .

---

(١) من الرجز، بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٧٠/٧، وهو شاهد على إلحاق هاء السكت في الوصل (يا مرحباه) وحرّكَهَا بالكسر على رأي الفراء ، وعند الجمهور تحريكها لضرورة الشعر.
(٢) يا هناه ، أي : يا رجل، ويا هنتاه ، أي : يا امرأة.
(٣) معاني القرآن ٤٢٢/٢، وانظر : خزانة الأدب ٢٧١/٧.
(٤) انظر : المقاصد الشافية : ٤٠٢/٥-٤٠٣، وهمع الهوامع (٢/ ٦٧).
(٥) المفصل في صنعة الإعراب . ص: ٤٦٢.
(٦)انظر : شرح ديوان المتنبي نقلا عن الخزانة ٤٥٧/١١. وإن كان رجع عنه في (كتابه الخصائص٣٦١/٢)، فاعتبره في منزلة بين المنزلتين : الوصل والوقف.

تضمر (أن) وجوبا في خمسة مواضع ، بعد (لام الجحود ، وحتى ، أو ، وفاء السببية ، وواو المعية) ، وجوازا أيضا في خمسة بعد (لام التعليل ، أو، والواو، والفاء، وثُمّ) إذا كان العطف على اسم خالص ليس في تأويل الفعل.

وفي غير المواضع العشرة المذكورة لا يصح حذف (أنْ) مع النصب ، وما ورد فشاذ لا يقاس عليه ؛ هذا مذهب البصريين(١).

وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيدٍ(٢) ؛ قياساً على ما ورد من ذلك من قول طَرَفة :

أَلا أيُّهذا الزَّاجِري أحضُرُ الوَغى ... وأنْ أشْهَدَ اللّذاتِ هَلْ أنتَ مُخَلّدي(٣)

في رواية من نصب (أحضر) أي: (أن أحضر)، فإن قال قائل: وما الذي أحوج إلى تقدير (أنْ)؟ قيل له: معنى الكلام أحوج إلى هذا، لأن الزاجر لـ(طَرَفة) زجره عن شيء من أفعاله ، فـ (عن) مقدرةْ و (أنْ) حذفت من الكلام، و (عن) من حروف الجر ولا تدخل على الأفعال، وإنما تدخل على الأسماء، و (أنْ والفعل) في تأويل مصدر(٤).

وحكي الكسائي عن العرب (لابدّ مِنْ تتبَعَها) ، وقيل : خذ اللص قبل يأخذَك ،ومُرْه يحفرَها، بالنصب بـ(أن) مضمرة في (تتبعها ، يأخذك ، يحفرها)(٥).

وهو عند البصريين قليل لا يقاس عليه ، كما يقول سيبويه :" وهو في الكلام قليلٌ، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيدٌ قائلا، ثم وضع يقول في موضعه. وقد جاء في الشعر، قال طرفة بن العبد:

---

(١) انظر : الكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢،وعلل النحو.ص: ٤٤٢.
(٢) انظر : المقتضب ٨٥/٢،وشرح أبيات سيبويه٢/ ٦١، والتصريح (٢/ ٣٩٢).
(٣) البيت من الطويل،لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٢، والكتاب ٩٩/٣، وخزانة الأدب ١/ ١١٩.
(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦١/٢.
(٥) انظر : شرح التسهيل ٥٠/٤،ومغني اللبيب. ص: ٨٣٩.

ألا أيهذا الزاجِرِي أَحْضُر الوَغَى ∴ وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذات هل أنت مخلدي"[١].

وقال به سيبويه في بيت عامر بن جوين الطائي:

فلم أَرَ مِثلَها خُبَاسةَ واحدٍ ∴ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدَ ما كِدتُ أَفْعَلَهْ[٢]

قال:" فحملوه على (أَنْ)، لأنّ الشعراءَ قد يَستعملون (أَنْ) ههنا مضطّرين كثيراً"[٣].

وكذا قال المبرد:" وَيكون على شَيْء هُوَ قَلِيل فِي الْكَلَام... وَبَعض النَّحْوِيين من غير الْبَصرِيين يُجِيز النصب على إِضْمَار (أَن) ،والبصريون يأبون ذَلِك إِلَّا أَن يكون مِنْهَا عوض نَحْو الْفَاء وَالْوَاو وَمَا ذَكرْنَاهُ مَعَهُمَا ، وَنَظِير هَذَا الْوَجْه قَول طرفَة..." [٤].

وعليه ، فالبصريون يقصرون هذا ومثله على السماع ؛ لقلته ، أو أن الرواية عندهم على الرفع ، لضعفه من جهة القياس ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ،فلم تقو أن تُحذَف ويبقى عملها ، كما تُحذَف عوامل الأسماء ويبقى عملها ، وإنما حذفت في ما حُدّد لها من مواضع لوجه من القياس موافق للسماع ، ولولا ذلك لَمَا أُعمل فيها القياس.إنما جاز ذلك مع الأحرف التي تضمر بعدها؛ لأن هذه الأحرف دالة عليها، فتنزّلت منزلة ما لم يُحذَف، فعَمِلت مع الحذف، بخلاف ههنا، فإنه ليس ههنا حرف يدل عليها؛ فلم يعمل مع الحذف[٥].

قال المرادي :" فُهِمَ من قوله[٦]: "فاقبل منه ما عدل روى" أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونص على ذلك في غير هذا الموضع، وقال في

(١) الكتاب ٩٩/٣.
(٢) من الطويل ، في الكتاب ٣٠٧/١، وشرح التسهيل ٥٠/٤ ،والتصريح (٢/ ٣٩٢) ، والشاهد فيه (كدت أفعله) بنصب (أفعله) على تقدير (أن)، وهو عند سيبويه ضرورة.
(٣) الكتاب ٣٠٧/١.
(٤) المقتضب ٨٥/٢.
(٥) انظر :الإنصاف في مسائل الخلاف٤٦٤/٢ ، والمقاصد الشافية ٩٤/٦.
(٦) يقصد به قول ابن مالك في الألفية :

وشذَّ حذفُ أن ونَصْبٌ في سوَى ∴ ما مرَّ فاقبلْ منه ما عَدْلٌ رَوَى

التسهيل[١]: وفي القياس عليه خلاف. انتهى.والجواز مذهب الكوفيين ومَن وافقهم، والصحيح قصره على السماع؛ لقلته"[٢].

١٧-لم يقتصر الكوفيون على جواز الوجهين (مراعاة اللفظ والمحل) في النداء ، على المنادى الموصوف بـ(ابن أو ابنة)، بل أجازوا الوجهين في كل منادى موصوف مطلقا سواء كان بـ(ابن) ، أو بغيره ، فيقال : يا زيد الكريم - برفع (زيد) ونصبه- بناء على أن علة الفتح التركيب، وقد جاء في باب "لا" نحو: لا رجلَ ظريفَ، بفتحهما، فجوزوا ذلك هنا[٣].

ودليلهم على هذا قول جرير :

فَمَا كَعْب بن مامة وَابْن سعدى ∴ بأجود مِنْك يَا عمرَ الجوادا [٤].

بفتح: عمر" و"الجواد".

وأجيب عنه بأن مثل هذا شاذ لا يعتد به ، وخُرّجَ على وجهين:

أحدهما: أن أصله "يا عمرا" -بالألف- عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب.

والآخر: أصله "عمرًا" -بالتنوين- ضرورة، ثم حذفه؛ لالتقاء الساكنين[٥].

ولا يخفى ما في هذا من التكلف.

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٤٨/٤.
(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٢٦٤.
(٣) انظر : الأصول في النحو ٣٦٩/١، وشرح الأشموني ٢٥/٣،وائتلاف النصرة . ص :٥٨.
(٤) من الوافر ، في ديوانه ص١٠٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٤،وخزانة ٢٥٤،وخزانة الأدب ٤/ ٤٤٢. الشاهد فيه: "يا عمر الجواد" استدل به الكوفيون على أن المنادي الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ "ابن" أم لم يكن.
(٥) انظر : المقاصد الشافية ٢٧٨/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٦٦/٢.

١٨- أجاز الكسائي والكوفيون[١] – ما عدا الفراء[٢]- إعمال اسم الفاعل المصغر ، بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا في الصورة ، واستدلوا بقول بعض العرب: "أظنني مرتحلا وسُوَيِّرا فرسخا"، فـ(سُوَيِّرا) تصغير (سائر) وقد عمل النصب في (فرسخا)[٣].

وقيل : لا حجة فيه ؛ لأن (فرسخا) ظرف، والظرف يكفيه رائحة الفعل[٤].

١٩- أجاز الكوفيون إضافة (كلا ، وكلتا) إلى النكرة المختصة ؛ لأن التخصيص يقاربها من المعرفة ، فيقولون : (كلا رجلين عندك قائم ، وكلتا امرأتين في الدار مرضع) ، فلو كانت النكرة غير محدودة لم تضف إليها (كلا وكلتا) ، فلا يقال : (كلا رجلين قام ، وكلتا امرأتين مرضع) ، واستدلوا على ذلك بما سمع عن العرب من قولهم : (كلا جاريتين مقطوعة يدها)[٥].

قال ابن هشام :" وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ إضافتها إِلَى النكرَة المختصة ، نَحْو : كلا رجلَيْنِ عنْدك محسنان ، فَإِن رجلَيْنِ قد تخصصا بوصفهما بالظرف ، وحكوا : كلتا جاريتين عنْدك مَقْطُوعَة يَدُهَا ، أَي : تاركة للغزل"[٦].

والبصريون لا يجيزون إضافتها للنكرة سواء أكانت مختصة أم لا ، بل يشترطون إضافتها إلى معرفة ضميرا كان أو علما أو معرفا بأل[٧]،ويحكمون على على ما حكاه الكوفيون بعدم القياس عليه ، يقول الشاطبي بعد أن أورد حكاية الكوفيين: " وهذا لم يحفظه البصريون، وهو شاذ لا يبني عليه"[٨].

---

(١) انظر : شرح التسهيل٣/٧٤ ، والتذييل والتكميل١٠/٣٠٤، والمساعد٢/١٩١.
(٢) انظر : التكملة . ص : ٤٩٦.
(٣) انظر : شرح التسهيل٣/٧٤، وتمهيد القواعد٦/٢٧٢٢،توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٨٤٩).
(٤) انظر : شرح التسهيل٣/٧٤.
(٥) انظر : المقرب١/٢١١، وشرح التسهيل٣/٢٤٠-٢٤١، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٥/٣-١٨٧، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/٨١٠، والمقاصد الشافية ١٠٣/٤.
(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٢٦٩).
(٧) انظر : المقرب١/٢١١ ، وشرح التسهيل٣/٢٤٠، والمقاصد الشافية ١٠٣/٤-١٠٤.
(٨) المقاصد الشافية ١٠٤/٤.

ولا عجب في قوله : وهذا مما لا يحفظه البصريون ، فقد نَقَل عن الفارسي في (كلا) : لم نعلمها أضيفت إلى المنكور لا مفردا ولا مضافا".ونَقَل عن الأخفش أيضا :" العرب لم تضع ذا إلا على المعرفة"(١).

واشتراط التعريف لأنهما يدلان على التوكيد، أي: توكيد ما يضافان إليه، والبصريون لا يجوِّزون توكيد النكرة ، أما الكوفيون فلأنهم يجيزون توكيد النكرة المحدودة جوزوا إضافة (كلا وكلتا) إلى نكرة مختصة(٢).

٢٠- حذف العائد المجرور بغير وصف.

إن انجرّ عائد الصلة بإضافة ، والمضاف وصف عامل ، جاز حذفه، كقوله تعالى: "فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ"(٣) ، أي: "الذي" أنت قاضيه، وليس حذفه بضعيف جدا ، خلافا لابن عصفور، بل فصيح ؛ لوروده في القرآن؛ ولأنه منصوب في المعنى ، فكما يجوز حذفه لو نصبه الفعل، كذلك يجوز حذفه إذا نصبَه من حيث التقدير والوصف(٤).

وإن كان المضاف غير وصف ، نحو: "جاء الذي وجهُه حسنٌ"، أو وصفا غير عامل ، نحو: "جاء الذي أنا ضاربُه أمس" ، لم يجز حذفه عند الجمهور(٥).

وذهب الكسائي إلى أنه يجوز حذف الضمير المجرور بغير وصف ، فينحذف معه المضاف إليه ، فأجاز : اركب سفينة الذي تُعمَل ، والتقدير : تُعمل سفينتُه ، فحذف الضمير وانحذف معه ما أضيف إليه(٦)، مستدلا على ذلك بقول الشاعر :

أعوذُ باللهِ وآياتِه من ∴ بابِ من يُغلَق من خارِجِ (٧).

(١) انظر : المقاصد الشافية ١٠٤/٤.
(٢) انظر المسألة في الإنصاف ٣٩٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٧٦،والتصريح٢/ ١٣٨.
(٣) من الآية رقم "٧٢ "من سورة "طه".
(٤) انظر : شرح الجمل ١٨٤/١، والتذييل والتكميل٧٦/٣.
(٥) انظر : التذييل والتكميل ٧٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك٤٥٧/١، شرح الأشمونى ١/ ١٦٠.
(٦) انظر : التذييل والتكميل ٧٦/٣ ، وهمع الهوامع١/ ٣٤٧.
(٧) البيت من الرجز، بلا نسبة في شرح الجمل ١٨٤/١، والتذييل والتكميل ٧٦/٣ ، وهمع الهوامع٣٤٧/١. وهو شاهد على حذف الضمير المجرور بغير وصف ، فينحذف معه المضاف إليه.

وتقديره : من بابِ من يُغلَق بابه من خارِجٍ ، فحذف (بابه) [١].

وقد أجيب عن البيت بأنه قليل لا يقاس عليه ، أشار إلى ذلك ابن عصفور في قوله :" فإن كان مخفوضا بإضافة اسم إليه لم يجز حذفه ، نحو قوله : جاءني الذي قام غلامه. وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان في الكلام ما يدل عليه ،إلا أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه"[٢].

مع إمكان تأويله ، على أن التقدير : (يغلق بابه) ، فحذف (باب) ، وأقيم الضمير مقامه ،فصار ضميرا مرفوعا ،فاستتر في الفعل ، أي : يُغلق هو ، أي بابه ، ولا يجوز حذف (بابه) كما ذكر الكسائي ؛ لأنه مفعول لم يسم فاعله ، والمفعول الذي لم يسم فاعله بمنزلة الفاعل ،فلا يجوز أن يحذف كما لا يجوز أن يحذف الفاعل[٣].

٢١- تثنية كساء : كسايان.

المعلوم من قواعد تثنية الممدود أن همزته إن كانت منقلبة عن أصل ، كـ(سماء ، وكساء) جاز فيها عند التثنية التصحيح ، وقلبها واوا ،فيقال :(سماوان وسماءان، وكساءان وكساوان) ، والتصحيح أرجح ؛ لأن فيه إقرارًا للحرف على صورته الأصلية، بخلاف الإعلال[٤].

وجوز الكسائي والكوفيون قاطبة تثنيته بقلب الهمزة ياء ؛ استنادا إلى ما سُمع من قولهم (كسايان) في تثنية (كساء) ، وهو لغة لبعض بني فزارة،حكى ذلك عنهم أبو زيد [٥].

---

(١)انظر : التذييل والتكميل ٧٧/٣، وهمع الهوامع١/ ٣٤٧.
(٢) شرح الجمل١/١٨٤.
(٣)التذييل والتكميل٣/٧٧.
(٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٤٥٧ ،والتصريح ٥٠٩/٢،وشذا العرف. ص: ٨٣.
(٥) انظر : الممتع الكبير. ص: ٢٥٢، وتحقيق توضيح المقاصد والمسالك١٢٧/١،والهمع ١/ ١٦٣.

ووافقهم في القياس عليه المرادي، قال :" والحق أن يقاس عليه، لأنها لغة فزارة. حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة[١].

وهو عند الجمهور شاذ لا يقاس عليه[٢].

٢٢- إعمال (إذن) غير متصدرة.

اشترط الجمهور لإعمال (إذن) أن تكون متصدرة ، فإن وقعت حشوا أهملت؛ وذلك لأن أصل وضعها جوابٌ ، تَكْفي من بعض كلام المتكلم ،كما تكفي (نعم ولا) ، فلما كانت جوابا قويت في الابتداء ؛ لأن الجواب لا يتقدمه كلام، ولمّا توسطت أو أُخرت زايلها مذهب الجواب ، فبطل عملها[٣].

وأجاز بعض الكوفيين إعمالها إذا وقعت حشوا ، فلم يشترطوا التصدر ، ومستندهم في هذا ما سمعه الكسائي من بعض الرّجّاز:

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شَطِيرًا ∴ إني إذن أَهْلِكَ أو أَطِيرَا[٤]

فذهب إلى إلغاء هذا الشرط بعد (إنّ)، وقاس عليها (كان)، تقول: "كان عبد الله إذن يكرمّك"[٥].

وتوقف تلميذه الفراء، فوافقه في (إنّ) وخالفه في (كان)، رافضًا ما ارتآه أستاذه من هذا القياس؛ لورود السماع بعد (إنّ) ،وعدم وروده بعد (كان).

(١) تحقيق توضيح المقاصد والمسالك١٢٧/١.
(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٤٥٧ ،والتصريح ٥٠٩/٢،والهمع١٦٣/١.
(٣) انظر : المقاصد الشافية ١٩/٦.
(٤) من الرجز ، بِلَا نِسْبَة ، والشطير : الغريب ، وَهُوَ فِي مَعَاني الْقُرْآن للفراء ٣٣٨/٢، وَابْن يعِيش ١٧/٧، وَشرح التسهيل٢١/٤، ورصف المباني ١٥٤، والارتشاف ١٦٥٣/٤.
(٥) انظر : الجنى الداني. ص : ٣٦٢، والتصريح٢/ ٣٦٨، والهمع ٣٧٦/٢.

جاء في معاني القرآن : "وقد تنصب العرب بإذًا ، وهي بين الاسم وخبره فِي (إنّ) وحدها، فيقولون: إني إذًا أضربك،قَالَ الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِم شطيرًا ∴ إني إذًا أهلِكَ أوْ أطيرَا" (١).

وتأوّله البصريون على أنّه شاذٌّ ، أو ضرورة، أَو إِنْ صحت الرِّوَايَة فعلى أَن يكون خبر "إنّي" محذوفاً، أَي: إنّي لا أستطيع، أَو لَا أقدر عَلَيْهِ، أَو إنّي أُذلّ، ثمَّ اسْتَأْنف بـ"إِذَنْ" فنصب الْفِعْل بعد تَمام الأول بِخَبَرِهِ(٢). أَمّا الْكُوفِيُّونَ فبنوا على هَذَا الْبَيْت مسائلهم.

٢٣- وقوع الجملة الإنشائية صلة الموصول.

جوز هشام الكوفي وقوع الجملة الإنشائية المصدرة بـ(لعل ، أو عسى ،أو ليت) صلة للموصول ، فتقول : الذي ليته زيد منطلق ، والذي لعله زيد منطلق ، والذي عسى أن يخرج عمرو(٣).

محتجا له بقول الفرزدق :

وَإِني لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي ∴ لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا(٤).

كما ذهب الكسائي إلى جواز وقوعها طلبية ، فيجيز : الذي اضربه زيد ، أو الذي لا تضربه زيد(٥).

(١) معاني القرآن ٣٣٨/٢، وانظر: الجنى الداني . ص: ٣٦٢.
(٢) انظر : مغني اللبيب /٣١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٢٠-٥٢١.
(٣) انظر : التذييل والتكميل ٩/٣.
(٤) من الطويل ، في ديوانه. ص: ٦٦١ ، وهو في : شرح الجمل ١٨٠/١، والتذييل والتكميل ٩/٣ ، وشرح الأشموني ٤٩/١. الشاهد: قوله: "قبل التي لعلي ... أزورها" ، حيث وردت جملة "لعلي أزورها" صلة الموصول علي الظاهر،فتمسك به الكسائي، بينما اعتبرها آخرون مفعولا به لفعل القول المحذوف.
(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٩٩٦/٢ ، وشفاء العليل ٢١٩/١.

والجمهور يمنعون ذلك ،فيشترطون كون جملة الصلة خبرية ؛لأن الصلة معرِّفة ، والموصول معرِّف ، فلا بدّ من تقديم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه، وهذا مما يستلزم خبريتها(١).

وما خالف ذلك ينبغي حمله على الشذوذ ، أو تأويله وتخريجه على إِضْمَار القَوْل ،أَي: قِبَل الَّتِي أَقُول لعَلي ، أَو على أَن الصِّلَة (أزورها) ، وَخبر (لَعَلَّ) مَحْذُوف ، وَالْجُمْلَة مُعْتَرضَة ، أَي : لعَلي أفعل ذَلِك(٢).

٢٤- إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي.

ذهب الكسائي(٣)، وهشام الضرير من الكوفيين(٤) ، خلافا للفراء وأكثر الكوفيين(٥) ، إلى جواز إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ، مكتفَينِ بالمشابهة المعنوية فقط بين اسم الفاعل والفعل الماضي.

واستُدِلّ على ذلك بقوله تعالى :" وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ"(٦)، فقد لوحظ أن اسم الفاعل "بَاسِطٌ" مع أنه بمعنى الماضي في الآية؛ لأنه يحكي قصة أهل الكهف، عمل النصب في كلمة "ذِرَاعَيْهِ" .

بينما يمنع البصريون عمله النصب فيما بعده على المفعولية وهو بمعنى الماضي، ولا حجّة في الاستدلال بالآية ؛ لأنها على حكاية الحال الماضية ، لأنّ المعنى يبسط ذراعيه؛ فيصحّ وقوع المضارِع موقعه ، بدليل أنّ الواو في (وَكَلْبُهُمْ) واو الحال؛ إذْ يحسُن أنْ يقال: (جاء زيد وأبوه يضحك) ، ولا يحسُن

(١) انظر : شرح التسهيل ١٨٧/١-١٨٨ ،والتذييل والتكميل ٧/٣-٨.
(٢) انظر : شرح الجمل ١٨٠/١، والمقاصد الشافية٤٧٩/١، ومغني اللبيب. ص : ٧٦١.
(٣) انظر : معاني القرآن للكسائي . ص:١٨٥ ، وشرح التسهيل ٧٥/٣، والبسيط٩٩٩/٢.
(٤) انظر : منهج السالك لأبي حيان٢٩١/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٤٩/٤.
(٥) انظر :معاني القرآن للفراء٤٢٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٢٧٤/٢.
(٦) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

(وأبوه ضحك) ؛ ولذا قال سبحانه وتعالى: (وَنُقَلِّبُهُمْ) بالمضارع الدّالّ على الحال، ولم يقل: (وقلبناهم) بالماضي(١).

وَبِهَذَا التَّقْرِير ينْدَفع قَول الْكسَائي وَهِشَام إِن اسْم الْفَاعِل الَّذِي بِمَعْنى الْمَاضِي يعْمل.

غير أن الكسائي تمسك بالآية ، واتخذ منها قاعدة كلية ، مجوّزا مثل: "زيد معطٍ عمرا أمس درهما" ،وتابعه في ذلك تلميذه هشام، بينما ظل الفراء مع جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي(٢).

٢٥-جوّز الكسَائي فِي السعَة حذف نون المثني،فَيجوز عِنْده (قَامَ الزيدا) بِغَيْر نون، وَيشْهد لَهُ مَا سُمِع (بيضك ثنتا وبيضي مِائَتَا)(٣) أَي : ثِنْتَانِ ومائتان(٤).

ومائتان(٤).

والجمهور على أن نون المثنى أو الجمع تحذف للإضافة ، نَحْو "بل يَدَاهُ مبسوطتان"(٥)،"والمقيمي الصَّلَاة"(٦) ، أَو لشبه الْإِضَافَة ، ذكره السيوطي نقلا عن

(١)انظر: شرح المفصّل ٧٧/٦،وأوضح المسالك ٢٤٨/٢، ومغني اللبيب (ص: ٩٠٦)،والتّصريح ١٢/٢.

(٢)انظر: المدارس النحوية. ص : ١٧٩.

(٣) ممّا يُعزَى إلى كلام البهائم قولُ الحَجَلَةِ للقطا: "قَطا قَطا، بَيضُك ثِنتا، وَبيضِي مِائتا".انظر : تهذيب اللغة ٨٧/٤(أبواب الحاء والجيم) ، ولسان العرب ١٤٣/١١(باب الحاء) ، والممتع الكبير.ص : ٣٣٧.

(٤) انظر : همع الهوامع ١٩٢/١-١٩٣.

(٥) من الآية ٦٤ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٣٥ من سورة الحج.

أَبُي حَيَّان ، وَمثله بِاثْنَيْ عشر واثنتي عشرَة ، ولَا غلامي لَك[١]، أو لتقصير الصِّلَة ، سواء صلة (أل) أو صلة غيرها مما ثُنِّى أو جُمِع من الموصولات ، حيث صَارَت الصِّلَة عوضا عَن النُّون ، فتحذف النون تخفيفا، وهم يحذفون مِمَّا طَال فِي كَلَامهم لكون الموصول والصلة كالشيء الواحد[٢] ، كما في :

خِلَيلَيّ مَا إِن أَنْتُمَا الصّادقا هَوًى ∴ إِذَا خِفْتُما فِيهِ عَذُولاً وواشِيا[٣].

وَقَولِه:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنّ عَمّيّ اللّذَا ∴ قَتَلاَ الْمُلُوك وفَكّكَا الأَغْلاَلا[٤].

وحذفها فِيمَا عدا ذَلِك – أن يكونا مضافين أو موصولين –ضَرُورَة ، كَقَوْلِه:

هُما خُطَّتَا إِمَّا إِسارٌ ومِنَّةٌ ∴ وإِمَّا دَمٌ، والقَتلُ بالحُرِّ أَجدَرُ[٥].

وَجعلوا حذف النُّون في(بيضك ثنتا وبيضي مائتا) –مما سمعه الكسائي وبنى عليه–إنما ورد في السعة على وَجه الشذوذ"[٦].

---

(١)إذا قدرنا الجار والمجرور صفة، والخبر محذوفًا ،ليصير من الشبيه بالمضاف . انظر : همع الهوامع ١/١٨٧–١٨٨،والنحو الوافي١/ ١٥٧.

(٢) انظر : المنصف لابن جني.ص: ٦٧، وهمع الهوامع ١/١٨٧–١٨٨،وحاشية الصبان ١/ ٢١٥.

(٣) من الطويل ، بلا نسبة في همع الهوامع ١/١٨٧–١٨٨،وحاشية الصبان (١/ ٢١٥)، والشاهد في (الصادقا) ، حيث حذفت النون تخفيفا لطول الصلة.

(٤) سبق تخريجه . ص: ٤٦.

(٥) من الطويل ، لتأبط شرًّا في ديوانه .ص: ٨٩ ،وضرائر الشعر. ١٠٧،والممتع الكبير . ص: ٣٣٧ ، والشاهد: في "خطتا " على أن أصله : خطتان" حذفت نون المثنى ضرورة،على رواية رفع (إسار ومنةٌ).

(٦) انظر : مغني اللبيب. ص :٢٨٦.

ولا مانع من الأخذ برأي الكسائي والاحتكام إليه في تخريج قراءة،كما ذكر السيوطي [١] :

"وَمِمَّا تخرّج على رَأْي الْكسَائي فِي الْجمع قِرَاءَة "غير معجزي الله"[٢]،وقوله:" إنكم لذائقوا الْعَذَاب"[٣] بِالنّصب[٤].

بدلا من أن يُحكم عليها باللحن ، كما فعل ابن جني ؛لأنه ليست مع لام التعريف المشابهة للذي ونحوه[٥].

لكن يَنْبَغِي أَن يُقيّد مذْهب الكسائي جواز حذف نون المثنى في السعة بِأَن لَا يُؤَدِّي إِلَى الإلباس فِي الْمُفْرد ، كَمَا فِي هَذَانِ وَهَاتَانِ [٦].

وإن كان من المستحسن الفرار منه قدر الاستطاعة؛ منعًا للغموض واللبس، وضبطًا للتعبير في سهولة، ووضوح، واتفاق يلائم حالة الناس اليوم[٧].

٢٦-نصب الجزأين بـ(ليت).

نسب إلى الفراء[٨] والكوفيين[١]جواز نصب الاسمين بـ(ليت)، واحتجوا على ذلك بما أنشده الفراء من قول الشاعر[٢]:

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٨٧-١٨٨.
(٢) من الآية ١ من سورة التوبة.
(٣) من الآية ٣٨ من سورة الصافات..
(٤) انظر : المحتسب ٢/٨٠-٨١ ، وقد نسب ابن جني قراءة النصب في (معجزي الله) إلى أبي السمال، ونسب قراءة النصب في (لذائقو العذاب) إلى بعض الأعراب.
(٥) انظر : المحتسب ٢/٨٠.
(٦) انظر : همع الهوامع ١/١٩٣.
(٧) انظر : النحو الوافي ١/١٥٨.
(٨) انظر: شرح المفصل ٨/٨٤، وشرح الجمل ١/٤٢٥، وشرح الكافية الشافية ١/٥١٦، والمغنى فى النحو ٣/١٥٩، وشرح الكافية للرضى ٤/٣٣٤، ومغنى اللبيب ١/٢٨٥.

لَيْتَ الشَّبَابَ هو الرَّجِيعَ عَلَى الفَتَى ∴ والشَّيْبُ كانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ[٣]

وكذا أنشد الفراء قول الشاعر[٤]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعًا[٥]

ونصب الجزأين بعد (ليت) لغة لبعض العرب ، وعَيَّن ابن سلاَّم أصحاب هذه اللغة بأنهم قوم رؤبة بن العجاج الراجز المشهور[٦].

و إنما نُصِب الاسمان بعد (ليت) عند من قال به؛ لأن فيها معنى الفعل ، وهذا واضح فيما نقله ابن يعيش عن الفراء قوله: " ليت زيداً قائماً على معنى: (ليت)، فكأنه قال: أتمنى زيداً قائماً، أو تمنيت زيداً قائماً"، واستطرد ابن يعيش يقول: " كأنه يَلْمَح الفعل الذي ناب الحرف عنه، فيعمله "[٧].

وعلل الرضي نصب الجزأين عند الفراء بعد (ليت) بأنها عنده كأفعال القلوب في العمل ؛ لأن (ليت زيداً قائماً) بمعنى: (تمنيت)، ومفعوله مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم، أي: تمنيت قيام زيد، فنصب الجزأين، كما في نصب أفعال القلوب لهما (علمت زيدا قائما ، أي علمت قيام زيد)، ومن ثَمّ جاز: (ليت أنَّ زيداً

---

(١) انظر: الأصول ٢٥٨/١، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٨٠٠/٢.
(٢) انظر: معاني القرآن ٤١٠/١، و٣٥٢/٢، وشرح التسهيل ٩/٢.
(٣)من الكامل ، أنشده الفراء عن الكسائي في معاني القرآن ٢/ ٣٥٢ ولم يعزه، وقائله القطامي "الديوان ص ٧"، وهو في شرح الكافية الشافية (١/ ٥١٦)، الجنى الداني (ص: ٤٩٣).
(٤) انظر: شرح الجمل ٤٢٥/١، وشرح الكافية للرضى ٣٣٤/٤.
(٥) سبق تخريجه. ص: ٢٤.
(٦) انظر: طبقات فحول الشعراء / ٧٨.
(٧) شرح المفصل: ٨٤/٨.

قائماً)، كما جاز: (علمت أن زيداً قائماً)، فهي عنده كأفعال القلوب، في العمل سواء[١].

ونُسب إلى بعض الكوفيين مع جواز نصب الاسمين بـ(ليت) غيرها من أخواتها السّت[٢]، كما نُسب إلى الكسائى والفراء جوازُ النصب في: (ليت، وكأن، ولعل)، دون (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ) [٣].

واستحسن السهيلي هذا ، فقال: " ومن العرب من أعملها – يعنى: إنّ وأخواتها – في الاسمين جميعاً، وهو قويّ في القياس؛ لأنها دخلت لمعان في الجملة، فليس أحد الاسمين أولى بأن تعمل فيه من الآخر"[٤].

ولم يثبت البصريون وأكثرُ المتأخرين إعمال (ليت) النصب في الجزأين ، ولا غيرها من أخواتها- خلافا ليونس في (لعل) كما سبق[٥]- وتأولوا ما أوهم خلاف ذلك، كما في السماع السابق، بردِّه إلى ما أُجْمع على جوازه، وهو تقدير الخبر محذوفاً ، والأصل : (ليت الشباب كان الرجيع، فحذف (كان) وأبرز الضمير وبقى النصب بعده دليلاً. وكذا (لنا رواجعاً)، بحذف الخبر، ونصب (رواجع) على الحال، والعامل فيه ما في (ليت) من معنى التمني، والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف[٦].

---

(١) شرح الكافية ٣٣٤/٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١٨/١:٥١٦، وشرح الكافية للرضى ٣٣٤/٤.

(٣) انظر: النكت الحسان / ٨١، وارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٦/٥.

(٤) نتائج الفكر / ٣٤٣.

(٥) انظر : البحث . ص: ٨٤.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية١/ ٥١٦، وشرح الكافية للرضي ٣٣٤/٤،والجنى الداني . ص: ص: ٤٩٣.

قال سيبويه :" وتقول: إن غيرها إبلا وشاء ، كأنه قال: إن لنا غيرَها إبلا وشاء، أو عندنا غيرَها إبلا وشاء. فالذي تضمِر هذا النحو وما أشبهه. وانتصب الإبلُ والشاء كانتصاب فارسٍ إذا قلت: ما في الناس مثلُه فارسا.

ومثل ذلك قول الشاعر: يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رَواجِعَا ، فهذا كقوله: ألا ماء باردا، كأنه قال: ألا ماء لنا بارداً، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ"(١).

والتأويل إنما يكون له وجه فيما لم ينقل الثقات أنه لغة لبعض العرب ولو قليلا، أما ما نقله الثقات على أنه لغة، فالأولى عَدُّه كذلك، والحكم عليها بالضعف أو بالقوة شيء آخر.

٢٧- أجاز الكوفيون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر سالم، نحو(أسود ، وأحمر)(٢) ، تمسكا بقول الشاعر :

فَمَا وجَدَتْ نساءُ بنى نِزار ∴ حَلائِلَ أسْوَدِينَ وأحْمَرِيْنَا(٣).

كما أجازوا أن تجمع الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث جمع مذكر سالم(٤)، مستدلين بقوله:

مِنَّا الْذِي هُومَا إن طَرَّ شارِبُهُ ∴ والْعَانسونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ والشيبُ(٥)

---

(١) الكتاب ١٤٢/٢.

(٢) انظر : همع الهوامع ١٦٨/١.

(٣) من الوافر، للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦؛ والمقرب ٢/ ٥٠؛ وشرح الشافية للرضي (٢/ ١٧١)، وشرح الأشمونى(١/ ٥٩) ، والشاهد: قوله: "أسودين وأحمرين" حيث جمعهما جمع مذكر سالم مع كون مؤنثهما على وزن "فعلاء" إذ يجب أن يقال: "سود" و"حمر". وهذا شاذ عند جمهرة النحاة.

(٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٣٢) ، وشرح الأشموني ٦٠/١،والهمع (١/ ١٦٨).

(٥) من البسيط،لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص٣٤١؛ ولسان العرب ٦/ ١٤٩ "عنس"؛وبلا نسبة في شرح الأشمونى١/ ٦٠، طر: طلع أو نبت. عانس: الآنسة المقيمة

وَذَلِكَ عِنْد الْبَصرِيين من النَّادِر الَّذِي لَا يُقَاس عَلَيْهِ[١].

تلك هي المسائل التي وقفتُ عليها مما استفاد فيه الكوفيون -أو أحد أئمتهم- من القليل في استخلاص الأحكام النحوية ، مركِّزا على الشواهد التي ردّها البصريون أو موافقوهم لقلة ما استشهد به وندرته ، وإن كانت هناك أحكام -أخرى قليلة- غير هذه، اعتمدوا فيها على شواهد قليلة أيضا، رُدّت بحملها على الضرورة تارة ، أو إمكان تأويلها حتى تجري على المَهْيَع المشهور تارة أخرى.

وإذا كان الكوفيون استفادوا من القليل في جملة من الأحكام كما سبق ،فقد ردّ أئمتهم -أو بعضهم - بعض المسائل المبنية على شواهد قليلة كما سبق، وهذا يثبت أنهم لم يبنوا كل قواعدهم على القليل والشاذ والنادر كما يتهموا بذلك ، فهم تارة يأخذون به في التقعيد، وتارة يردونه ولا يأخذون به كما سبق ، ،وإن كانت استفادتهم منه أكثر.

ويلاحظ أيضا أن الكسائي كان أوسع قياسا من الفراء ، ليس في القياس على القليل فقط الذي نحن بصدده ، بل كان يدلي أحيانا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ، فتدور للكسائي في كتب النحو وراء ذلك آراء كثيرة لا تسندها الشواهد[٢] .

في أهلها على غير زواج. الأمرد: حان وقت ظهور شعر لحيته ولم يظهر. أشيب: صاحب الشعر الأبيض،والشاهد (العانسون) حيث وردت كلمة عانس لوصف الذكور جوازا، وجمعت جمعا مذكر سالما بالواو والنون على رأي الكوفيين.

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٣٣) ، وشرح الأشموني ٦١/١،والهمع (١/ ١٦٨).

(٢) انظر: المدارس النحوية. ص: ١٧٩.

وأن الفراء في كثير من المسائل كان يخالف الكسائي ويوافق فيها رأي البصريين؛ ولا ينبغي أن يختزل النحو الكوفي في آراء الكسائي فحسب.

فقد رأى الكسائي بعض العرب يقول: "لا عبدَ الله في الدار" بإعمال (لا) عمل (إنّ) ونصب (عبد الله)، ومعنى العبارة: أن أحدا من الناس لا يوجد في الدار؛ لاستعمال عبد الله هنا في أي رجل كان، غير أنه قاس على (عبد الله) بقية الأعلام، منتهيا إلى قاعدة عامة، هي أن لا النافية للجنس تعمل في الأعلام ، فيقال: "لا زيدَ في الدار"(١).

وواضح ما في قياسه من خطأ؛ ولذلك رفض تلميذه الفراء قاعدته، واقتصر على المسموع فحسب؛ لأن (لا) النافية للجنس تتطلب أن يكون اسمها نكرة أو كالنكرة ، حتى تفيد النفي العام الشامل ، إذ ليست المعرفة لفظ جنس حتى ينتفى الجنس بانتفائها ، كما لاحظ البصريون(٢).

ولعل في ذلك ما يلفت إلى أن الكسائي كانت تفلت منه أحيانا العلة السديدة التي توجب القاعدة النحوية، وكأنه لم يكن يَسْبر الشواهد التي يشتق منها أحكامه النحوية دائما سبرا دقيقا(٣).

وتارة كان الفراء يقيّده بالقياس على الحالة التي ورد السماع فيها ، كما في العطف على موضع (إنّ) واسمها، وموضعهما الابتداء وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر، فقد أجازه الكسائي مطلقا ، فيقال: إن محمدا وعلي مسافران(٤).

ودليله قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ"(١)، فقد لاحظ أن كلمة (وَالصَّابِئُونَ) عطفت بالرفع على اسم إن المنصوب

(١) انظر رأيه في : الأصول في النحو١/٤٠٦، وارتشاف الضرب ٣/١٣٠٦، والمساعد١/٣٤٧.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٠.
(٣) انظر: المدارس النحوية. ص: ١٧٩.
(٤) انظر: الإنصاف ١/ ١٥١ ، والتبيين /٣٤٣

قبل تمام الخبر، وهو "مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ" ، فوضع قاعدة عامة: أنه يجوز العطف على موضع إن واسمها، وموضعهما الابتداء وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر، وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات (إنك وزيد ذاهبان) وقد ذكره سيبويه في كتابه(٢) ، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب(٣).

أما الفراء فرأى أن يتوقف عند نص الآية وأن يخصص القاعدة بما يماثلها، بإنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن)، وهو الاسم المبني مثل (الَّذِينَ) في الآية، وضمير المتكلم في (إنك وزيد ذاهبان)(٤).

ويرجع توسع الكسائي في القياس إلى أنه كان يُفسح للغات الشاذة النادرة ؛ ربما لأنه كان من القراء للذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يُظن بهذه الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربما خشي اندثارها، وهي جميعا مروية عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– غير أن منها ما هو متواتر وهو القراءات السبع، ومنها ما هو غير متواتر، وهو ما وراءها من قراءات، وجميعها صحيح، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشمله(٥).

بخلاف الفراء فلم يتوسع توسعه في القياس ؛ لأنه كان لا يُسلّم بكل ما تقوله العرب ،فهو قد يُخطِّئ بعضهم أحيانا ، كما في قوله تعليقا على قراءة

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة البقرة.
(٢) انظر: الكتاب ١٥٥/٢.
(٣) انظر : الإنصاف ١٥١/١،وشرح التسهيل ٢/ ٥١ ، ،ومغني اللبيب . ص: ٦١٧.
(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، والأصول ٢٥٦/١ ، وعلل النحو /٢٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٧٧/٣ ، والإنصاف ١٥١/١، والتبيين . ص: ٣٤١ ،وائتلاف النصرة . ص:١٦٧.
(٥) انظر : المدارس النحوية . ص : ١٧٦.

الحسن البصري: "وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ""[١] ، في مكان القراءة المشهورة: "وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ"[٢]، بعد أن صحح قراءته بأنهما لغتان (دريت وأدريت) :

"ولعل الْحَسَن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها ؛ لأنها تضارع درأتُ الحدّ وشبهه" .

ثم علّق قائلا:

"وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز، سمعتُ امرأة من طيّئ تقول: رثأت "أي: رثيت" زوجي بأبيات، ويقولون: لبَّأت "أي: لبيت" بالحج، وحلأت "أي: حليت" السويق، فيغلطون؛ لأن حلأت قد يقال في دفع العِطاش من الإبل، ولبأت: ذهب إلى اللبأ "اللبن عقب الولادة" الذي يؤكل، ورثأت زوجي: ذهبت إلى رَثِيئة اللبن، وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب"[٣].

وقد يردّ بعض ما سمعه منهم ؛ مؤمنا بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طرده في العربية، وإذن فما يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كانت تخطئ العرب ،بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم، حتى لربما بنت على الشاهد الواحد – غير صحيح[٤].

(١) انظر القراءة وتوجيهها في : المحتسب ٣٠٩/١، والبحر المحيط٢٥/٦.
(٢) من الآية ١٦ من سورة يونس.
(٣) معاني القرآن ٤٥٩/١.
(٤) انظر : المدارس النحوية . ص : ٢١٨.

هي حقا قد تتوسع في القياس ،ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد، بل لقد كانت تتكاثر الشواهد أحيانا، وترفض القاعدة والقياس على نحو ما رفض الفراء إمامها إعمال (إنْ) النافية، كما سبق ذكره(١).

كما أن ما سبق من مسائل كان معظمها آراء فردية لبعض أئمتهم ومختلَف فيها بينهم ، ولا يصح أن نعمّم اتهامهم بالقياس على القليل على المذهب كله.

وأما عن استفادتهم من القليل في التقعيد أكثر من البصريين ، فلعل ذلك كما يظهر من الفرق بين هاتين النزعتين أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلا، وأن طريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراما لما ورد عن العرب، ولو موضوعا، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام وتتفق والمنطق اللغوي، ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتمشى مع المنطق اللغوي، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ، من غير أن يهملوا شيئا حتى الموضوع؛ لأنهم – كما وُصفوا– علّامات بأشعار العرب، مطلعون عليها(٢).

وبهذا لا يكون من الدقة إطلاق النزعة السماعية على المذهب الكوفي، والنزعة القياسية على المذهب البصري. فقد اختلف حظ كل من المذهبين صحة ومقدارا في الأخذ بالسماع والقياس(٣).

وللقاضي الجرجاني في كتابه "الوساطة" الذي ألفه للدفاع عن المتنبي الكوفي والحكم بينه وبين خصومه، حكم يسرني إثباته له؛ لما فيه من توضيح

(١) انظر : البحث .ص : ١٤٢.
(٢) انظر : ضحى الإسلام. ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦، والخلاف بين النحويين. ص: ١١١ .
(٣) من تاريخ النحو العربي. سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني. ص:٧٦.

الأمر هنا، قال: ولأهْل الكوفة فيه رُخَصٌ لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين؛ كإجازتهم مد المقصور، وترك صرف الاسم المنصرف، ونحو ذلك؛ غير أنهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال، ولا يرضونه لتحكم الشعراء، ويجعلون هذا الباب من الضرورة، ويقتصرون به على الحاجة[١].

والله أعلى وأعلم.

خاتمة البحث

بعد رحلةٍ من البحث والمفاتشة ، والتنقيب والمناقشة ، أقدّم لقارئي الكريم هذه الخاتمة ، مُلخّصًا فيها مَهامّ البحث ، مُفصِحًا عن مُهمّ نتائجه.

فهذا البحث – القياس على القليل بين البصريين والكوفيين ، قراءة في المنهج والتطبيق– كان الغرض منه الوقوف على بعض مسائل القياس المختلف فيها بين أعلام المدرستين البصرية والكوفية ، وذلك ما يتعلق بالقياس على القليل أو النادر، فبعضهم يمنع ، وبعضهم يجيز ، وإليك باقة من نتائجه العامة:

*– نشأ مصطلح القليل وما يرادفه من (النادر ، والشاذ ، واللغة) وما يقابله من (المطرد، الغالب ، والشائع ، والمتلئبّ) من خلال الاستقراء الذي هو تتبع كلام العرب الفصيح شعره ونثره ، وفق قواعد وضوابط زمانية ومكانية تقنن عملية السماع، من هنا كان من معاييرهم في نقد المسموع الكثرة والقلة والندرة

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره (ص: ٤٥٣).

والشذوذ والضرورة واللغة وغيرها ، فحكموا على المسموع في هـذه الظـاهرة اللغوية بعينها بالكثرة ، وعلى المسموع المقابل في الظاهرة بعينها بالقلة ، دلّهم على ذلك استقراء كلام العرب.

*- اختلاف الظواهر اللغوية الفصيحة المسموعة أو المروية بين القبائـل التي أُخِذَ عنها(قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ،وبعض كنانة ، وبعض الطائيين) له أثر في الحكم بالقلة وغيرها ، فبرغم أن هذه القبائل العربية وفروعها اعتبرت حجة يؤخذ عنها ويقاس على قولها ، كما تردد كتب اللغة والنحو ، إلا أنـه فـي وضع القياس فإن النحوي له أن يتخير إحدى اللغتين ويقويها وينتصر لها ؛ لعدم إمكان الأخذ بهما معًا؛ إذ لا يمكن الجمع بين لغتين في وقت واحد، وهذا إذا كانت اللغتان متساويتين في الكثرة والجودة أو متقاربتين ، وأما إذا كثـرت إحـداهما وقلت الأخرى فإنه يؤخذ بأوسعهما رواية وأقواهما انتشارا وقياسا.

إذن فمصطلح القلة وغيره من مصطلحات الاستقراء مظهر مـن مظـاهر اختلاف اللهجات كما سبق.

*-أظهر البحث أن النحاة لم يتفقوا فيما بينهم على تحديد معنى القليـل ، فثمّة تداخل بينه وبين غيره في المصطلحات ، فبعضهم جعلـه مرادفـا للشـذوذ والتفرد ، وربما جاء هذا الإطلاق من باب الصلة القوية بين الشذوذ والقلة ، فقلة النظائر والأشباه والأمثال قد تكون سببا للحكم بالشذوذ ، والشذوذ مترتب عليها ، ومنهم من جعل القليل مرادفا للنادر، وليس للشذوذ ، فالقليل : النـادر الموافـق للقياس.

*- رفض البحث تعريفات بعضهم للشاذ بأنه ما خالف القياس من كلام من يحتج به ، من غير نظر إلى قلة أو كثرة ، ورأى أن هذه التعريفات يعوزها الدقة

، فالشاذ ما خالف القياس أمر مسلم به ، لكن وإن كان كثيرا ، أو من غير نظر إلى قلة أو كثرة ، أمر غريب بعض الشيء، فإن كثرة الاستعمال مخرجة للكلام من الشذوذ إلى القياس ، إلا إذا كانت كثرة في لهجة دون الأخرى، أو أنه كثير في بابه لكنه قليل بالنسبة إلى غيره ؛ والأولى أن يكون تعريف الشاذ هو "الذي يكون وجوده قليلا ، لكن لا يجيء على القياس"، فإن الشيء لا يشذ منه إلا أقله ، ولهذا سمي شاذا ؛ لأنه خرج عن الجمهور وركن إلى الانفراد والتفرد فاستحق أن يطلق عليه شاذا ؛ لخروجه من بابه ومن بين نظائره.

*- بين الشذوذ والقلة فارق لطيف ، فالشاذ يطلق على القليل الذي خالف القياس، والقلة أعم ، فهي تطلق على ما قلّ وجوده ، سواء وافق القياس أو خالفه.

*- يرى البحث أن القلة وصف للندرة وليست هي الندرة ، بل هي في درجة عددية دون الكثير وفوق النادر ، كما جاء في قول ابن هشام :" فالمطرد: لا يتخلف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل"[(١)].

*- تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها على وجهين:

(أحدهما) حمْل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما ، كما يقال مثلا : أعرب المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب، والقياس بهذا

(١) انظر : المزهر، للسيوطي: (١/ ٢٣٤) ، وهمع الهوامع (١/ ٤١٨).

المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوي تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح ، فهو قياس الأحكام.

(ثانيهما) إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب ، حتى انتظمت منه قاعدة عامة ، كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وغير هذا ،وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، وما ينطق به من أمثاله.وهذا النوع من القياس هو المعنىّ به هنا ، وهو موضع النظر في هذا البحث.

*- مصادر الدراسة عند الكوفيين والبصريين متحدة ، غير أنهم اختلفوا في المنهج الذي تعاملوا به معها، فقد اتخذ منهج الدراسة في البصرة سبيل الاعتداد بالعقل وإخضاع اللغة للمنطق مع العناية بالرواية اللغوية لا لتكون أساسا ومرتكزا لمنهجهم، ولكن ليستعان بها علي استخراج الأصول واستنباط القواعد، ومن ثم أهدروا كثيرا من الروايات التي لا تخضع لأصولهم وقواعدهم، وعدوها من قبيل الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، واستتبع ذلك رفض بعض القراءات القرآنية التي لم تجر علي قياسهم الذي زعموا أنهم وضعوه علي الأغلب والأشيع. وقل استشهادهم بالحديث قلة ظاهرة؛ لجواز روايته بالمعني، بل لجئوا أحيانا إلي تخطئة العرب طلبا لاطراد تلك الأقيسة التي وضعوها.

أما الكوفيون فقد قام منهجهم علي ما استمدوه من منهج القراء؛ إذ كان معظم نحاتهم من القراء أو المعنيين بالدراسات القرآنية، والقراءة قائمة علي الرواية والنقل، ولا دخل للعقل فيها، ولما كان الكوفيون قد أخذ بعضهم عن البصريين ، فقد تأثر الكوفيون بالمنهج البصري أيضا، فتجاذبهم منهجان: منهج

القراء ومنهج البصريين، فتحللوا من بعض خصائص الأول، واكتسبوا بعض خصائص الثاني، لكن ظل المنهج الأول هو الأغلب في دراساتهم.

*- اعتمد الكوفيون على السماع والقياس، كما فعل البصريون، وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس،وأشد حرصاً على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين أنفسهم.وإذا كان الكوفيون لم يدركوا شأو البصريين في الأخذ بالقياس، وكانوا أدنى إلى القصد منهم إلى الإيغال في هذا المضمار ، فليس صحيحاً أنهم عولوا على كل مسموع كما يُفهم مما جاء في (الإنصاف) وغيره، ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس.

قصارى ما في الأمر أن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعاً وقاسوا عليه فقد اعتدّوه لغة يحسن الأخذ بها لأنها لغة قوم من العرب لا يرقى الشك إلى فصاحتها ولو قلَّت، لكنهم لا يعوّلون على كل مسموع ، فقد تخيَّر الكسائي والفراء من فصيح الشعر شواهد ليست أدنى منزلة من شواهد سيبويه، ولها من طابع الفصاحة ومَيْسم البداوة ما لا خفاء به، وقد شاعت فيما ألَّفه المتأخرون من النحاة.

*- الطبيعة البلدية للبصرة والكوفة هى التى فرضت على البصري التشدد وعلى الكوفى الترخص، والتزام البصري التشدد أملٌ منه أن يسود اللغة نظام مطرد بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة المتضافرة على أمثالها ــ إذ ما من ريب أن اللغة العربية لغات قبائل شتى تغايرت ألفاظها ولهجاتها، وتميزت فى شيء من تراكيبها ــ ذلك أن العربى غير مقيد بضوابط وضعية لا يتخطى حماها، بل يرسل الكلام حسب مشيئته فى أى غرض كان غير

خاضع لنظام يسيطر عليه، وقد ينزع فى غير قوسه؛ لتأثره بعامل أجنبى يعرض له، فيجانف جادة الطريق فى بعض الأحيان ، وقد نقل ابن جني عن شيخه أبي علىّ قوله فى تعليل أغلاط العرب: "إنما دخل هذا النحو فى كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طبائعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد"(١).

*- أثبت البحث أن البصريين قاسوا على القليل ، كما فعل الكوفيون -من خلال تلك النماذج التي عرضها البحث لأئمة البصريين، كيونس ، وسيبويه ، والمازني ، والمبرد ، والأخفش - وإن كان استفادة الكوفيين منه أكثر.وبهذا لا يكون من الدقة إطلاق النزعة السماعية على المذهب الكوفي، والنزعة القياسية على المذهب البصري. فقد اختلف حظ كل من المذهبين صحة ومقدارا في الأخذ بالسماع والقياس.

*- يلاحظ أن الكسائي كان أوسع قياسا من الفراء ، ليس في القياس على القليل فقط الذي نحن بصدده ، بل كان يدلي أحيانا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ، فتدور للكسائي في كتب النحو وراء ذلك آراء كثيرة لا تسندها الشواهد ،وأن الفراء في كثير من المسائل كان يخالف الكسائي ويوافق فيها رأي البصريين؛ ولا ينبغي أن يختزل النحو الكوفي في آراء الكسائي فحسب.

*- لم يبين البصريون مرادهم بالكثرة التي يصح القياس عليها، وما يقابلها من القلة التي لا يقاس عليها ، أهم يريدون ما بين أفراد القبيلة الواحدة

(١) نقله عنه ابن جنى فى الخصائص٣/٢٧٣، وفى المنصف ١/ ٣١١ نقل مثله عن أبى عبيدة.

ذات اللهجة الواحدة ، أم هم يريدون ذلك بين القبائل المعتد بلهجاتهم ممن أخذت عنهم اللغة، أم هم قبائل العرب قاطبة؟.

وأغلب الظن أنهم يريدون الكثير أو القليل في اللغة المختارة التي كانت تنشد بها الأشعار في أسواق العرب ، والتي نزل بها القرآن ، وهي المعروفة بلغة قريش.

هذا من ناحية القصد ، أما من ناحية الكمّ فإننا لا ندري العدد الذي أراده العلماء في تحديد الكثير أو المطرد الذي يقاس عليه والقليل الذي لا يقاس عليه ، إذ من المسلم أنه لم تكن لديهم الوسيلة المعينة على الاستقراء والإحصاء ، ولم يرد بخلدهم أن يخضعوا اللغة في ألفاظها وتراكيبها لشيء من ذلك ، ولم يكن بوسعهم تنفيذه.

ومن ثم كان اختلافهم في الظاهرة الواحدة. ومن فسرها من المتأخرين لم يفسرها تفسيرا واضحا. وعجز مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن تفسيرها. وقد كان لذلك أثر سيء علي الباحثين ، فهذا يصوب ما خطأه غيره ، والعكس.

*- الحكم الذي ورد به السماع القليل أربعة أنواع:

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لا في اللفظ عينه ، ولا فيما كان من نوعه ،وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذه أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه، كما في النسب إلى (شنوءة).

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزنٌ ،ولا يجيزون لأحد

النسج على مثاله ، وقد حاد الأخفش عن هذه السبيل حين سمع (هداوى) في جمع (هدية) فجعله مقيسا في كل ما لامه ياء.

(ثالثها) كلمات معدودة تأتى على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس ، مثل (استحوذ ،واستصوب)، والقياس (استحاذ ، واستصاب) ، وهذا يجوز فيه العمل على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس.

(رابعها) أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ، كورود خبر (عسى) اسما مفردا صريحا ، والمعروف أن خبرها يأتي مضارعا مقرونا بـ(أن) أو مجردا عنها ، وهذا مما لا يقاس عليه.

*- توصل البحث إلى بعض الضوابط التي ينبغي الأخذ بها في القياس على القليل.

<u>وأول هذه الضوابط</u> : أنه لا يقاس على القليل إلا إذا كان هذا القليل هو كلّ الوارد، كما في النسب إلى ما كان على (فعولة) ، ويضاف إلى هذا الضابط أنه كل الوارد ولم يرد ما ينقضه ، وهذا معنى قول المرادي : فإن قلت : كيف جعل سيبويه ذلك قياسا ولم يرد غير هذه اللفظة؟ قلت : لأنه لم يرد ما يخالفها و هذا معنى قول بعضهم : لأنها جميع ما سمع"[(١)].

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٤٥٦).

وثاني هذه الضوابط : عدم وجود المعارض له من قياس أو سماع ، كما يقول الشاطبي:" لا تعتبر القلة والكثرة في السماع إلا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه ، أما إذا كان جاريا على القياس ولم يكن له معارض فلا يندفع بالقلة"(١).

وثالث هذه الضوابط : ثبوت ذلك القليل المقيس عليه في النقل عن الثقات، وكل ما ثبت باتفاق فهو ثابت في الكلام ، وقلته لا توهن ذلك فيه.

قَالَ أَبُو حَيَّان فيما نُقل عنه: "وَرِوَايَة الثِّقَة مَقْبُولَة ، وَمن حفظ حجَّة على من لم يحفظ"(٢).

ورابع هذه الضوابط : ألا يكون هذا القليل شاذا خارجا عن سنن القياس ، فقد ذكر السيوطي من شروط المقيس عليه "ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه"(٣) ؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لكان يؤدي ذلك إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز.

*- رجّح البحث أن المراد بالقلة التي يصح القياس عليه بالضوابط السابقة هي القلة النسبية، وليست القلة الذاتية ، والفرق بينهما أن الأولى قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكمٍ ما . وكلا النوعين في ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عددا من الآخر ، فالآخر قليل بالنسبة للأكثر ، فالموازنة العددية بينهما تدل على

(١) المقاصد الشافية٢/٣٤٦.
(٢) همع الهوامع ٢/٣٧٦.
(٣) انظر : الاقتراح . ص : ٢٢٠.

زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ، وهذا هو المراد من قول الصبان : " إن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحا سائغ"(١).

أما القلة الذاتية فقلة عددية أيضا ، ولكنها بارزة واضحة في ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها ؛ لضآلتها العددية ، بحيث يمكن الحكم سريعا بعدمِ صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها ، و تحديدها أمر لم يحدده أحد من النحويين.

*- لا يمكن إهدار القليل ، كما لا يمكن إهدار الأبيات مجهولة القائل، فمن الأمور التي ربما تقلل مسائل الخلاف بين المدرستين تنزيل كل مسموع علي قدر سماعه، فما كان قليلا حكم عليه بالقلة، ولا داعي لردّه، أو محاولة طي عنقه طيا ليوافق القاعدة النحوية البصرية، وهذا مستوحى من فكرة ابن جني : لغات العرب قد تتعدد وكلها حجة، لكن ما دامت إحدى اللغتين قد قلَّت في الاستعمال عن الأخرى فإن مستعملها مخطئٌ لأجود اللغتين مصيبٌ لكلام العرب، وإن كان غيرُ ما جاء به خيراً منه".

*- يمكن لنا أن نأصل لقاعدة في الأصول العربية صحيحة ، أن الشيء إذا قلّ في السماع، فلا يخلو إما أن يكون مقبولا في القياس أوْ لا ، فإن كان مقبولا في القياس ولا معارض له استوى مع ما كثُر في القياس عليه مطلقا ، كما في مسألة (شَنَئِيّ) ، وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ما ينتقضه ويعارضه فهذا هو الذي قد يوقف على السماع في بعض المواضع ، وقد يطلق فيه القياس على استضعاف ، وذلك بحسب قوة المعارض وضعفه.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى (٢/ ٢٦٣).

*- تعدد النقل عن سيبويه في المسألة الواحدة نشأ بسبب الغموض الذي اكتنف أسلوبه، والصعوبة في فهم كلامه الذي حاكي به كلام العرب، وقد تناول هذه الظاهرة غير واحد من أساتذتنا الأجلاء ، كالدكتور صبحي عبد الحميد - يرحمه الله- والدكتور المحرصاوي في بيان أثر اختلاف أولى الألباب في فهْم عبارات الكتاب.

لكن لعل من ضمن الأسباب التي ربما لم يُشر إليها الباحثون في اختلاف النقل عن سيبويه اختلاف رواية (الكتاب) وتعدد النسخ التي اعتُمد عليها ، وهذا ما أشار إليه ابن خروف في شرحه على الجمل[١] ، كما في التعجب من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة على (ما أفعل) ، فقد أجازه سيبويه مطلقا ، سواء أكانت همزته للنقل أم غيره ، وقد نقل عنه هذا المذهب السيرافي ، وابن خروف ، والرضي[٢] ، بينما نقل ابن يعيش أن هذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه ، لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من (فَعُل) قياسي مطرد، ومن (أفعل) مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب[٣].

والسبب في اضطراب النقل عن سيبويه اختلاف رواية الكتاب التي اعتُمد عليها ، فقد نصّ سيبويه في أول كتابه ما يؤكد مذهبه جواز بناء فعلي التعجب من (أفعل) قياسا مطلقا، سواء أكانت الهمزة فيه للنقل أم لا[٤].

والنسخ كلها على ذلك ، إلا رواية الزجاج للكتاب التي ورد فيها (وأفعل فيها قليل جدا) ، ومن هنا اضطرب النقل عن سيبويه ، فمنهم من نسب إليه السماع، ومنهم من نسب إليه القياس[٥].

---

(١)انظر :شرحه للجمل ٢/٥٧٤.
(٢) انظر : شرح الكتاب(٣/ ٧٤)، وشرح ابن خروف للجمل(٢/ ٥٧٤)، وشرح الكافية (٤/ ٢٣٠).
(٣) انظر : شرح المفصل (٧/١٤٤).
(٤)الكتاب (١/ ٧٣).
(٥)انظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٧٤.

*- ما يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كان تخطئ العرب ،بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم ، حتى لَربّما بنت على الشاهد الواحد قاعدة غير صحيحة ، بدليل أن الفراء كان يردّ بعض ما سمعه من كلام العرب ؛ مؤمنا بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طرده في العربية، وربما خطّأ لغات بعضهم ، هي حقا قد تتوسع في القياس ،ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد، بل لقد كانت تتكاثر الشواهد أحيانا، وترفض القاعدة والقياس ، على نحو ما رفض الفراء إمامها إعمال (إنْ) النافية، كما سبق ذكره[١].

(١) انظر : البحث . ص: ١٤٢، ومعاني القرآن ٤٥٩/١، والمدارس النحوية . ص : ٢١٨.

أهمّ مصادر البحث ومراجعه.

أولا: الكتب المطبوعة.

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر (المتوفى ٨٠٢هـ)، تحقيق : طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
- أبنية الإلحاق في الصحاح ، دراسة وتحقيق د /مهدي القرني ، مكتبة الرشد الرياض. ط ١/ ١٤٢١هـ٢٠٠١م.
- أدب الكاتب . لابن قتيبة – تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي . مؤسسة الرسالة – بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب.أبو حيان الأندلسي:أثير الدين الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د/رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة. ط ١/ ١٤١٨ه –١٩٩٨م.
- الأزمنة والأمكنة: أبو علي المرزوقي. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن الهند/ سنة ١٣٣٢هـ.
-الأزهية في علم الحروف . الهروي : على بن محمد النحوي (المتوفى نحو :٤١٥هـ) تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية. ط/٢ ١٤١٣هـ١٩٩٣م.
- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في النحو. د/ أمان الدين حتحات. دار الرفاعي للنشر . دار القلم العربي. الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٦.

- الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث. للدكتور/ محمد عيد . عالم الكتب بالقاهرة. الطبعة الثالثة. ١٩٨٨م.
- أسرار العربية . الأنباري : أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم . الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو: الإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دون تاريخ.
- إصلاح المنطق. لابن السكيت . شرح وتحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون . الطبعة الثالثة . دار المعارف – مصر ٠
- الأصول .د/ تمام حسان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- الأصول في النحو . ابن السراج : أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء . د/ محمد عيد. عالم الكتب . الطبعة الأولى. ١٤١٠-١٩٨٩.
- الأضداد . ابن الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم – الكويت ١٩٦٠م.
-إعراب القرآن .النَّحَّاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ) علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم . دار الكتب العلمية، بيروت ط/١- ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠.

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج .الباقولي: جامع العلوم الأَصْفهاني (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري . نشر: دار الكتاب المصري – القاهرة، الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي .أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ). حققه د.عبد الحميد هنداوي. دار المختار للنشر والتوزيع- القاهرة.ط/١- ١٤٢٠هـ -١٩٩٩.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لأبى البركات الأنبارى. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية . ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.
- الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب " معاني القرآن وإعرابه " للزجاج) . لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور / عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. المجمع الثقافي .أبو ظبي-الإمارات . الطبعة الأولي . ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
-الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي، مطبعة دائرة المعارف النظامية. حيدر آباد. ١٣١٠هـ.
- أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه . عبد الكريم بن علي النملة ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط١/ ١٩٩٣م .
- ألفية ابن مالك . محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) الناشر: دار التعاون.
- أمالي السهيلي . السهيلي: أبو القاسم الأندلسي (المتوفى ٥٨١هـ)، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة – القاهرة، الطبعة الأولى/١٩٧٠م .

- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري: أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، (المتوفى ٥٤٢هـ) تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.
- الأمالي النحوية . لابن الحاجب، تحقيق هاني حسن حمودة. عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة. جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ). المكتبة العصرية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد . تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ٠
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.الأنباري أبو البركات، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. ط/١. ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : عبد الله بن يوسف (المتوفى ٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين ، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م .
- إيضاح شواهد الإيضاح . للقيسى . تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجانى. دار الغرب الإسلامى – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م ٠
-الإيضاح في شرح المفصل :ابن الحاجب، تحقيق موسي بناي العليلي، طبعة دار إحياء التراث الاسلامي، الجمهورية العراقية، دون تاريخ .

-إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد المهدي عبد الحي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية ، ط١/ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .

- الإيضاح العضدي. لأبى على الفارسى . تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود. دار العلوم ببيروت. الطبعة الثانية. ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- البحر المحيط في التفسير. أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ). تحقيق صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . السيوطي : جلال الدين، (المتوفى ٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي.ابن أبي الربيع الأشبيلي(ت : ٦٨٨هـ) تحقيق : عياد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م .
- البيان في شرح اللمع لابن جني . للشريف بن إبراهيم الكوفي. تحقيق الدكتور/ علاء الدين حموية. دار عمار بعمان ــ الأردن . الطبعة الأولي . ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس. الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (المتوفى: ١٢٠٥هـ) مجموعة من المحققين، دار الهداية .

- التبصرة والتذكرة . الصَّيْمَرِيّ (المتوفى ٥٤١ هـ). تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين – دار الفكر – دمشق . الطبعة الأولي. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . العكبري : أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (المتوفى ٦١٦هـ)، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١/ ٢٠٠٠م .
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان . ابن مكي الصقلي . تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى:١٤١٠ هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . الشنتمري : الأعلم، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى (المتوفى ٤٧٦هـ) تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٢ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .ابن هشام الأنصاري . تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحى. دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- التخمير (شرح المفصل للزمخشرى). للخوارزمى . تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامي – بيروت . الطبعة الأولي. ١٩٩٠م .
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي . السيوطي : جلال الدين ، تحقيق : نظر محمد الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، بيروت ، ط٣، ١٤١٧هـ.

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي- تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن- ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ . ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبى حيان. تحقيق الدكتور حسن هنداوى . دار القلم – دمشق . الطبعة الأولي. الجزء الأول . ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م . الجزء الثاني ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م ٠ الجزء الثالث ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م. الجزء الرابع ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م٠ الجزء الخامس ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م. ودار كنوز إشبيليا ـ الرياض . الطبعة الأولى. الجزء السادس ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ابن مالك : محمد بن عبدالله، (المتوفى ٦٧٢هـ)، تحقيق : محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م .
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري،(المتوفى: ٩٠٥هـ). دار الكتب العلمية -بيروت-. ط/١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- التعريفات . الجرجاني : علي بن محمد الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ضبطه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.ط/١ ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. الدمامينى : بدر الدين (المتوفى : ٨٢٧هـ) . تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى. دار بساط – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود. نشر عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض. الطبعة الأولي ١٤٠١هـ -١٩٨١.
- تكملة إصلاح ما تغلط به العامة. للجواليقي . تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٩٥٦م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق/ الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور/ جابر البراجة، وآخرين. دار السلام بالقاهرة. ط/١ ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- تهذيب الألفاظ لابن السكيت -بتصحيح الآب لويس شيخو اليسوعي. المطبعة الكاثوليكية -بيروت- سنة ١٨٩٥م.
- تهذيب اللغة.الأزهري: محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت .ط/١، ٢٠٠١م.
-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي : بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجمل . للزجاجى أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. مطبعة كلينكسيك . دمشق . ط ٢/ ١٣٧٦ه - ١٩٥٧م.
-الجمل في النحو . الخليل بن أحمد: أبو عبد الرحمن بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

- جمهرة الأمثال . لأبى هلال العسكرى . ضبطه وكتب هوامشه ونسقه الدكتور أحمد عبد السلام . دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م .
- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي . تحقيق : د فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك . الخضري : محمد الدمياطي (المتوفى ١٢٨٧هـ) ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر العربي١٤١٥هـ١٩٩٥ .
-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) نشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .
- الحجة في القراءات السبع . لابن خالويه . تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم . دار الشروق – بيروت . ١٩٧١م.
- الحجة للقراء السبعة . الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار،(ت٣٧٧ هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط ١ ١٤٠٧ه ١٩٨٧م .
-الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل .البطليوسي: ابن السيد (المتوفى ٥٢١ هـ)، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠ م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي :عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق / عبد السلام هارون .مكتبة الخانجي، القاهرة،ط/٤. ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- الخصائص.ابن جني : أبو الفتح بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار. نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب .الطبعة: الرابعة، من دون تاريخ.
-الخلاف بين النحويين ـ دراسة وتحليل وتقويم. للدكتور / السيد رزق الطويل . المكتبة الفيصلية. بمكة المكرمة. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- درة الغواص في أوهام الخواص .الحريري:القاسم بن علي (المتوفى: ٥١٦هـ) تحقيق: عرفات مطرجي، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع. الشنقيطي : أحمد بن الأمين (المتوفى ١٣٣١هـ)، تحقيق : عبد العال سالم مكرم .بيروت،مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) .تحقيق د/ أحمد محمد الخراط .الناشر: دار القلم، دمشق.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة . البيهقي ،أحمد بن الحسين ، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)،دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥ هـ.
- ديوان الأخطل . شرح راجي الأسمر . دار الكتاب العربي ، بيروت ط ١ / ١٩٩٢.

- ديوان الأسود بن يعفر –صنعة نوري حمودي القيسي. بغداد سنة ١٣٨٨هـ.
- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط/٥. ١٩٩٠م.
- ديوان جرير . بشرح : محمد بن حبيب، تحقيق : نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١
- ديوان حسان بن ثابت . رواية الأثرم، ومحمد بن حبيب / تحقيق د. سيد حنفي حسنين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
- ديوان الحطيئة . رواية ابن السكيت وشرحه ، تحقيق الأستاذ : نعمان محمد أمين . مكتبة الخانجي ــ القاهرة. ط/١ . ١٩٨٧م .
- ديوان حميد بن ثور . تحقيق ا/عبد العزيز الميمنى . دار الكتب المصرية . ١٩٥١م.
- ديوان ذى الرمة . تصحيح كارليل هنرى هيس . كمبردج ١٣٣٧هـ = ١٩١٩م .
- ديوان رؤبة بن العجاج . تصحيح وليم الورد . ضمن مجموع أشعار العرب . منشورات دار الآفاق الجديدة ــ بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- ديوان طرفة بن العبد . دار بيروت للطباعة والنشر. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
- ديوان طفيل الغنوى . تحقيق الأستاذ حسان فلاح. دار صادر – بيروت . الطبعة الأولي. ١٩٧١م.

- ديوان العجاج . رواية عبد الملك بن قريب وشرحه. تحقيق عبد الحفيظ السلطي . مكتبة أطلس دمشق . لا ط لا ت.
- ديوان عمر ابن أبي ربيعة ، دار بيروت للطباعة و النشر ١٤٠٧ ، ١٩٨٧ .
- ديوان الفرزدق . تحقيق الأستاذ عبد الله الصاوي . مصر . ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
- ديوان كثّير، جمعه وشرحه الدّكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة . دار صادر – بيروت.
- ديوان النابغة الذبيانى .تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ١٩٧٧.
- الرد على النحاة. لابن مضاء. تحقيق الدكتور شوقى ضيف . دار المعارف – مصر. الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . للمالقى . تحقيق الدكتور أحمد الخراط. دار القلم – دمشق . الطبعة الثانية. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- سر صناعة الإعراب . ابن جني : أبو الفتح : عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق : حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م .
- السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير) لابن كثير أبو الفداء (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة . بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٦ م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت مطابع مقهوي، ط١، ١٩٧٤م ٢٤٢.

- شذا العرف في فن الصرف. للشيخ أحمد الحملاوي . (من غير طبعة ولا تاريخ).
- شرح أبيات سيبويه . ابن السيرافي : أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (المتوفى ٣٨٥هـ) تحقيق : محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م .
- شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكرى . تحقيق الأستاذ عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة – القاهرة .
- شرح ألفية ابن مالك .الأُشْمُوني: أبو الحسن، نور الدين (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك. ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم : بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (المتوفى ٦٨٦هـ). تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد. دار الجيل ١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن معط. لابن القواس . تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي. مكتبة الخريجي بالرياض. الطبعة الأولي . ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.الجَوجَري: شمس الدين محمد بن عبد المنعم (المتوفى: ٨٨٩هـ) تحقيق: نواف بن جزاء

الحارثي.نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية .الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ). تحقيق: عبد الغني الدقر. نشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح عيون الإعراب للمجاشعى . تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم. دار المعارف – مصر. الطبعة الأولي. ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م .
- شرح القصائد السبع الطوال . ابن الأنبارى : محمد بن القاسم ، أبو بكر (المتوفى: ٣٢٨ هـ) تحقيق / عبد السلام هارون. دار المعارف – مصر . ١٣٨٢هـ –١٩٦٣م .

-شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش : موفق الدين يعيش (المتوفى : ٦٤٣هـ)، تحقيق د/ محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي ،دار الكتب والوثائق القومية١٤٣٥هـ–٢٠١٣م.

- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) نشر / مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م.

-شرح التسهيل . ابن مالك : محمد بن عبد الله، (المتوفى ٦٧٢هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، طبعة دار هجر، ط ١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .

- شرح جمل الزجاجي . لابن خروف أبي الحسن الإشبيلي(ت٦٠٩ه) – تحقيق د / سلوى محمد عمر عرب – ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الأولى – ١٤١٨هـ .

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) .ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (المتوفى ٦٦٩هـ) تحقيق : صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م .
- شرح ديوان الحماسة . للمرزوقى – تحقيق / أحمد أمين وعبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة. الطبعة الثانية. ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- شرح السنة ، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت . الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب . الرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م .
- شرح شافية ابن الحاجب. ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (المتوفى: ٧١٥هـ) تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود . مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- شعر المخبّل السّعدي، ضمن كتاب (شعراء مقلّون) جمع وتحقيق الدكتور حاتم الضّامن، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط /١. ١٤٠٧هـ.
- شعر المغيرة بن حبناء التّميميّ، ضمن كتاب (شعراء أمويّون – القسم الثّالث) جمع وتحقيق د/ نوريّ حمّوديّ القيسي، المجمع العلميّ العراقي، بغداد، ط ١/٨ ١٤٠٢هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. لابن مالك . تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى . مطبعة الأمانة – القاهرة . الطبعة الثانية .

- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. المسمى – سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى . دار الكتب العلمية –بيروت ٠
- شرح كافية ابن الحاجب . الرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، ط ٢ ١٩٩٦م.
- شرح كافية ابن الحاجب . لابن القواس . تحقيق الدكتور/ علي الشوملي. دار الكندي ودار الأمل بإربد ــ الأردن . الطبعة الأولي . ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .مكة المكرمة – الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه . السيرافي : أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان، (المتوفى ٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد على،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/٢٠٠٨.
- شرح المفصل . لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بيروت، عالم الكتب . دون تاريخ.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين. تحقيق الدكتور تركى بن سهو العتيبى. مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الثانية. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م ٠

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. للسلسيلي. تحقيق الدكتور الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية – مكة. الطبعة الأولي١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه. للدكتور خالد عبد الكريم جمعة. نشر دار العروبة ــ الكويت. الطبعة الأولي ١٩٨٠م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) . الجوهري : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار نشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- صحيح البخاري(الجامع المسند الصحيح). البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. تحقيق: محمد زهير بن ناصر.دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم . بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية . للنيلي. تحقيق الدكتور/ محسن بن سالم العميري. منشورات جامعة أم القرى بالسعودية. الطبعة الأولي . ١٤١٩هـ .
- ضرائر الشعر. ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد، الإشبيلي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٦٩هـ) تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس . مصر . ط ١ ١٩٨٠.
- طبقات فحول الشعراء . لابن سلام . قرأه وشرحه الشيخ محمود محمد شاكر. مطبعة المدنى – القاهرة . ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

- طبقات النحويين واللغويين. للزبيدى . تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. الطبعة الثانية.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. للدكتور / عبد الفتاح الدجني. وكالة المطبوعات بالكويت . الطبعة الأولي . ١٩٧٤م.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية . البجة : عبد الفتاح حسن على، دار الفكر عمان الأردن ط١/١٤١٩هـ١٩٩٨م.
-علل النحو. ابن الوراق: محمد بن عبد الله ، أبو الحسن، (ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد- الرياض ، ط١/ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- علم العروض والقافية. د/ عبد العزيز عتيق (المتوفى: ١٣٩٦هـ). دار النهضة العربية- بيروت.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.من دون تاريخ.
- الغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط. تحقيق الدكتور/ حامد محمد العبدلي . دار الأنبار بالرمادي ــ بغداد.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي .دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
- الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

- الفصول في العربية، لابن الدّهّان، تحقيق الدّكتور فائز فارس، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط /١. ١٤٠٩هـ.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح . لابن الطيب الفاسي . تحقيق الدكتور / محمود يوسف فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي. الطبعة الأولي . ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
-القياس في اللغة العربية . محمد حسن عبد العزيز . دار الفكر العربي بالقاهرة. الطبعة الأولي ١٤١٥ هـ= ١٩٩٥م.
-القياس في اللغة العربية. محمد الخضر حسين. إعداد وضبط / علي رضا الحسيني. الدار الحسينية للكتاب. الطبعة الثالثة. ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.
-الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح . ابن أبي الربيع . تحقيق الدكتور / فيصل الحفيان.مكتبة الرشد بالرياض . الطبعة الأولي. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس المبرد(ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط ١٤١٧/٣ هـ – ١٩٩٧ م.
- الكتاب. سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة . ط/٣. ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- كتاب الشعر(شرح الأبيات المشكلة الإعراب) . الفارسي : الحسن بن أحمد (ت٣٧٧ هـ) تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي. ط ١٤٠٨/١- هـ١٩٨٨م.

- كتاب مختصر في ذكر الألفات . صنعة أبي بكر بن الأنباري . تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود . دار التراث بالقاهرة. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- "كتاب في أصول اللغة". صدر عن مجمع اللغة العربية. القاهرة . ١٩٦٩.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكي القيسى. تحقيق الدكتور محيى الدين رمضان. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الثالثة. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، الكفوي : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (المتوفى ١٠٩٤هـ)، تحقيق : د . عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م .
- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر. للدكتور / عبد الفتاح الحموز. نشر داري : عمار والبيارق –عمان . الأردن . ط/١. ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- اللامات . للزجاجى. تحقيق الدكتور مازن المبارك. دار الفكر – دمشق. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
- لباب الإعراب . للإسفراييني. تحقيق الأستاذ بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن . دار الرفاعي – الرياض . الطبعة الأولي . ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .
- اللباب فى علل البناء والإعراب . للعكبرى. تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان الطبعة الأولي. ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠.

- لسان العرب . لابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي (ت: ٧١١هـ) دار صادر – بيروت، ط/٣ – ١٤١٤ هـ.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث. للأستاذ / عباس حسن . دار المعارف بمصر. الطبعة الثانية.١٠٧١م.
-اللمحة في شرح الملحة . ابن الصائغ: محمد بن حسن بن أبي بكر ، أبو عبد الله، شمس الدين، (المتوفى: ٧٢٠هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- اللمع في العربية . ابن جني : أبو الفتح : عثمان، (المتوفى ٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس نشر: دار الكتب الثقافية – الكويت .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة. للقزاز القيروانى.تحقيق د/ رمضان عبد التواب ،د/ صلاح الدين الهادى.الزهراء للإعلام العربى – القاهرة.ط/١. ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م
- المبرد سيرته وحياته: الدكتورة خديجة الحديثي ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٩٠م.
- (أبو العباس) المبرد ، وأثره في علوم العربية .للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى.١٤٠٥هـ.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر .ط/٥ . دون تاريخ.
- مجمع الأمثال : الميداني، النيسابوري (ت: ٥١٨هـ)تحقيق /محمد محيى الدين عبد الحميد . دار المعرفة – بيروت، لبنان.

- مجموعة شروح الشافية في علمي الصرف والخط : شرح العلامة الجار بردي ، ونقرة كار ، وابن جماعة ، و زكريا الأنصاري، مكتبة المتنبي، القاهرة ١٩٨٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .ابن جني(ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده [ت: ٤٥٨هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
-مختصر القوافي ،أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ) ،تحقيق د /حسن شاذلي فرهود ، الرياض ط ٢ ، دار المعارف السعودية١٣٩٧هـ.
- المخصص .ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع . د/ إبراهيم السامرائي . مطبعة الجويني . الإسكندرية ١٩٨٧.
-المدارس النحوية . للدكتور شوقي ضيف. دار المعارف بالقاهرة. الطبعة الثالثة .
- المدرسة البغدادية في تأريخ النحو: الدكتور محمود حسني محمود ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، دار عمار ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. للدكتور / مهدي المخزومي . مطبعة الحلبي بالقاهرة. الطبعة الثانية . ١٣٨٨هـ = ١٠٥٨م.

- المذكر والمؤنث . للأبارى أبى بكر . تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. الجزء الأول ١٤٠٢هـ = ١٩٨١م. والجزء الثاني بمراجعة الدكتور رمضان عبد التواب . ١٩٩٩م.

-المذكر والمؤنث . للفراء . حققه وقدم له ، وعلق عليه الدكتور/ رمضان عبد التواب . مكتبة دار التراث بالقاهرة. الطبعة الثانية . ١٩٨٩م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها.السيوطي: جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور،نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- المسائل الحلبيات . الفارسى. أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى ٣٧٧هـ)تحقيق الدكتور حسن هنداوى . دار القلم – دمشق. دار المنارة – الأردن. الطبعة الأولي. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ٠

-المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . الفارسي : تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م .

- المساعد على تسهيل الفوائد . ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (المتوفى ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م .

- مسالك القول في النقد اللغوي .د/ صلاح الدين الزعبلاوي. طبع ونشر الشركة المتحدة للتوزيع . دمشق. الطبعة الأولى. ١٤٠٤-١٩٨٤.

-المستقصى في أمثال العرب .الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)نشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م .

-مسند الإمام أحمد بن حنبل: لابن حنيل (المتوفى: ٢٤١هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، وآخرون. مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب القيسي، (المتوفى ٤٣٧هـ) تحقيق : حاتم الصالح الضامن، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، ط١، ١٩٧٥م .

- المطالع السعيدة (شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط). السيوطي. تحقيق د/ طاهر سليمان حمودة.الدار الجامعية – الإسكندرية. ١٩٩٩م.

- معاني القراءات. للأزهري أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود . السعودية . الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

-معاني القرآن. الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: ٢٠٧هـ) الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتى ومحمد على النجار، والثاني تحقيق محمد على النجار، والثالث تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى، ومراجعة أ/ على ناصف . مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - ط ٣/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- معاني القرآن . للكسائي . أعاد بناءه وقدم له الدكتور/ عيسي شحاته عيسي. دار قباء بالقاهرة. ١٩٩٨م.

- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/١. ١٤٠١هـ -١٩٨٨م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د/محمد سمير نجيب اللبيدي ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣/ ١٤٠٩هـ.
- المعيار بين التخطئة والتصويب. د/ عبد الفتاح سليم. مكتبة الآداب . القاهرة.١٤٣٤-٢٠١٣.
- المغني في النحو . ابن فلاح : تقي الدين، أبو الخير، منصور اليمني، (ت: ٦٨٠هـ) تحقيق : عبد الرزاق السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٩-٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، نشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري . تحقيق: د. علي بو ملحم نشر: مكتبة الهلال بيروت. الطبعة: الأولى. دون تاريخ.
- مفهوم الجملة عند سيبويه . حسن عبد الغني جواد الأسدي . منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت .ط١، ١٤٢٨ هـ.٢٠٠٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية .الشاطبي: (ت: ٧٩٠هـ) تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي ط ١/١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ "شـــرح الشواهد الكبرى" لبدر الدين العينى. بهامش خزانة الأدب للبغـــدادى. دار صادر – بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح . الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت ٤٧٤هـــ) تحقيق : كاظم بحـــر مرجـــان، بغـــداد، دار الرشـــيد، ط١، ١٩٨٢م.
- المقتضب . المبرد : أبو العباس، محمد بـــن يزيـــد، (ت : ٢٨٥هـــــ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب.
- المقرب. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور – تحقيق/ أحمـــد عبـــد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية مكة المكرمـــة . ط/١. ١٣٩١-١٩٧١.
- المقصور والممدود . للفراء . تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان والأستاذ / محمد خير البقاعي. دار قتيبة بدمشق. الطبعة الأولـــي. ١٤٠٣هـــــ = ١٩٨٣م.
-الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور علي بـــن مـــؤمن بـــن محمـــد، (المتوفى: ٦٦٩هـــ) ، الناشر: مكتبة لبنان ،ط١/ ١٩٩٦.
- من أسرار اللغة . للدكتور إبراهيم أنيس . مكتبـــة الأنجلـــو المصـــرية . الطبعة السادسة . ١٩٧٨م.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. الشيخ محمد محيى الـــدين عبـــد الحميد . ضمن شرح ابن عقيل. دار التراث – القاهرة. الطبعة الثانيـــة. ١٤٠٠هـــ = ١٩٨٠م.

- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني.ابن جني : أبو الفتح : عثمان(المتوفى ٣٩٢هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م
- منهج السالك في الكلام علي ألفية ابن مالك . أبو حيان (المتوفى: ٧٤٥هـ). تحقيق . د/ عبد العزيز فاخر وآخرين. مطبعة التراث . بلا تاريخ.
- موارد البصائر لفرائد الضرائر. لمحمد سليم بن حسن بن عبد الحليم. تحقيق الدكتور/ حازم سعيد يونس . دار عمار بالأردن . الطبعة الأولي . ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
-الموطأ. الإمام مالك بن أنس بن مالك (المتوفى: ١٧٩هـ). المحقق: محمد مصطفى الأعظمي. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان - أبو ظبي - الإمارات. الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- الموفي في النحو الكوفي . للسيد صدر الدين الكنفراوي. علّق عليه الأستاذ / محمد بهجة العطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- نتائج الفكر فى النحو .السهيلى. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م ٠
- النحو الوافي . عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء . الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي . مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن . ط٣/١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.ابن حجرالعسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق : نور الدين عتر، بيروت دار الخير ، مطبعة الصباح ، ط٢ ، ١٩٩٣م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. للشيخ محمد الطنطاوي . دار المعارف. الطبعة الثانية.
- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري(المتوفى ٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، من دون تاريخ.
- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان. لأبى حيان . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الثانية. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م ٠
-النكت في تفسير كتاب سيبويه . الأعلم الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (المتوفى٤٧٦ه)، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١،١٩٨٧م .
- النوادر في اللغة. لأبى زيد الأنصاري . تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م ٠
- وفيات الأعيان . لابن خلكان . تحقيق الدكتور إحسان عباس . دار صادر لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي نشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانياً : الرسائل العلمية.

- آراء سيبويه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف. رسالة دكتوراه. محمد حسين محمد على حجازي. كلية اللغة العربية بالقاهرة.١٤٢٥- ٢٠٠٥.
- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية. رسالة دكتوراه. عبد الرحمن بن مردود ضيف الله الطلحي. جامعة أم القرى. ١٤٢٣.
- أصول التفكير النحوي عند ابن ولاد من خلال كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد . رسالة ماجستير . د/ إبراهيم بن علي بن محمد عسيري. جامعة أم القرى. ١٤٢١.
- أصول النحو. رسالة ماجستير. مناهج جامعة المدينة العالمية. نشر جامعة المدينة العالمية. بلا تاريخ.
- أوجه التنظير عند ابن جني ، رسالة ماجستير ، د/ محمد بن علي العمري. كلية اللغة العربية. أم القرى ١٤٢٤هـ.
- التعريف في اللغة العربية دراسة نحوية. رسالة ماجستير . جامعة أم القرى. إعداد د/ ندى بنت سالم بن جلوي التميمي.١٤١٣-١٩٩٣.
- التعليقة (شرح المقرب لابن عصفور) .ابن النحاس الحلبي. : محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، (المتوفى ٦٩٨ هـ): رسالة ماجستير . محمد بن عبد الله العوفي. جامعة أم القرى . مكة المكرمة. ١٤١١-١٩٩١.
- الشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية. رسالة دكتوراه. محمود محمد السيد عثمان . جامعة الأزهر . كلية اللغة العربية – الزقازيق. ١٤٢٩-٢٠٠٨.
- اللهجات العربية في كتاب سيبويه . دراسة نحوية تحليلية. رسالة دكتوراه / عبد الله بن عبد الرحمن العياف، أم القرى ١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.

- مروياتُ الأَصْمَعِيّ وأَثَرُهَا فِي الاستدلال النحوي والتصريفي . جمعاً ودراسة. رسالة دكتوراه. د/ صلاح قدري نصر أحمد.جامعة الأزهر . كلية اللغة العربية – أسيوط . ١٤٣٠هـ٢٠٠٩.
- منهج الأخفش في إعراب القرآن. رسالة ماجستير. لصفوة البرازي . معهد الدراسات الإسلامية. مصر.
- نحو القراء الكوفيين . للباحثة / خديجة أحمد مفتي . رسالة ماجستير . جامعة أم القرى. بمكة المكرمة. ١٤٠١هـ – ١٤٠٢هـ.
-النحو والصرف بين التميميين والحجازيين. رسالة ماجستير . للباحث/ الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي . جامعة أم القرى . ١٣٩٦هـ.
- الندرة في الدراسات النحوية. رسالة ماجستير. أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقى الله.جامعة أم القرى. ١٤٠٧-١٩٨٧.
- نزع الخافض في الدرس النحوي رسالة دكتوراه إعداد حسين بن علوي بن سالم الحبشي قسم اللغة العربية إشراف الأستاذ الدكتور : عبد الجليل عبيد حسين العان. الجمهورية اليمنية جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا كلية التربية – المكلا ١٤٢٥هـ.
-الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية .رسالة ماجستير . إعداد / سلوى محمد عمر عرب .جامعة أم القرى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

ثالثا :البحوث والدوريات العلمية.

- التوهم في كتاب سيبويه . راشد أحمد جراري . المجلة العربية للعلوم الإنسانية. الكويت.
- القياس في منهج المبرِّد ، بحث لـ صاحب أبو جناح ، مجلة المورد المجلد التاسع ، العدد الثالث- ١٩٨٠م.

- مسائل (إذن). أحمد بن محمد بن أحمد القرشي. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. العدد ١١٩ - السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ.
- المنصوب على التقريب. إبراهيم بن سليمان البعيمي. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: السنة التاسعة والعشرون. العدد ١٠٧ - (١٤١٨/١٤١٩هـ).

فهـــــرس

الموضـــوع	الصفحة
ملخص البحث.	٣٧٦٧
مقدمة البحث.	٣٧٧٢
التمهيد : التعريف بمصطلحات البحث (القليل ، والقياس).	٣٧٧٨
الفصل الأول : (القياس على القليل عند البصريين).	٣٧٩٥
المبحث الأول : منهج البصريين في القياس.	٣٧٩٥
استفادة البصريين من القليل في استخلاص كثير من القواعد والأحكام النحوية.	٣٨٠١
القياس على القليل عند أئمة البصريين.	٣٨٠٦
تفسير ما ظاهره التناقض بين المنهج النظري والتطبيق العملي عند البصريين.	٣٩١٧
ضوابط القليل الذي يقاس عليه.	٣٩٢٩
الفصل الثاني: الكوفيون والقياس على القليل.	٣٩٤٧
صور من تركهم القياس على القليل.	٣٩٥٣
صور من قياس الكوفيين على القليل في كتاب (الإنصاف)	٣٩٦٨
صور من قياس الكوفيين على القليل بعيدا عن كتاب (الإنصاف).	٣٩٧٢
خاتمة البحث.	٤٠٠٨
أهمّ مصادر البحث ومراجعه.	٤٠١٩
فهرس المحتويات.	٤٠٥٠